

المتغيرات السياسية فد أفريقيا 2004



د. عبد الملك عودة

كتاب الأهرام الاقتصادي

يصدر شهريا عن مؤسسة الأهرام

رئيس التحرير
عصام رفعت

رئيس مجلس الإدارة
ابراهيم نافع

مدير التحرير
شهيرة الرافعي

نائب رئيس التحرير للشئون الفنية
فائزة فهمي

الاشتراكات السنوية:

جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيها
الدول العربية ٢٥ \$ أمريكي
دول أوروبا وأفريقيا ٤٠ \$ أمريكي
باقي دول العالم ٦٠ \$ أمريكي

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام

العنوان: مؤسسة الأهرام - القاهرة - شارع الجلاء

تليفون: ٥٧٨٦١٠٠ - ٧٧٠٤٤٤٤

فاكس: ٥٧٨٦٨٣٣ الرقم البريدي: ١١٥١١

البريد الإلكتروني: ik@ahram.org.eg

المتغيرات السياسية فد أفريقيا 2004

مكتور عبد الملك عودة

العدد 208 - أول أبريل 2005

مقدمة

فى مثل هذا الوقت من كل عام نقف لنرصد ما حدث فى القارة الأفريقية خلال عام مضى وما ينتظرها فى المستقبل. إنها الرؤية التحليلية الثابتة التى يخصصها بها العالم الجليل الدكتور عبد الملك عودة فى كتابه السنوى عن المتغيرات السياسية فى افريقيا.

فى هذا الكتاب يتنقل القارئ مع المؤلف ليرى معه كل المتغيرات والاحداث التى شهدتها القارة فى مختلف أنحائها بكل ما حملته من آثار ونتائج وبكل ما تنبئ به للمستقبل. فمن المصالحة الصومالية الى مازق النظام السياسى فى أوغندا الى انتخاب الرئاسة فى جنوب افريقيا والاستغال وغانا والكاميرون.

رحلة طويلة وممتعة ومرجع لا غنى عنه لكل المهتمين بالشئون الافريقية.

والله الموفق

رئيس التحرير

تقديم

• شهد عام ٢٠٠٤ كثيرا من المتغيرات السياسية التي تركت آثارها في البيئة الافريقية علي مستوى السياسات الداخلية والخارجية.

• تابعت المقالات الاسبوعية التي نشرتها مجلة الاهرام الاقتصادي فعل هذه المتغيرات ونتائجها في المجالات التالية:

- الانتخابات الديمقراطية علي المستويات الرئاسية والبرلمانية في عدد من دول افريقيا جنوب الصحراء، وارتباط نتائجها بالدعوة الي التغيير، ومدى اتصافها بالحرية والنزاهة والتزامها بالمعايير العالمية للديمقراطية وحقوق الانسان.

- المصالحات السياسية في عدد من النزاعات المسلحة والحروب الأهلية مثل جنوب السودان والصومال ودارفور وكوت ديفوار.

- استمرار التنافس الاجنبي في دول القارة الافريقية، مثل النشاط الاقتصادي للصين والمانيا، والحملة الامريكية الاوروبية لمكافحة الارهاب العالمي.

- نماذج من نشاط الاتحاد الافريقي في ميدان تشكيل البرلمان الافريقي وقضية الدفاع الافريقي المشترك.

دكتور عبد الملك عودة

عام الديموقراطية فى أفريقيا

• فى الاسبوع الاول من يناير ٢٠٠٤ انعقد بالقاهرة مؤتمر رؤساء البرلمانات الافريقية تحت شعار وعنوان الديموقراطية والتنمية، وتحدث الرئيس حسنى مبارك فى افتتاح المؤتمر، واكد فى حديثه على العلاقة بين الديموقراطية والتنمية فى دول القارة الافريقية، وأشار الى ضرورة حشد طاقات الشعوب نحو التنمية، وان نجاح وتفعيل هذا الحشد يتطلب مساحة متزايدة من الحرية والديموقراطية فى اطار من الإيمان الحقيقى بأن الديموقراطية والتنمية هما وجهان لعملة واحدة.

وفى ختام المداولات والمناقشات اصدر المشاركون بياناً يوضح هذه القضايا الاساسية وما يتفرع عنها ويرتبط بها من قضايا فى ميادين حريات الإنسان والديموقراطية والتنمية المستدامة. وأشار البيان الى قضية العملية الانتخابية فأكد ان تعزيز المسيرة الديموقراطية فى القارة يتطلب تكاتف الجهود لضمان تحقيق النزاهة والحرية فى العملية الانتخابية، وهذه الإشارة مرجعها الى ان دول القارة الافريقية سوف تشهد هذا العام ١٣ عملية انتخابية ما بين انتخابات رئاسية وانتخابات برلمانية، وان هذه الانتخابات سوف تجرى فى مختلف اقاليم القارة الافريقية، ومن بين الدول التى سوف تشهد الانتخابات دول تعتبر ركيزة فى تجارب التحول الديموقراطى منذ العقد الاخير من القرن العشرين.

• والاهتمام بالانتخابات وقضاياها لا تقتصر فقط على المؤتمر وما أثاره من مناقشات وتغطية صحفية، بل تقوم الدراسات السياسية والدوريات الافريقية المتخصصة بالحدوث عن هذا الموضوع، كما نشرت بعض المجلات قائمة باسماء الدول وانواع الانتخابات كالتالى:

- فى مارس: غينيا الاستوائية انتخابات برلمانية .
- فى ابريل: الجزائر انتخابات رئاسية .
- فى يونية: مالاوى انتخابات رئاسية وبرلمانية.
- فى اغسطس: جنوب افريقيا انتخابات برلمانية .
- فى سبتمبر: فى موريشيوس انتخابات برلمانية .
- فى اكتوبر: فى النيجر انتخابات رئاسية وبرلمانية .
- فى اكتوبر: بوتسوانا انتخابات برلمانية .
- فى اكتوبر: فى تونس انتخابات رئاسية وبرلمانية .
- فى نوفمبر: فى ناميبيا انتخابات رئاسية وبرلمانية .
- فى ديسمبر: فى غانا انتخابات رئاسية وبرلمانية .

. فى ديسمبر: فى موزمبيق انتخابات رئاسية وبرلمانية .

. فى ديسمبر: فى السودان انتخابات برلمانية .

• وتوضح القائمة ان الانتخابات سوف تجرى فى اقليم الجنوب وفى اقليم الغرب وفى اقليم الشمال وفى اقليم الشرق وفى اقليم الوسط.

ومن ناحية ثانية فان الدول التى سوف تشهد الانتخابات تنتمى الى جماعة الانجلوفون وجماعة الفرنكوفون وجماعة اللوزوفون وجماعة العربيفون ، ولكن القضية الكبرى فى هذه الانتخابات انها تعبر عن قضية تداول السلطة فى عدد من الدول الافريقية، وفى بعض الدول سوف تنتهى ولاية رئيس الجمهورية للفترة الثانية ومن ثم فقرر هؤلاء الرؤساء عدم ترشيح انفسهم طبقا للنص الدستورى، وقام الحزب الحاكم باختيار مرشح جديد للتنافس فى انتخابات رئاسة الجمهورية.

وبالاضافة الى هذا فان التركيز العالمى والافريقى على ضرورة اجراء انتخابات حرة ونزيهة سوف يجعل من احتمال تداول السلطة امرا متوقعا، وهذا ينطبق ايضا بالنسبة للحزاب الحاكمة والحزاب الاغلبية فى البرلمانات الافريقية.

• واستطرادا نشير الى ان عددا من الدول والمنظمات المهمة بقضايا الديمقراطية بدأت فى الاستعداد لارسال فرق المراقبين للتأكد من نزاهة وحرية العملية الانتخابية، ومن الامثلة على هذه الجهات نذكر الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية، وايضا نذكر الاتحاد الافريقى ودول اتفاقية كوتونو لافريقيا والكاريبى والباسفيكى، كما ان الامم المتحدة لديها وكالات ومنظمات فرعية تهتم بمراقبة ومتابعة العملية الانتخابية.

• إن دور ومساهمات فرق المراقبين القادمين من الخارج تعتبر اساسية فى الحكم على مدى حرية ونزاهة العملية الانتخابية، وهو امر ترحب به الدول الافريقية حاليا، لانه عنصر مهم فى علاقاتها مع دول الشمال عامة على مستوى الحكومات وعلى مستوى المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى.

هل تبتم افريقيا في ٢٠٠٤؟

• نشرت مجلة ايكونوميست البريطانية في عددها الصادر يوم ١٧ يناير ٢٠٠٤ ملفا او تقريرا من ١٥ صفحة بعنوان : كيف نجعل افريقيا تبتم؟
في بداية التقرير تؤكد المجلة ان المقصود هو افريقيا جنوب الصحراء وإن استعمل الكتاب كلمة افريقيا ، وتتنوع المقالات والتعليقات بين قضايا السياسة والاقتصاد .
كما احتوي الملف علي الجداول الاحصائية والرسوم البيانية مع خريطة للقارة الافريقية توضح مواطن الحروب والتمرد المسلح في عام ١٩٩٤ .
ويعرض المقال الحالي عددا من الملاحظات حول القضايا السياسية ويدعو المتخصصين في الاقتصاد لقراءة القضايا الاقتصادية بالملف.

• الملاحظة الاولى هي ان الكتابة تستند الي حقائق ومعلومات واحداث واقعية ولكن التفسيرات والصياغات تشير الي ان المجلة لاتخرج علي الاطار الرسمي للسياسة والمصالح العليا للدولة البريطانية ، وهذا يكشف العلاقة بين السياسة والاعلام ، وهي قضية موجودة في جميع الدول ، وان كانت تتفاوت من حالة لاخري ، كما انها تتفاوت بالنسبة لمستويات الذكاء والمهنية في العرض المباشر وغير المباشر لصناعة الصورة الذهنية لدي القارئ . وتكفي الاشارة الي ان المثل الواضح للاستبداد ، وسوء الادارة ، والتسلطية ، وانهيار الاقتصاد هو زيمبابوي، بينما المثل الواضح لرفض الاستبداد ، والانحياز للديموقراطية ، ومساندة جهود حفظ السلام والاستقرار هو نيجيريا وجنوب افريقيا ، ويجوار هاتين الحالتين توجد اسماء دول اخري تأتي في سياق المقالات المتنوعة بالتقرير.

• الملاحظة الثانية هي ان مفهوم وتطبيقات الديمقراطية التي تدعو اليها المقالات وتدافع عنها هو المفهوم الاوروبي الامريكي علي المستوي النظري والمستوي التطبيقي، مع الربط بين هذا المفهوم وبين حقوق الانسان ، والانتخابات الحرة النزيهة ، وحرية الصحافة والاعلام ، والشفافية ، والمحاسبة للرؤساء الافارقة وحكوماتهم ، وهذا تيار فكري موجود في القارة الافريقية منذ بدء العقد الاخير من القرن العشرين وبداية التحول الديموقراطي في افريقيا جنوب الصحراء ، ويجواره يوجد تيار فكري اخري ضرورة ادخال تعديلات او تكيف واقعي في التطبيقات لمراعاة الظروف والاوزاع الخاصة في افريقيا ، والدراسات المتخصصة كثيرة ومتنوعة في هذا المجال.

• الملاحظة الثالثة هي ان المقالات المنشورة تحاول ان تغطي اكبر مساحة من مشكلات وقضايا افريقيا المعاصرة ، فتبدأ بالفروق بين حكم الزعيم القائد او الرأس الكبيرة وحكم القانون ثم تتحدث عن انعاش الحياة الاقتصادية من خلال احترام وصيانة حقوق الملكية وضمانات رؤوس الاموال ، وبعد ذلك تشرح ان الوقت قد حان لحل ماتبقى

من الصراعات والنزاعات المسلحة لأنها اصابته افريقيا بالعجز ، وإن ظل السلام والامن هما نهاية المطاف ، ثم ينتقل الحديث الي وجوب مواجهة مرض الايدز بحسم لانه أصبح مسألة حياة او موت بالنسبة للدول وللشعوب الافريقية ، وبعد ذلك يعود الحديث الي الاقتصاد والفرص الضائعة امام الاستثمارات ، والتجارة ، والأسواق ، وهل المعونات هي التي تحفز النمو ؟ ولئن تعطي ؟ وان الاخطاء الكبيرة السابقة يمكن اعتبارها مدخلا صحيحا للتعليم والاستفادة والمراجعة ، واخيرا يخصص الملف مقالا لدولة جنوب افريقيا بوصفها الالة الدافعة والرافعة نحو العمل الجاد والاكثر المنتظر ، ويضاف الي هذا ان الجداول والرسوم تسير في نفس الاتجاه ولا تخرج عن التيار العام ، فهي عن الدخل القومي العام ، وعن الاموال المستثمرة في سندات حكومة زيمبابوي ، ويوجد جدول خاص باحصاء الانقلابات العسكرية ، وتغيير رئاسات الدول ، واعداد القتلى من بينهم اعداد المتوفين والمنفيين ، واعداد الذين دخلوا الانتخابات وتمكنوا من الفوز او قابلهم الفشل والخسارة.

● الملاحظة الرابعة هي ان الكتابات المنشورة تشير في اكثر من مكان بصورة نسبية الي دعوة الدول الغنية والمانحة لمساعدة الدول الافريقية علي التغيير الاقتصادي ونمو الاستثمارات ، ولكنها مدعوة اولا لازالته والغاء التعريفات الجمركية التي تقف حائلا امام الصادرات والتجارة والافريقية من الدخول الي الاسواق الاوروبية والامريكية والمنافسة فيها ، وايضا دعوة الدول الغنية الي التوقف عن دعم الانتاج والصادرات في صور متنوعة للدعم.

● الملاحظة الاخيرة هي التأكيد المستمر علي طلب التوصل للسلام والمصالحة الوطنية وايقاسف النزاعات المسلحة الداخلية وانهما الخطوة الاساسية لبناء النظم الديمقراطية وتفعيلها ، ومن ثم يكونان مدخلا نحو البناء والازدهار الاقتصادي وانه علي الشعوب بالقارة الافريقية التخلص من حكامها الفاسدين والمستبدين بجهدا ، واساليبها الخاصة وغير العسكرية ، والترجيح هو للانتخابات الحرة.

الديمقراطية تتقدم فى الجنوب

• شهد النصف الأول من عام ٢٠٠٤ ثلاثة انتخابات ديمقراطية اتصفت بالحرية والنزاهة، وتابعتها وسائل الاعلام والاتصال العالمية فى دولة جنوب افريقيا فى ابريل ٢٠٠٤ وفى ماليزيا فى مارس ٢٠٠٤ وفى الهند فى مايو ٢٠٠٤.. وهذه المناسبة أدت إلى بداية نشر دراسات تحليلية مقارنة حول الانتخابات وأسباب نجاح التجارب الديمقراطية فى هذه الدول، بسبب أنها تقع فى الجنوب وليست من الدول الأوروبية والأمريكية، ويعرض المقال عددا من الملاحظات السياسية التمهيدية حول الموضوع.

• الملاحظة الأولى هى ان الدول الثلاث خضعت للاستثمار البريطانى قبل اعلان قيام الدولة الحديثة المستقلة فى الهند عام ١٩٤٧ وفى ماليزيا عام ١٩٥٧، واتمام التحول الديمقراطى وتصفية النظام العنصرى فى جنوب افريقيا عام ١٩٩٤، وقد تمسكت الدول الثلاث بالنظام الديمقراطى ومؤسساته السياسية والحزبية ولم تشهد انقلابات عسكرية أو نظام الحزب الواحد، ولكن البناء السياسى مختلف بين هذه الدول، فالهند دولة فيدرالية برلمانية لها رئيس جمهورية يمثل رمز السلطة ولايزاولها لأن السلطة فى مجلس الوزراء الاتحادى مع النص الدستورى على سلطات برلمانات وحكومات الولايات المكونة للاتحاد الهندى، وماليزيا دولة فيدرالية برلمانية يرأسها ملك منتخب دوريا من مجلس السلاطين والحكام وأيضا فان السلطة التنفيذية فى مجلس الوزراء مع النص الدستورى على مستويات السلطة التشريعية والتنفيذية للولايات المكونة للاتحاد الملايوى، أما جنوب افريقيا فهى جمهورية موحدة وتتكون من ولايات أو أقاليم تتقاسم السلطة مع المستوى الوطنى طبقا للنص الدستورى، ويرأسها رئيس يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء، والملاحظة المهمة فى هذه الصور الدستورية والسياسية هى عدم تطابق توزيع السلطات بين المركز والأقاليم، فكل دولة لها نمط توزيع خاص بين المستوى الوطنى الاتحادى وبين المستوى الاقليمى للولايات.

• الملاحظة الثانية هى الاختلاف والتباين فى التركيب الاجتماعى لكل دولة من هذه الدول الثلاث فهى غير متطابقة فى البنية الاجتماعية، وان كانت كل منها تتكون من خليط وعديد من الأصول العرقية والاثنية واللغات والأديان والمواريث الفكرية والعادات والتقاليد الحضارية، ولكن الأصل فى بناء النظام السياسى الديمقراطى فى كل منهما هو بناء دولة مدنية علمانية تحترم الأديان والثقافات ولكنها تقوم على اساس المساواة فى المواطنة والحقوق والحريات لكل مواطن، وتسمح بالتعددية الحزبية بدون قيود سياسية أو قانونية تتعلق بالأعداد أو العقائد السياسية والاقتصادية.

• الملاحظة الثالثة هى ان هذه الدول أنشأت لجنة انتخابية مستقلة بموجب النص عليها فى الدساتير، وحدد النص صلاحيات وسلطات هذه اللجان وتشكيلها من شخصيات مستقلة، وتتولى هذه اللجان إدارة العملية الانتخابية من تسجيل أسماء

الناخبين في السجلات إلى عمليات الاقتراع والادلاء بالأصوات في مقار اللجان الانتخابية حتى اعلان النتائج والبت في الشكاوى والطعون، وقرارات اللجنة المستقلة نهائية ومقبولة من جميع الأطراف الحزبية على جانبي الحكومة والمعارضة.

● الملاحظة الرابعة إن قيمة العملية الانتخابية ودور اللجنة المستقلة تظهر في ان اجراء الانتخابات يتم في وقت واحد على المستوى الوطني وعلى المستوى الاقليمي، ولذلك فمن الأمور الطبيعية ان تتعدد الاحزاب والمنظمات السياسية التي تشارك في العملية الانتخابية على المستوى الوطني أو على المستوى الاقليمي، كما انه من الملاحظ أيضا ان التحالفات الحزبية أو الائتلاف الحزبي هو الطابع العام في الانتخابات في هذه الدول، وكل ائتلاف أو تحالف يقوده حزب كبير وتنضم إليه أحزاب متوسطة أو صغيرة على المستوى الوطني أو الاقليمي، ومن ثم فان تشكيل الحكومات الوطنية أو الاقليمية يأخذ شكل التحالف أو الائتلاف الحزبي.

● الملاحظة الخامسة تتعلق بالمناقشات والدراسات الخاصة بأسباب نجاح الديمقراطية في هذه الدول، وليس هناك اجماع حول سبب واحد أو مجموعة موحدة من الأسباب، ولكن يوجد اتفاق حول وجود القيم الأساسية التي تتكون من مكونات تقليدية ولكنها تقبل مكونات حديثة من القيم الليبرالية والديمقراطية، ولهذا يقال ان الديمقراطية في آسيا تسمى أحيانا ديمقراطية معدلة، وهذا القول ينطبق على الديمقراطية في افريقيا جنوب الصحراء حيث توجد قيم افريقية موروثة وانضمت إليها وتداخلت فيها مكونات حديثة من القيم الليبرالية والديمقراطية الأوروبية، ولهذا يظهر التباين والاختلاف حول مستويات التطبيق الديمقراطية في دول افريقيا جنوب الصحراء مثل السنغال ومالي ومثل تنزانيا وبوتسوانا وجنوب افريقيا وكينيا وموريشيوس.

اعتزال رئيس سيشل

● في مارس ٢٠٠٤ أعلن الرئيس فرانس ألبرت رينيه اعتزاله من منصب رئاسة الجمهورية ، ودعا البرلمان للمصادقة علي تولي نائبه جيمس ألان ميتشل منصب الرئاسة حتي موعد الانتخابات الرئاسية القادمة في عام ٢٠٠٦ ، وقد تمت المصادقة ونقل السلطة حيث يتمتع حزب الرئيس بأغلبية الثلثين في البرلمان اثر انتخابات عام ٢٠٠٢ ، وقد امضي الرئيس رينيه في السلطة ٢٧ عاما متوالية اذ قاد انقلابا عام ١٩٧٧ بعد عام واحد من اعلان استقلال الدولة عام ١٩٧٦ ، وحكم البلاد بنظام الحزب الواحد حتي انتهت الحرب الباردة.

● تتكون سيشل من مجموعة من الجزر ، وقد بدأ تاريخها الحديث بوصول الاستعمار الفرنسي ، واقام بها مستعمرون من اصول فرنسية ، واستقدموا اعدادا من الرقيق الافريقي لزراعة قصب السكر والقطن ، ولكن بريطانيا استولت عليها عام ١٨١٠ واعلنتها مستعمرة بريطانية ، وترتب علي هذا تعدد الاصول والاعراق الاثنية من اوروبيين واسيويين وافارقة ، وتحول اقتصاد البلاد الي زراعة جوز النخيل بدلا من قصب السكر والقطن بعد الغاء نظام الرق والعبودية. ولما اعلنت بريطانيا استقلال الدولة عام ١٩٧٦ قام الرئيس رينيه بالاستيلاء علي السلطة من رئيس الوزراء ، وانضمت الدولة الي منظمات وتجمعات منظمة الوحدة الافريقية ثم الاتحاد الافريقي والكومنولث وسادك للجنوب الافريقي ، ورابطة دول المحيط الهندي ، وكوميسا لشرق افريقيا ، ويبلغ تعداد سكانها حاليا حوالي ٨٥ الف نسمة ونتيجة لتدهور الزراعة وتراجع الاسعار العالمية تعتمد البلاد حاليا علي السياحة والضيقة وصيد سمك التونا والتعليب للتصدير.

● الرئيس رينيه بدأ حياته السياسية برئاسة الحزب المتحد لشعب سيشل وهو حزب يساري الاتجاهات والسياسات ، فلما وصل للحكم غير اسم الحزب الي الجبهة التقدمية الاشتراكية الافريقية ، وتصادق مع زعماء افريقيا الاشتراكيين وفي مقدمتهم الرئيس نيريري ، ولهذا كان الرئيس نيريري في نجدة ومساعدة رئيس سيشل حينما حاول المرتزق الفرنسي المشهور مايك هورومعه مرتزقة من جنوب افريقيا الاستيلاء علي السلطة في سيشل ، فتصدت لهم قوات ارسلها الرئيس نيريري وحطمت المحاولة امام الحرب الباردة ، ومن ناحية ثانية ركز الرئيس رينيه علي سياسات تكافؤ الفرص والتنمية البشرية والرعاية الاجتماعية المجانية وانشاء قاعدة انتاجية في البلاد وساعده في الانفاق علي تطبيقات هذه السياسة انه قام بتأجير قاعدة جوية للسلاح الامريكي مقابل ٤,٥ مليون دولار سنويا خلال فترة الحرب الباردة.

● بعد انتهاء الحرب الباردة خضع الرئيس رينيه للضغط الانجلوفوني «بريطاني ـ امريكي» فقام بتعديل الدستور والغي نظام الحزب الواحد واقام نظاما سياسيا ديمقراطيا متعدد الاحزاب يضمن حريات وحقوق الانسان عام ١٩٩٣ ، وجري انتخابه

رئيسا للجمهورية ولكن في عام ٢٠٠١ واجه معركة عنيفة في انتخابات رئاسة الجمهورية فقد حصل علي ٥٤% من اجمالي اصوات الناخبين وحصل حزب المعارضة علي ٤٤% من الاصوات ، وان الدستور الحالي لايسمح له بترشيح نفسه لدورة رئاسية ثالثة في انتخابات عام ٢٠٠٦ ؛ ولهذا تقول الدراسات المتخصصة انه لاسباب صحية وايثارا للسلامة قرر الاعتزال من المنصب في وسط ركود اقتصادي عام.

● ومن جانب آخر فإن السياسة الاقتصادية للدولة تواجه مصاعب ومتاعب نتيجة لنصائح نادي باريس وسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، فقد اتجهت البلاد الي الاقتصاد الحر ، واصدرت قوانين اجتذاب الاستثمارات الاجنبية ، ثم طبقت الحكومة سياسة التقشف في ميزانية الانفاق مما ادي الي ارتفاع الاسعار وزيادة التضخم والدين العام ، علي الرغم من التركيز الحالي علي صناعة السياحة والفندقة وصيد سمك التوننا واعطاء شركة هاينز الترخيص لاقامة احد اكبر مصانع تعليب الاسماك في العالم من ناحية التقدم التكنولوجي، فإن هذه السياسة لم تؤد الي نتائج ايجابية في اوضاع الاقتصاد الداخلي للبلاد ويجوار هذا النشاط الاقتصادي توجد خدمات اكبر مطار دولي في المنطقة للرحلات العالمية القادمة من اوروبا الي الشرق الاقصى واستراليا. ولكن اخر الدراسات المنشورة تقول ان الدولة تستورد حوالي ٩٠% من احتياجات المواطنين.

● ان اعتزال الرئيس رينيه يمثل انتهاء فصل تاريخي في حياة الدولة وفي علاقات سيشل المتنامية مع دول الجنوب الافريقي وفي مقدمتها جنوب افريقيا، وتقول الانباء المتداولة ان عمره حاليا ٦٩ عاما وانه اشترى مزرعة «رانش» في استراليا لقضاء سنوات الاعتزال هناك، والاضافة الاخيرة في المقال هي ان الرأي العام والصحافة المصرية لها معرفة بجزر سيشل منذ عام ١٩٢١ عندما قررت السلطة البريطانية الحاكمة في مصر نفي سعد زغلول باشا وقيادات حزب الوفد الي هناك، واقاموا في جزيرة ماهي، حتي نقل سعد باشا زغلول لاسباب صحية الي جبل طارق في اغسطس ١٩٢٢ .

المصالحة الصومالية بعد ١٤ عاما

• يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٤ نجحت وساطة منظمة ايجاد ومنتدى اصدقاء ايجاد الذي يضم دولا منها مصر والولايات المتحدة وايطاليا وبريطانيا ووقع ممثلو الفصائل المسلحة وزعماء العشائر علي اتفاق المصالحة الوطنية وتقاسم السلطة لبدء فترة انتقالية مدتها خمس سنوات وتم التوقيع في نيروبي بحضور الرئيس كيباكي ووزراء حكومة كينيا وينص الاتفاق علي تفاصيل كثيرة تدور حول تشكيل برلمان فيدرالي من ٢٧٥ عضوا بواساليب انتخابهم طبقا لوضع الاقاليم والمناطق الصومالية، ويقوم البرلمان الفيدرالي الانتقالي بانتخاب رئيس انتقالي للدولة وهو يعين بدوره حكومة انتقالية، ويضع البرلمان مشروع الدستور الفيدرالي للبلاد والذي يوضح نص الاتفاق معالمه الكبرى ثم عرض المشروع على الاستفتاء الشعبي العام قبل اجراء انتخابات حرة نزيهة وانتهاء المرحلة الانتقالية. كما نص الاتفاق علي استمرار سريان وقف اطلاق النار بين الفصائل المسلحة والكيانات الحكومية التي جرى اعلانها وتشكيلها خلال اعوام الفوضى منذ عام ١٩٩١ في البلاد الصومالية.

• يعرض المقال عددا من الملاحظات السياسية حول الاتفاق المعلن وهي:

. إن ما اعلن هو آخر اتفاق وقد سبقه تاريخ طويل من الاتفاقات بين الفصائل والعشائر الصومالية اعتبارا من مؤتمرات الجامعة العربية عام ١٩٩١ ثم مؤتمرات للمصالحة في اثيوبيا واليمن وليبيا والقاهرة وأخيرا مؤتمر عرتا في جيبوتي ٢٠٠٠.

. أول اشارة عن الاتفاق صدرت من جانب وزير خارجية جيبوتي يوم ٢٨ يناير ثم اصدر وزير خارجية ايطاليا ٢٩ يناير بيانا يعلن فيه اسهام ممثل ايطاليا في منتدى اصدقاء ايجاد في تقديم مبادرة حاسمة أدت الى حل آخر المشكلات التي واجهت الصوماليين وهي تتعلق بعدد اعضاء البرلمان واسلوب توزيعهم بين المناطق والعشائر وبعد هذا جرى التوقيع في نيروبي واصدرت حكومة كينيا بيانا عن الموضوع.

. اصدر الأمين العام للأمم المتحدة بيانا يدعم الاتفاق ويهنئ الصوماليين والرئيس كيباكي وحكومته والرئيس موسيفيني الرئيس الدوري لقمة ايجاد ودعا المجتمع الدولي للمساندة وتقديم المعونات وكذلك اصدرت وزارة الخارجية الامريكية بيانا بنفس المعنى والتهنئة لحكومة كينيا، والملاحظة العامة هي أن الاتفاق يحظى بتوافق امريكي وأوروبي وأفريقي علما بأن الجامعة العربية قد سبق لها تعيين ممثل للأمين العام للجامعة حضر المفاوضات في نيروبي. كما أن الجامعة سبق لها انشاء صندوق مالي لدعم وأعمار الصومال بعد المصالحة بناء علي قرار من القمة العربية، الا أنني لم أجد في الصحافة العربية ما يشير الي

صدور قرارات التهنئة للصوماليين علي الاتفاق من جانب الجامعة العربية والحكومات العربية ذات الاهتمام بالموضوع.

. أن مراجعة اسماء الصوماليين الموقعين علي الاتفاق تدل علي أن ممثلي الاتجاهات المتعارضة والمجالس والتكتلات الصومالية المتقاتلة قد قبلوا الاتفاق وتوصلوا الي نقطة وسط فوقفوا علي أساسها بهذا يكشف عن أن الدول والسياسات الخارجية الافريقية والاوربية والامريكية والعربية قد قبلوا ماتم التوصل اليه وهذه نقطة هامة لأن ماسبق من اتفاقات ومصالحات قد تعرض لحالات من نقض العهود والرجوع عن الاتفاقات التي سبق للصوماليين توقيعها ومن بين الاسماء ذات الدلالة بين الموقعين عبدالقاسم صلااد حسن رئيس الجمهورية الانتقالي الذي انتخبه مؤتمر عرتا عام ٢٠٠٠ والعقيد عبدالله يوسف رئيس حكومة بونت لاند ، وعدد من قادة الفصائل المتقاتلة في العاصمة والاقاليم مثل موسى سودي بالاهو ، ومحمد كانيارى ، وأدن محمد نور ، كما وقع علي الاتفاق اثنان من ممثلي منظمات المجتمع المدني في الصومال وهما رجل وسيدة.

. اذا نجح هذا الاتفاق وتم تنفيذه خلال الفترة الانتقالية ووفقا للجدول الزمني الوارد به ، فسوف تقوم في البلاد لأول مرة بعد ١٤ عاما حكومة صومالية في مقديشو ويرثان فيدرالي ودستور فيدرالي ، ولايبقى خارج هذا الاتفاق سوى جمهورية صوماليلاند المعلنة من طرف واحد ولا تحظى باعتراف دولي حتى الان وقد سبق لقادة هذه الدولة الاعلان عن استعدادهم للتفاوض مع حكومة مقديشو اذا استقرت احوال البلاد وقام بها نظام حكومي مقبول وشرعى من ناحية المواطنين.

● وفي تقديرى أن الاتفاق الصومالي يستحق دعما عربيا صريحا ومباشرا من الجامعة العربية ومن الحكومات والدول اعضاء الجامعة ومهما كان الرأى في تفاصيله الا أن التوصل اليه يعنى إنهاء الحرب الاهلية والنزاعات المسلحة والمعاناة الشديدة التي لقيها المواطنون طوال الفترة السابقة منذ عام ١٩٩١ ومن جانب آخر فان التوصل الي استقرار الوضع الصومالي يتفق مع السياسات الاوربية والامريكية التي تنشط وتقيم حاليا بقواتها البرية والبحرية في القرن والشرق الافريقى.

البرلمان الانتقالي في الصومال

• في مناسبة انعقاد الجلسة الأولى للبرلمان الصومالي تلقى الرئيسى كيباكي وحكومة كينيا التهنئة والتقدير لدور كينيا في إتمام المصالحة السياسية الصومالية، لقد ادى أعضاء البرلمان اليمين الدستورية في مبنى الأمم المتحدة في نيروبي، وكان عدد الأعضاء (٢٠٤) من مجموع أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٢٧٥ عضوا، وكان الاجتماع صحيحا طبقا لنص الوثيقة السياسية للمصالحة الصومالية التي وقعت عليها جميع الأطراف الصومالية العسكرية والمدنية يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٤ . لقد نصت الوثيقة على اختيار ١٢٪ من مجموع الاعضاء من النساء الصوماليات كما نصت على اقامة نظام سياسى فيدرالى وان الفترة الانتقالية تمتد الى خمس سنوات، وان هذا البرلمان الانتقالي ينتخب رئيسه أولا، ثم ينتخب رئيس الدولة الذى يختار رئيس الوزراء لتشكيل الحكومة الانتقالية.

• لقد بدأت جهود المصالحة في أكتوبر ٢٠٠٢ تحت رعاية منظمة ايجاد ، وتولت كينيا باسم المنظمة هذا الدور وعاونتها منظمات ودول عديدة من افريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية ومنظمات الأمم المتحدة والاتحاد الافريقى والاتحاد الأوروبى والجامعة العربية وقد استغرقت جهود المصالحة وقتا طويلا وشاركت فيها أطراف صومالية وصل عددها في عام ٢٠٠٢ إلى حوالى ٩٠٠ عضو ، وقدمت الدول المنظمات لكينيا نفقات الإقامة والمواصلات، ولما تزايدت النفقات بشكل غير معقول اتفقت اطراف الاشراف الدولى الخارجى على تخصيص اعداد المشاركين الصوماليين الى حوالى ٢٠٠ عضو ، كما طلبت الأمم المتحدة من الدول عامة الاسهام المالى بضمان استمرار انعقاد المشاورات وكانت الصين آخر دولة تبرعت هذا العام بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، ومع ذلك فان الهيئة التنفيذية لأعمال مؤتمر المصالحة تقول انها مازالت مدينة بحوالى ١٠ ملايين دولار.

• لقد درست هيئة الاشراف السياسى على اعمال المصالحة تجارب لما سبق من مصالحات ومؤتمرات لم يكتب لها النجاح، وكان آخرها مؤتمر عرتا في جيبوتى عام ٢٠٠٠، وتوافقت الآراء على اختيار المدخل القبلى والعشائرى بديلا عن مدخل الأمة الصومالية، وذلك لضمان الاجماع وحضور جميع الاطراف والفصائل والشخصيات الداخلية والخارجية، وقد تحقق نجاح هذه المحاولة عندما تقرر ان تختار كل قبيلة وعشائرها المنوعة من القبائل الكبرى الأربع اسماء ٦١ عضوا في البرلمان ، وان تختار مجموعة القبائل والعشائر والاثنينات الصغيرة اسماء ٧١ عضوا في البرلمان، واطلق على المجموعة الأخيرة من القبائل والعشائر اسم القبيلة الخامسة لنجاح الاختبار الداخلى في كل قبيلة ثم تشكيل لجنة توفيق وتراض من قيادات كل قبيلة تقوم بالتفاوض والتفاهم للوصول الى قائمة واحدة تمثل القبيلة سواء في القبائل الكبرى او في مجموعة القبائل والعشائر المسماة بالقبيلة الخامسة، وفعلا نجحت التجربة بالنسبة للقبائل الاربع الكبار وقدمت قوائم باسماء عددها ٢٢٤ ، وترتيبا على هذا اعتبرت

الاجلبيية البرلمانية حاضرة وجاهزة لافتتاح اعمال البرلمان مع وجود ضغوط دولية لانتام
تسمية ٧١ عضوا آخرين فى البرلمان.

● وفى الفترة الأخيرة اعلن الاتحاد الافريقى بانه سوف يرسل قوات افريقية لحفظ
السلام والاستقرار ونزع السلاح من الميليشيات المتناحرة وان دول الجوار الافريقى
للصومال لن تمثل فى هذه القوات ، وانما يجب ان تأتى من دول افريقية لم يسبق ان
قامت بادوار تدخل فى المشكلات والتعقيدات الصومالية وليست ضدها شكاوى او شكوك
من جانب الاطراف الصومالية المتنوعة ، وتقول وسائل الاعلام العالمية ان مجلس الامن
والسلم الافريقى سوف يعقد جلسة عاجلة قريباً لتسمية هذه الدول وتحديد اعداد
القوات وتشكيل هيئة القيادة والمدة الزمنية لعمل قوات حفظ السلام الافريقية ومن
جانب آخر اصدرت الأمم المتحدة ومجلس الأمن قراراً أخيراً لمجلس الامن استمرار
وتشديد اجراءات حظر بيع واستيراد الاسلحة الى جميع الاطراف الصومالية.

● إن الآراء المنشورة فى الدراسات الأجنبية تميل الى التفاؤل، وترى ان المصالحة سوف
تتقدم نظراً للارهاق والمتاعب والتدمير الذى اصاب الاطراف الصومالية المتقاتلة، كما ان
الاطراف الخارجية التى تتدخل فى مشكلات الصوماليين قد اقتنعت بالموقف الدولى
العام للمصالحة وخاصة ان الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لها مراكز عسكرية
وقواعد فى جيبوتى لمراقبة المنطقة وان الهدوء فى الصومال يساعد فى الحملة العالمية
ضد الارهاب ، واخيراً فان حكومة صلااد حسن قد انتهت شرعيتها القانونية فى اغسطس
٢٠٠٣ وان عدداً من كبار قادة الفصائل والميليشيات قد جرى اختيارهم أعضاء فى هذا
البرلمان الانتقالي.

الرئيس المنتخب فى الصومال

• يوم ١٠ أكتوبر ٢٠٠٤ جاءت الرئاسة الاولى الي العقيد عبدالله يوسف بعد ان انتظرها طويلا، وعمل من اجلها منذ انهيار نظام الرئيس سياد بري في عام ١٩٩١ ، مع تاريخ سابق في المعارضة السياسية والمسلحة ضد ذلك النظام. من قبل كان اعتماد العقيد عبدالله يوسف علي اهل الشوكة لاقامة امانة التغلب، ونجح في اقتطاع منطقة بونت لاند وحكمها، ولكن في اجتماع البرلمان الانتقالي الصومالي فاز بالرئاسة الاولى صناديق الانتخاب ليصبح الرئيس الانتقالي للحكومة الانتقالية التي تستمر خمس سنوات قادمة. ويعرض المقال بعض الملاحظات السياسية حول الموضوع.

• الملاحظة الاولى تدور حول ملامح القاعدة الانتخابية التي تكونت في البرلمان الصومالي الانتقالي لتأييده او معارضته، فقد فاز في الدورة الثالثة للدلاء بالااصوات بأغلبية ١٨٩ صوتا ضد عبدالله عدو الذي حصل علي ٧٥ صوتا . وهذه الاغلبية توضح ان قبيلة الوارود التي ينتمي اليها الفائز ، قد عقدت تحالفا مع قبيلتين اخريين وأكثر من ٢٦ صوتا لأن اصوات القبائل الكبرى الثلاث هي ١٦٣ صوتا، بينما حصل عبدالله عدو علي اصوات قبيلته الهوية مع اصوات من مجموعة العشائر والقبائل الصغرى التي تسمى مجازا باسم القبيلة الخامسة (٦١+١٨)، وهذا الميزان السياسي يكشف انه حصل علي قاعدة انتخابية واسعة ولكن يعني ايضا ضرورة المحافظة علي هذا التأييد خاصة عند تسمية رئيس الوزراء الانتقالي ثم تسمية الوزراء في الحكومة الانتقالية التي ستطلب ثقة البرلمان ، ومن ناحية ثانية فإن اصواتا معارضة في داخل وخارج البرلمان بدأت في اتهام دول الجوار وبالتدخل والضغط في العملية الانتخابية لمصلحة الرئيس الفائز، مع غمز ولز بأنه صديق اثيوبيا وكينيا وأنه متفاهم مع السياسة الامريكية حول محاربة الارهاب بالمنطقة، ولهذا ارتفعت اصوات من المنظمات الاسلامية تندد بمواقفه المتشددة ضد النشاط الاسلامي في دولة بونت لاند من قبل.

• الملاحظة الثانية : هي فحص ميزان القوي الحالي في العلاقات الدولية والاقليمية في منطقة القرن الافريقي وشرق افريقيا ومنابع النيل، والمؤشر الاول هو الحضور والمشاركة في حفل اداء اليمين الدستورية ومستوي هذا الحضور وحرارة هذا التأييد ، لقد حضر رؤساء دول كينيا واوغندا ورواندا ويورندي وجيبوتي واليمن ونيجيريا، وحضر نائبا رئيسى السودان وجنوب افريقيا وحضر وزراء خارجية كل من اثيوبيا واريتريا.

وحضر الامين العام لجامعة الدول العربية والمفوض العام للاتحاد الافريقي والممثل الشخصي للامين العام للامم المتحدة، وحضر ممثلا رئيسي وزراء المملكة المتحدة والنرويج، ثم عديد من السفراء والدبلوماسيين الذين يمثلون الدول العربية والافريقية، وانهالت برقيات التأييد من دول قارات اوربا وامريكا الشمالية وآسيا. ولاستكمال هيبة ومقام اداء اليمين الرئاسية اهدته كينيا سيارة مرسيدس جديدة مع حرس خاص

للمنزل الذي يقيم فيه ، وللموكب الرئاسي الي مقر البرلمان الانتقالي في عاصمة كينيا . ولكن علي الجانب المقابل غاب عديد من اعضاء البرلمان ومن بينهم امراء حرب وزعماء قبائل ومنظمات دينية احتجاجا صامتا علي النتيجة ، وان كانوا هم ضمن المشاركين في العملية الانتخابية خلال الدورات الثلاث للانتخاب .

● الملاحظة الثالثة: تتعلق بالمسئوليات والمهام التي تحدث عنها الرئيس عبدالله يوسف في خطابه امام البرلمان الانتقالي بعد اداء اليمين الدستورية، قال انه يدعو اولاً الي المصالحة والتسامح علي جميع مستويات الشعب الصومالي وانه يدعو الي وحدة الصومال والصوماليين ، وانه سوف يعمل للامن والاستقرار ويطلب قوة دولية من الاتحاد الافريقي والامم المتحدة للمساعدة في نزع السلاح وبناء مؤسسات الحكومة قبل طرح الدستور الصومالي الدائم للاستفتاء واجراء انتخابات الرئاسة الاولى واعضاء السلطة التشريعية في نهاية الفترة الانتقالية مع تأكيد الطابع الفيدرالي لنظام الحكم في البلاد، ثم وجه دعوة الي حكومة صومالييلاند للتفاوض مع حكومته لاعادة بناء الصومال الموحد شعباً وحكومة ودولة.

● وفي تقديري ان الملامح الكبرى للخطاب تكشف عن معرفة وتقدير متاعب ومصاعب المرحلة الانتقالية ، فهو احد امراء الحرب سابقاً ومن واجبه ان يتفاهم بالسياسة وبالتسويات الوسطية مع امراء الحرب الاخري ، ولذلك طلب المصالحة والتسامح كمدخل للاتصالات والتفاهات حول اختيار رئيس الوزراء والوزراء في الحكومة الانتقالية، وهو يطلب الامن والاستقرار كمدخل لطلب قوات اقليمية صدر بها من حيث المبدأ قرار من الاتحاد الافريقي ومجلس الامن والسلام الافريقي، وهذا سيكون ايضا مدخلا نحو الاعمار والمعونات والدعم المالي الذي يبدأ العمل من اجله بمؤتمر في السويد يحضره رئيس الدولة ورئيس وزرائه الانتقالي، ولكن رسالته الي جمهورية صومالييلاند قوبلت بالرفض العلني علي اساس ان صومالييلاند دولة بها نظام سياسي دستوري وانتخابات حرة ونزيفة علي مستوي رئاسة الجمهورية واعضاء البرلمان، وفي تقديري ان هذا موضوع يتطلب وقتاً قد يمتد الي نهاية الفترة الانتقالية وحتى تظهر معالم النظام الديمقراطي الذي سوف يتأسس في الصومال بقيادة الرئيس عبدالله يوسف.

مأزق النظام السياسى فى أوغندا

• يواجه النظام السياسى فى اوغندا تراكم نتائج وتعقيدات ازمتين متشابكتين حالياً ، ويزداد هذا التراكم وتنتشر آثاره خلال العام الحالى حتى عام ٢٠٠٦ ، وهو موعد الانتخابات الرئاسية المقبلة ، لقد نشأ النظام السياسى الاوغندى منذ عام ١٩٨٦ عندما سيطر الرئيس موسيفينى على البلاد ، وحكمها من خلال سيطرة حزب حركة المقاومة الوطنية على جميع مؤسسات الحكم التنفيذية والتشريعية والجيش والشرطة ، وفى الاعوام التسعينات من القرن الماضى اصدر دستوراً وفاز فى الانتخابات الرئاسية مرتين متتاليتين ، وطبقاً لنص هذا الدستور لا يجوز له ان يترشح للرئاسة الاولى لولاية ثالثة ، ومن ناحية ثانية فإن هذه الفترة الزمنية البالغة حوالى ١٨ عاماً شهدت بدون انقطاع هجمات وفظائع يقوم بها جيش الرب للمقاومة ضد الحكومة من معاقلة السرية فى شمال البلاد وفى جنوب السودان ، وفشلت الحكومة وجيشها فى تصفية وجوده بالاسلوب العسكرى ، ويطالب جوزيف كوى زعيم هذا الجيش بحكم البلاد ويصفته رسول الرب ومبعوثه لانقاذ البلاد والعباد .

• فى هذا الاطار العام تظهر نتائج الازمة الاولى التى تترتب على ضغوط الدول المانحة والمؤسسات المالية والنقدية العالمية على الرئيس موسيفينى بالتوسع فى تطبيقات الديمقراطية وحقوق الانسان والتعدد الحزبى الكامل ، وان يمتنع عن ترشيح نفسه لولاية ثالثة بأسلوب تعديل الدستور الحالى ، وقد أدت هذه الضغوط الخارجية والداخلية الى انشقاق فى داخل الحزب الحاكم وفى حركة واسعة تقوم بها احزاب المعارضة حول النظام الديمقراطى ، فالرئيس موسيفينى ومؤيدوه يقترحون فى محادثات مع الاحزاب والشخصيات المعارضة صياغة حزمة تعديلات دستورية تشمل التوسع فى التطبيقات الديمقراطية وتضم فى داخلها تعديل نص رئاسة الجمهورية الى ثلاث فترات متتالية بدلاً من فترتين ولكن الانشقاق الداخلى فى الحزب الحاكم اوجد جبهة معارضة لتعديل نص رئاسة الجمهورية وتقوده بعض القيادات التاريخية للحزب الحاكم ، واعدوا اجندة للاصلاح يريدون عرضها على المواطنين فى الانتخابات القادمة . بالإضافة الى نشاط احزاب المعارضة السياسية مثل الحزب الديمقراطى وحزب المحافظين وحزب مؤتمر الشعب .. الخ ، ويضيف المعارضون ايضا ان ١٨ عاماً من حكم الرئيس موسيفينى وسيطرة الحزب الحاكم على مؤسسات الدولة المركزية والاقليمية والريفية والصحافة لن يجعل الانتخابات القادمة حرة ونزيهة كما ان الفساد قد استشرى فى القيادات المدنية والعسكرية نتيجة الانغماس فى حرب الكونغو ، وطبقاً لما صدر من تقارير للأمم المتحدة حول نهب وسرقة ثروات الكونغو كينشاسا .

• الازمة الثانية هى نتيجة فشل الجيش الحكومى فى القتال ضد جيش الرب للمقاومة ، وفى كل مرة يهجم هذا الجيش بأسلوب فظيع ووحشى على التجمعات

المدنية والريفية فى شمال البلاد .

يقول الرئيس وحكومته انهم طاردوه وقاموا بتصفية وجوده خاصة فى جنوب السودان ويعلنون مقتل قياداته المدنية والعسكرية، ولكن ما إن يطمئن المواطنون الى تصريحات الحكومة حتى يقوم جيش الرب بهجوم اشد فظاعة كما انه يخطف الاطفال الصغار بنين وبنات لتجنيدهم كمقاتلين او تشغيلهم كخدمات فى معسكراتهم ، واخر هذه الدورات من الهجوم والتصريحات حدث فى شهرى يناير وفبر اير ٢٠٠٤ ، خاصة الهجوم الوحشى من قتل واحراق الاشخاص والمنازل فى مناطق قبيلة لانجى وظهر رد الفعل قبل اثنى ضد قبيلة اتشولى التى ينتمى اليها جوزيف كوني واغلب قادته العسكريين وقد انتقل الرئيس موسيفينى الى شمال البلاد واجرى تعديلات فى القيادات الميدانية العسكرية، واطلق التصريحات التى قال فيها ان اللوم الاساسى يجب ان يوجه الى الدول المانحة والمؤسسات المالية العالمية لأنها وضعت قيودا او حدودا على الانفاق العسكرى ووجهت القسم الاكبر من الميزانية الى ميادين البنية الاساسية والخدمات الاجتماعية وبذلك فإن الاطراف الخارجية تمنع الرئيس من اعداد الجيش الحكومى كما يجب .

• ولكن المفاجأة كانت فى اجتماع السفير الأمريكى والبريطانى واصدارا بيانا شديدا للهجة ضد تصريحات الرئيس ، وقالوا ان سبب وضع القيود والحدود على الانفاق العسكرى هو انتشار الفساد فى قيادات الجيش العليا وصرف مرتبات لاسماء وهمية لمدة سنوات عديدة سابقة ، ومن جانب اخر اجتمع الاب كارلوس رودريجويز وعدد من رجال الكنائس وطالبوا فى بيان مشترك بالمبادرة لحل سياسى تفاوضى مع المتمردين وابتعاد الجيش الحكومى عن عملية التفاوض لأنها فشلت من قبل ، وان يقوم بالتفاوض للحل السياسى جبهة من قيادات المجتمع المدنى والكنائس والاحزاب واعضاء البرلمان عن مناطق شمال البلاد ، ويحظى هذا التوجه بدعم من جماعة الانجلوفون الافريقى والسياستين الأمريكية والبريطانية

• اعتقد ان تطورات الاحداث فى اوغندا تستحق المتابعة خاصة بعد اتفاق المواقف الاوروبية والأمريكية حول عدم تعديل النص الدستورى الخاص بفترات رئاسة الجمهورية ودعوة الرئيس موسيفينى الى الانصراف عام ٢٠٠٦ .

تعديل الدستور فى أوغندا

● سبق للحكومة والبرلمان الاتفاق على تشكيل لجنة خبراء لمراجعة الدستور الحالى وتقديم توصيات بشأن تعديله، وفى هذا العام اعلنت اللجنة تقريرها وقدمت توصيات خاصة بالفترة الانتقالية التى يتم فيها التعديل وتسبق الموعد المقرر لاجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية فى مارس ٢٠٠٦ وانتهكت الأحزاب والشخصيات العامة فى التعليق وابداء الراى حول توصيات التقرير، وانتظر الجميع راى الحكومة حول التوصيات والاجراءات المقترحة.

● يوم ٢١ سبتمبر أعلن وزير العدل والشئون الدستورية راى الحكومة فى بيان تتفق فيه الحكومة مع التوصيات بشكل عام، وتعلن اختلافها حول موضوعين أساسيين هما اجراءات النص على التحول لمرحلة الحزبية التنافسية الكاملة فى إطار ديمقراطى، والموضوع الثانى هو اجراءات تعديل النص الخاص بمدد ولاية رئيس الجمهورية التى ينص عليها الدستور الحالى بفترتين متتاليتين فقط، والمقترح المطروح هو تعديلها الى مدد متتالية بدون قيد زمنى.

● وكانت توصيات لجنة مراجعة الدستور تقول إن الاستفتاء العام هو الادارة الدستورية للحصول على الموافقة الشعبية بشأن إقرار التحول الديمقراطى للحزبية التنافسية الكاملة، وإقرار تعديل النص الدستورى الخاص بمدد ولاية رئيس الجمهورية، ولكن الحكومة تقول ان اغلبيه الثلثين فى البرلمان الحالى كافية لإقرار تعديل مدد ولاية الرئيس، وان الاستفتاء الشعبى هو وسيلة اقرار الحياة الحزبية التنافسية على ان تحتفظ الحكومة بحق صياغة سؤال الاستفتاء وتحديد مواعده، وانها لن تضح الآن عن الصيغة التى ستطرحها فى الاستفتاء.

● هذا النقاش العام أثار ضجة كبرى بين الأحزاب على جانبى الحكومة والمعارضة، كما انه استدعى الدول المانحة لابداء رأبها علانية وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا، وأيضاً أبدى عدد من المستثمرين الراى وفى مقدمتهم المؤسسات المالية الدولية، ويجمع الأطراف الخارجية على ضرورة اقرار الحياة الحزبية الكاملة والتحول الديمقراطى الكامل، وعدم تعديل النص الخاص بمدد ولاية رئيس الجمهورية والاكتفاء بمدتين متتاليتين فقط كما هو منصوص عليه حالياً، وموقف الأطراف الأجنبية هو موقف قوى، فالدول المانحة تدفع نقدا نصف ميزانية أوغندا السنوية، وهى تهدد بانقاص أو إبطاء سداد المعونات المقدمة من الخارج، كما انها تتحدث حالياً عن الفساد وسوء توزيع الميزانية.

● وبالنسبة للأطراف الداخلية فهناك انقسام فى الحزب الحاكم منذ عام ٢٠٠٣، حينما طالب المجلس التنفيذى والمؤتمر العام بالعودة إلى نظام الحزبية الكاملة وعدم تعديل نص الدستور الخاص بمدد ولاية الرئيس .. وقام الرئيس موسىفينى بفصل الوزارة

والقادة العسكريين والأعضاء البرلمانيين الذين يعارضون مبدأ تعديل مدد ولاية الرئيس ولهذا شكل الأعضاء في البرلمان بالتعاون مع الأعضاء من أحزاب المعارضة وخاصة الحزب الديمقراطي وحزب الشعب وجماعة برنامج الإصلاح المؤيدة لكيزابيسيجي. منتدي التغيير الديمقراطي لاستقطاب قوى المعارضة في تحالف والسعى الى اختيار مرشح واحد ليتنافس في انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة عام ٢٠٠٦. وذلك اسوة بما حدث من قبل في كينيا. ولكن حتى الآن لا يوجد اتفاق حول اسم واحد وهذا هو سبب ضعف قوى المعارضة حاليا التي يقتصر نشاطها على المدن الكبرى.

• وعلى الجانب الآخر ينشط حزب الرئيس موسيفيني في الريف وخارج المدن الكبرى في مجالات التعليم والصحة وإنشاء البنية التحتية، وهذا يعطى الحزب والرئيس إمكانية استقطاب تأييد أوسع، وعلمنا بأن المعارضة لا تستطيع طبقا للدستور الحالي ان تنشط خارج مقارها الحزبية في المدن إلا بعد الحصول على إذن من البوليس ونقطة الضعف الكبرى التي تواجهها الحكومة هي انها لم تفلح حتى الآن في إنهاء الحرب الأهلية الدائرة في الشمال ضد جيش الحزب المسيحي للمقاومة الذي يعيث فسادا وتدميرا في اقليم الشمال وحيانا ينقل نشاطه إلى اقليم الغرب، ومن جانب آخر تحاول الحكومة تخفيف أو تقليل الضغوط الخارجية بشأن ميزانية الانفاق العسكرية فالاتفاق السابق بين الدول المانحة وحكومة أوغندا هو وضع سقف للميزانية العسكرية وتحويل المعونات والمساعدات إلى مكافحة الفقر وتحسين التعليم والصحة والبنية الأساسية، ولكن الأطراف الخارجية اكتشفت ان الحكومة قد رفعت الميزانية العسكرية هذا العام من ١٥٠ مليون دولار إلى ٢٠٠ مليون دولار، وأي تخفيض فيها سوف يغضب الجيش وقياداته العسكرية، والحكومة تريد تأييدهم ومساندتهم في المرحلة الراهنة.

انتهاك حقوق الإنسان في أوغندا

● يوم ٢٩ مارس ٢٠٠٤ أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش تقريراً من ٧٦ صفحة عن انتهاكات حقوق الإنسان في أوغندا، ويمثل حصيلة دراسات وتحقيقات ميدانية في العامين الأخيرين، ويحتوي التقرير على شهادات مواطنين تعرضوا للاعتقال والسجن والتعذيب، وهم من عدة تيارات ومنظمات معارضة، وإن الدولة لديها أجهزة بوليسية وعسكرية تعمل في هذا الميدان بالإضافة إلى فرق خاصة تم تدريبها واعدادها بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة والحملة العالمية ضد الإرهاب، وقد امتدت عمليات التعذيب البشع إلى أنصار المعارضة السياسية التي تعارض فكرة تعديل الدستور الحالي ليسمح التعديل للرئيس موسيفيني بالترشيح لدورة رئاسية ثالثة بدلاً من النص الحالي الذي ينص على دورتين رئاسيتين متتاليتين فقط ينتهيان عام ٢٠٠٦.

● وبالإضافة إلى شهادات وتحقيقات المواطنين، خصصت المنظمة الصفحات الأخيرة من التقرير لرد مؤسسات الحكم التي تصف هذه الأقوال بأنها كاذبة ومحض هراء، كما احتوت الصفحات الأخيرة على خطاب من الكولونيل نوبل مايومبو رئيس إدارة المخابرات العسكرية الذي ينفي فيه هذه الأكاذيب، ويشرح إجراءات المحاكمة والالتزامات والضمانات القانونية الواردة بقانون العقوبات الأوغندي التي تحمي المواطن وتحفظ حقوقه القانونية، وهذا الخطاب مؤرخ بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٠٤.

● وشهادات المواطنين الذين تعرضوا للتعذيب يصنفها التقرير إلى مجموعات طبقاً للانتماء السياسي أو لنوع الاتهامات التي تم توجيهها إليهم، فهم من أنصار المرشح المعارض في انتخابات ٢٠٠١ (بيسيجي) وأنصار القوى الديمقراطية المتحالفة، وأنصار التحالف الوطني الديمقراطي، وأعضاء جيش الرب للمقاومة، ويضاف إلى هذه الأسماء مجموعة من أسماء مواطنين متهمين بمعارضة الرئيس ونظام حكومته، ويقول التقرير إن محققى المنظمة وباحثيها قابلوا وتحادثوا إلى هؤلاء المواطنين، وأنهم زاروا بعضهم في السجون بترتيبات خاصة وسجلوا شهاداتهم.

● وقد خصص التقرير صفحات عديدة لشرح أنواع وأساليب التعذيب في مراكز سرية لا يستطيع أفراد الأسرة أو المحامون الوصول إليها، وأن قضاياهم والالتزامات ضدهم لم تعرض على المحاكم والقضاة الطبيعيين لكل مواطن، وأن عدداً منهم قدموا إلى محاكمات عسكرية مع أنهم من المدنيين، وأن الجهات الرسمية التي قامت بعمليات الاعتقال والتعذيب هي أجهزة الأمن البوليسية وإدارة المخابرات العسكرية وعدد من الأجهزة الخاصة التي أنشأتها الدولة بعد إصدار قانون مكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٢.

● ومن جانب آخر يرصد تقرير المنظمة الخلفية السياسية لتصاعد هذه الحملة من الاعتقالات والتعذيب، فيقول أنها بدأت بعد الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠١ حيث حصل الرئيس موسيفيني على ٦٩,٣% من الأصوات، وحصل منافسه على ٢٧,١%، ولما تقدم

المنافس إلى المحكمة الدستورية العليا يطلب إبطال اعلان النتائج لما شاب الانتخابات من مخالفات وتزوير وترهيب، حكمت المحكمة بأغلبية ثلاثة أصوات ضد صوتين بأن ما حدث لا يؤثر فى النتائج المعلنة ولا يؤدي إلى بطلانها، وقد تعرض هذا المنافس لمطاردات ومضايقات رسمية عديدة اضطرتة إلى الخروج هربا من البلاد، والآن تجرى فى الدولة مناقشات وتطرح آراء من جانب المعارضة تطلب تعديلات دستورية بتوسيع دائرة العمل الديمقراطي والسماح الفعلى بالنشاط الحزبى غير المقيد وليس فقط باعلان وجود التعدد الحزبى، ولكن تجاوب الحكومة مع هذه المطالب يأتى فى إطار المساومة على تعديل النص الدستورى الخاص بالمدد الانتخابية الرئاسية بحيث تكون ثلاث مرات متتالية أو يطلق النص بجواز التنافس بدون تحديد مدد الولاية للرئاسة الأولى.

• ويحتوى التقرير على مجموعة من التوصيات تبدأ بالطلب من الحكومة بالالتزام بنص القانون ومنع التعذيب ومحاكمة المسئولين عن عمليات الاعتقال العشوائى والتعذيب فى البيوت السرية، ويطلب من الهيئات القضائية والهيئات الطبية الالتزام بالقانون فى اثبات آثار التعذيب والكشف الطبية الصحيحة، ويناشد التقرير الدول المانحة والأمم المتحدة بضرورة المراقبة المستمرة لهذا الموضوع والطلب من أوغندا بالالتزام بمواثيق حقوق الإنسان ومنع التعذيب، ويؤكد التقرير الدول المانحة ان تطلب صراحة من حكومة أوغندا بتوجيه المعونات المقدمة من أجل ترقية وتنمية التعددية السياسية واستقلال وحماية منظمات المجتمع المدنى وتعيين مفوض مستقل من جانب الدول المانحة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لمتابعة هذا الموضوع خاصة فى شمال وشرق البلاد وتقديم تقارير دورية عن مهمته، وأخيرا يطلب من لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان بالاتحاد الإفريقى التحرك والتدخل بالتنديد والتحقيق!

انتخاب الرئيس فى جنوب أفريقيا

● يوم ٢٢ ابريل ٢٠٠٤ ادى اعضاء الجمعية الوطنية المنتخبون اليمين الدستورية امام قاضى القضاة بالدولة، وكان من بينهم الرئيس مبيكى ونائبه جاكوب زوما اللذان انتخبا ضمن هؤلاء الاعضاء (٤٠٠ عضو) ثم رأس قاضى القضاة الاجتماع الاول لانتخاب رئيس الجمعية الوطنية.

● ويوم ٢٣ ابريل رأس قاضى القضاة الاجتماع الخاص بترشيح اسم رئيس الجمهورية ونائبه، وطبقا للنص الدستورى فانه يحق للأحزاب السياسية التى يمثلها اعضاء منتخبون بالجمعية ان ترشح من تشاء من الاسماء، ورشح حزب المؤتمر الافريقى الحاكم الرئيس مبيكى لولاية رئاسية ثانية وهى الاخيرة فى شغل المنصب، وامتنعت الاحزاب السياسية الاخرى عن التقدم باسماء المرشحين، واجريت عملية الانتخاب ففاز الرئيس مبيكى باجماع الاصوات فى الجمعية، ثم انتخب نائبا له جاكوب زوما، وطبقا للنص الدستورى اعلنت رئاسة الجمعية الوطنية خلو المقعد البرلمانى الذى يشغله الرئيس مبيكى لان الدستور يمنعه من الجمع بين منصب الرئاسة وعضوية الجمعية الوطنية، ولا ينطبق هذا النص على النائب.

● وتوضح الصورة السياسية فى انتخابات عام ٢٠٠٤ يوم ١٤ ابريل حيث ذهب الناخبون الى صناديق الاقتراع للادلاء باصواتهم لانتخاب اعضاء السلطة التشريعية على المستوى الوطنى وعلى مستوى الاقاليم التسعة فى الدولة، وكانت مهمة اللجنة الوطنية المستقلة فى الدولة هى الاشراف والاختصاص بالعملية الانتخابية ابتداء من اعداد سجلات اسماء الناخبين واعداد البطاقات الانتخابية ومتابعة تنفيذ القواعد القانونية للتنافس الانتخابى ثم الادلاء بالاصوات فى صناديق الانتخابات وعلان النتائج، واللجنة المستقلة هى صاحبة الاختصاص بفحص الشكاوى والطعون والفصل فيها، وقولها هو الفصل فى هذا الموضوع.

● كانت اللجنة قد قبلت تسجيل اسماء (٢٠) حزبا سياسيا للتنافس فى الانتخابات على المستوى الوطنى وعلى المستوى الاقليمى، وسمحت اللجنة لفهود الاشراف على حرية ونزاهة الانتخاب، وهى وفود قادمة من دول الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة والاتحاد الافريقى، ويجوارها قامت وفود من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية من الداخل بالمشاركة فى المتابعة والاشراف، وتابعت الصحافة الوطنية ووسائل الاعلام المنوعة الخارجية والداخلية ايضا العملية الانتخابية، واعلنت اللجنة المستقلة النتائج كالتالى:

. فاز حزب المؤتمر الوطنى الافريقى بنسبة ٦٨, ٦٩% من اجمالى اصوات المقتربين وحصل على (٢٧٩) مقعدا فى الجمعية الوطنية، كما فاز لأول مرة بالاعلبية فى مقاعد السلطة التشريعية فى الاقاليم التسعة بالدولة.

. فاز حزب التحالف الديمقراطي بخمسين مقعدا في الجمعية الوطنية، وحصل حزب الحرية انكاثا على (٢٨) مقعدا في الجمعية الوطنية، وحصل حزب الحركة الديمقراطي المتحدة على (٩) مقاعد، والحزب الوطني الجديد حصل على (٧) مقاعد، وحصل حزب الديمقراطيين المستقلين على (٧) مقاعد، والحزب الافريقي الديمقراطي المسيحي على (٦) مقاعد، وحصل مؤتمر عموم افريقيا على (٣) مقاعد، وجبهة شعب ازانيا على مقعدين.

● ويوم ٢٧ ابريل تم تنصيب الرئيس مبيكي رئيسا للجمهورية لولاية ثانية اثر اداء اليمين الدستورية امام الجمعية الوطنية، والقى خطاب الشكر الذي اكد فيه ان ما تم من اجراءات وخطوات هو تصويت بالثقة في النظام الديمقراطي القائم في الدولة، وهو رسالة الى كل عضو بالتوقعات التي ينتظرها المواطنون من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في الفترة القادمة، وفي اليوم التالي اعلن الرئيس مبيكي بصفته رئيسا للوزراء عن تشكيل الحكومة الجديدة التي ضمت ٢٨ وزيرا من بينهم (١٢) امرأة تشغل مناصب الوزراء، كما اعلن حزب المؤتمر الافريقي صاحب الاغلبية. على مستوى الاقاليم اسماء مرشحيه التسعة لرئاسة السلطة التنفيذية في الاقاليم بدون استثناء.

● والملاحظة العامة في تسمية شاغلي المناصب الوزارية على المستوى الوطني هي الطابع الائتلافي او التحالفي الذي ظهر خلال المعركة الانتخابية، فقد فاب بوتوليزي رئيس حزب الحرية انكاثا عن منصب وزير الشؤون الداخلية الذي شغله خلال فترة الولاية الاولى للرئيس مبيكي، واكتفى الرئيس بتعيين احد اعضاء الحزب في منصب نائب وزير، كما شغل رئيس الحزب الوطني الجديد منصب الوزير، وشغل احد اعضاء هذا الحزب منصب نائب لوزيرة الخارجية مع بقاء عزيز باهاد نائبا للوزيرة، وبهذا تكون الاعراق الثلاثة ممثلة في قيادة وزارة الخارجية، وشغل رئيس منظمة شعب ازانيا منصب الوزير ايضا، واستطردا نشير الى ان حزب المؤتمر الوطني الافريقي طبق الصورة الائتلافية التحالفية في تشكيل المجالس على المستوى التنفيذي في الاقاليم.

انتخاب الرئيس فى مالابو

• يوم ٢٠ مايو جرت الانتخابات العامة على مستوى رئاسة الجمهورية ومستوى السلطة التشريعية، وكانت المحكمة العليا قد قررت تأجيل الموعد المقرر للانتخابات يوم ١٨ مايو بناء على شكوى قدمتها احزاب المعارضة بوجود تزوير وفساد واسع فى سجلات الناخبين، وقررت المحكمة ان تتم الانتخابات العامة قبل يوم ٢٥ مايو حتى لاتواجه الدولة فراغا دستوريا على مستوى الرئاسة الاولى والمستوى البرلمانى، اعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات انها استأجرت شركة كمبيوتر من جنوب افريقيا فقامت بمراجعة الاسماء فى جداول الناخبين الامر الذى ترتب عليه ان الاسماء صارت ٥,٧ مليون ناخب بدلا من ٦,٦ مليون ناخب.

• تنافس فى انتخابات الرئاسة الاولى خمسة مرشحين هم بنجو واموثاريكا مرشح الحزب الحاكم، ومجوى ريزانو قائد تحالف الوحدة المعارض الذى يضم سبعة احزاب، وجون تمبو مرشح حزب مؤتمر مالابو، ومرشحان اخران قالا انهما مستقلان. واعلنت النتائج بعد ثلاثة ايام من يوم الاقتراع، وقالت لجنة الانتخابات انها تأكدت وتحققت من صحة النتائج، وان كانت المعارضة قد اعلنت ان تزويرا وفسادا واسع النطاق قد جرى فى الدوائر الانتخابية وفى احصاء اصوات المقتربين، كما اعلنت وفود المراقبين القادمين من الاتحاد الاوروبى والكومنولث البريطانى ومنظمة سادك للجنوب الافريقى ان المخالفات الخطيرة كانت الطابع العام للانتخابات، وان وسائل الاعلام الرسمية انحازت انحيازا واضحا للحزب الحاكم، وان الحزب الحاكم قد استخدم كل امكانات الدولة من سيارات ووسائل اتصال ومواصلات فى الحملة الانتخابية، وان استخدام المال العام من ميزانية الدولة قد ظهر فى الاعلان عن مشروعات وبرامج خلال الحملة الانتخابية.

• على مستوى رئاسة الدولة كانت النتائج هى التالى:

مرشح الحزب الحاكم بنجو واموثاريكا حصل على ٣٥% من اجمالى اصوات المقتربين
مرشح حزب مؤتمر مالابو جون تمبو حصل على ٢٧%.

مرشح تحالف الوحدة المكون من ٧ احزاب معارضة مجوى ريزانو حصل على ٢٦%.

المرشحان الرابع والخامس حصل كل منهما على اقل من ٩% من اجمالى الاصوات:

• على مستوى انتخابات البرلمان المكون من ١٩٣ عضوا كانت النتائج هى:

حصل الحزب الحاكم الجبهة الديمقراطية المتحدة على ٤٩ مقعدا، وحصل حزب مؤتمر مالابو على ٦٠ مقعدا، وحصل تحالف الوحدة على ٢٨ مقعدا، وحصل المستقلون على ٣٨ مقعدا، ومن جانب آخر اعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات تأجيل اعلان النتائج فى عدد من الدوائر الانتخابية بسبب وجود اخطاء.

• رفضت احزاب المعارضة هذه النتيجة، وقالت انها سوف تطعن امام المحكمة العليا،

ولكن الحزب الحاكم لم ينتظر ، وأقسم المرشح الفائز اليمين الدستورية واستلم السلطة .
وانصرف الرئيس السابق الذي احتفظ لنفسه برئاسة الحزب الحاكم وهو الجبهة الديمقراطية المتحدة .

وكان رد الفعل عنيفا في الشارع بالعاصمة وفي المدن الكبرى ، فسارت المظاهرات وجرى تحطيم واحراق المحلات والسيارات ، واستعمل البوليس الرصاص المطاطي ، وافادت وسائل الاعلام بحدوث حالات من القتل والجرحى ، وطاردت قوات الامن الخاصة المتظاهرين وفرضت حالة من الضغط الامني .

• نشرت وسائل الاعلام والاتصالات تقارير متنوعة عن كل احداث مالاوي مثل تقرير المعهد الانتخابي لدول الجنوب الافريقي التابع لمنظمة سادك ، والذي ارسل وفدا برئاسة رئيس جمهورية بوتسوانا السابق ، ويضم اعضاء من تسع دول في الجنوب الافريقي ، ومثل تقرير لجنة العدالة والسلام الكاثوليكية التابعة للكنيسة الكاثوليكية في مالاوي ، والذي يثبت ان النتائج المعلنة تخالف كل التوقعات والاستقصاءات والاستطلاعات التي اجريت قبل يوم الانتخابات من اطراف داخلية واطراف خارجية .

• المهم الآن هو ان الرئيس بنجويمارس السلطة ويبلغ مع العمر نحو ٧٠ عاما ومدة الرئاسة الاولى هي خمس سنوات ، وقد سبق له العمل في البنك الدولي ، كما شغل منصب وزير التخطيط في عهد الحزب الحاكم والرئيس السابق ، وشغل ايضا منصب الامين العام لمنظمة كوميسا لشرق وجنوب افريقيا .

والذي يشغل الدراسات المتخصصة حاليا هل سيعود الرئيس السابق باكيلى مولييزي لترشيح نفسه ، بعد انتهاء الولاية الاولى للرئيس الحالي بنجو ، خاصة ان الرئيس السابق حاول تعديل الدستور ليسمح لنفسه بولاية ثالثة بعد ان شغل الرئاسة الاولى مرتين متتاليتين منذ عام ١٩٩٤ ، وفشلت المحاولة لتعديل الدستور ، ولذلك احتفظ لنفسه برئاسة الحزب الحاكم خاصة ان عمره مازل ٦١ سنة حاليا .

تغيير سياسى فى مالوى

● فى مايو ٢٠٠٤ فاز رئيس الجمهورية الحالى بنجوموئا ريكا بمنصب الرئاسة الأولى بنسبة ٣٦% من اصوات الناخبين ، كما فاز حزب الجبهة الديمقراطية المتحدة بعدد ٤٩ مقعدا فى البرلمان من اجمالى عدد المقاعد ١٩٣ وكانت التوقعات تقول ان الرئيس الجديد سوف يسير تحت مظلة حزب الجبهة الذى رشحه للرئاسة وطبقا لتوجيهات الرئيس السابق موليزى الذى وصف نفسه بأنه المهندس السياسى للنظام الحالى، خاصة ان الرئيس بنجو يبلغ من العمر ٧٠ سنة، وسوف يصل فى نهاية المدة الحالية الى ٧٥ عاما ، وقد قرر انه لن يعيد ترشيح نفسه وسوف يعتزل العمل السياسى .

● ولكن الرئيس بنجو تحرك بسرعة اذهلت المراقبين، حتى ان الدراسات الافريقية المتخصصة تقول انه سوف يسبق فى الحركة والتوقيت ما سبق ان قام به الرئيس موانا واسا فى زامبيا الذى انقلب سياسيا على الرئيس السابق وحزبه وقدمهم للقضاء بتهم الفساد .

● بدأ الرئيس بنجو بالعمل على دعم مركز قوته فى البرلمان فتفاهم مع عدد من الاحزاب الصغيرة وبعض المتنافسين السابقين فى انتخابات رئاسة الجمهورية ، وفى المقدمة الحزب الجمهورى وحزب التحالف من أجل الديمقراطية وحزب مؤتمر الديمقراطية بوعدهم بمناصب وزارية لانشاء تحالف جديد فى الحكومة ، وفى الوقت نفسه تفاهم مع عدد من قيادات حزب الجبهة الديمقراطية المتحدة الذين عارضوا بشدة محاولات الرئيس السابق موليزى عندما اراد تعديل الدستور لترشيح نفسه لرئاسة ثالثة متتالية .

● وفى مقابل هذه التحالفات اعلن الرئيس بنجو حملة واسعة ضد الفساد الذى حدث وانتشر فى عهد الرئيس السابق موليزى الذى شغل منصب رئاسة الجمهورية لمدة عشر سنوات ، كما اجرى تعديلا وزاريا فى شهر يونية ٢٠٠٤ اخرج بموجبه عددا من الوزراء السابقين وعين وزراء جدد لتمثيل التحالف الحكومى الجديد ، ولتأكيد عزم الرئيس بنجو على مكافحة الفساد فقد عزل المدعى العام المعين من جانب الحكومة السابقة وعين مكانه شخصية قانونية تتصف بالكفاءة والحياد، وكلفه بالتعاون الوثيق مع مكتب مكافحة الفساد فى اعادة التحقيق فى قضايا الفساد السابقة والتى جرى ايقاف التحقيقات فيها بسبب نقص أو عدم ادلة قانونية .

● وفى مقدمة هذه القضايا اتهام وزير المالية الذى اختاره الرئيس السابق موليزى نائبا لرئيس الجمهورية الحالى، وقضايا فساد اخرى ضد وزير المالية الذى تلاه فى المنصب ووزير التعليم ،وتقول الانباء ان قيمة قضايا الفساد تبلغ حوالى ٩٠ مليون دولار امريكى بومن ناحية اخرى عزل رئيس الجمهورية القائد العام للجيش بوينوى حاليا عزل القائد العام للبولىس بتهمة تسييس هاتين المؤسسات .

● ويعبر توزيع المناصب الوزارية عن التغيير في مراكز القوى الحزبية والتحالفات الجديدة بالمعنى السياسى التنفيذى، فقد حصل رئيس الحزب الجمهورى على منصب دبلوماسى رفيع المستوى لأنه قرر اعتزال العمل السياسى ،وعين رئيس حزب التحالف من أجل الديمقراطية وزيرا للزراعة ،وعين رئيس حزب مؤتمر الديمقراطية وزيرا للصحة واعاد تشكيل وزراء المجموعة الاقتصادية التى ورثها عن عهد الرئيس السابق ، فغير وزير المالية لأن الدول المانحة قالت انها لا تستطيع ان تتعاون مع هذا الوزير وغير وزير التخطيط والتنمية ،وابقى عددا من الوزراء السابقين فى مناصبهم وزاد عليهم بتعيين بعض شخصيات من حزب الجبهة الديمقراطية المتحدة اختارهم بنفسه ، كما اختار وزير الخارجية الذى يعمل معه بصفة مباشرة .

● واقدم ايضا الرئيس بنجو على خطوة ذات معنى، فقد نقل مقر رئاسة الجمهورية من مدينة بلانتيير حيث مقر الاحزاب والنشاط السياسى الى مدينة ليلونجوى ، كما غير بصفة كاملة طاقم العاملين المدنيين والعسكريين فى رئاسة الجمهورية وعين رئيسا جديدا لها.

● وترتبت على هذه التغييرات السياسية نتائج متنوعة، منها أن عددا من القضايا المرفوعة ضد نتائج الانتخابات قد اوقفت المحاكم السير فيها بناء على طلب اصحابها ،وان التوتر بدأ يظهر فى داخل حزب الجبهة الديمقراطية الذى يفترض انه حزب الحكومة او الحزب الحاكم ، وايضا تقول الانباء ان مشاورات تجرى مع شخصيات معارضة اصلا لأختيار مرشح واحد يتم الاتفاق على اسمه لترشيحه لمنصب رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٩ عندما تنتهى ولاية الرئيس الحالى بنجو موثاريكا.

التغيير في السنغال

● فاز الرئيس عبد الله واد برئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٢ بعد هزيمة الرئيس السابق عبدو ضيوف وكان شعار الرئيس واد هو التغيير.

ومنذ ان تولي الرئاسة اجري تعديلات متتالية في رئاسة السلطة التنفيذية وحتى ابريل ٢٠٠٤ عين أربعة رؤساء وزارات وشكل ست حكومات وعين ١٢٦ وزيرا. وهذه الظاهرة استرعت انتباه الدارسين في الشئون الافريقية الذين تناولونها بالدراسة المقارنة وأيدها البعض وانتقدوها البعض الآخر.

● في أبريل ٢٠٠٤ عزل رئيس الجمهورية رئيس وزرائه ادريس شيخ والذي كان يشغل ايضا منصب نائب رئيس الحزب الحاكم (الحزب الديموقراطي السنغالي برئاسة عبد الله واد) واختار الرئيس وزير الداخلية مرشحا لرئاسة الوزراء وهو مهندس بترول شغل فيما سبق منصب وزير الطاقة كما أنه عضو باللجنة القيادية للحزب الحاكم.. وفي تشكيل الوزارة الجديدة جري تفكيك عدد من الوزارات لاتاحة الفرصة لتعيين عدد من الوجوه الجديدة في مناصب الوزراء ولكن الملاحظة الهامة ان وزير الخارجية احتفظ بمنصبه الذي يشغله منذ تولي الرئيس واد منصب رئيس الجمهورية كما دخلت الوزارة الجديدة شخصيات من القيادات الحزبية التي انشقت عن الرئيس السابق عبدو ضيوف في انتخابات عام ٢٠٠٠.

● وتلا تشكيل الوزارة الجديدة صدور قرارات الرئيس واد باعادة تشكيل اللجنة القيادية للحزب الحاكم.. وخرجت من عضويتها اسماء وشخصيات كانت من كبار مؤيدي نائب الرئيس كما ان إدريس شيخ فقد منصب نائب رئيس الحزب وان ظل عضوا باللجنة القيادية وتقول الدراسات المنشورة ان التغييرات الأخيرة الواسعة علي مستوي الحكومة وعلي مستوي الحزب الحاكم لها صلة بمواعيد الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ وانتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٧ ويضاف الي هذا تكهنات سياسية متداولة ان الدعوة للانتخابات التشريعية القادمة سوف تكون في عام ٢٠٠٥ وان فوز الحزب الحاكم بالأغلبية في الانتخابات القادمة سوف يكون مؤشرا قويا لدعم ترشيح الرئيس واد لفترة رئاسية ثانية في عام ٢٠٠٧.

● المعضلة الاساسية التي تواجه السنغال هي الاقتصاد وتقول الدراسات ان شبح الركود يهدد الدولة علي الرغم من ان معدلات التنمية هذا العام سوف تصل الي ٦% وان تقديراتها للعام القادم هي ٨,٥% وان السنغال تستفيد حاليا من برنامج الألفية الجديدة الذي ترعاه واشنطن وانه من المقدر حصول السنغال علي بليون دولار من اموال هذا البرنامج وفي نفس الوقت حصلت السنغال علي تخفيضات لليونها الخارجية بموجب مبادرة الدول الأكثر فقرا والأكثر مديونية الذي يرعاه البنك الدولي والمؤسسات المالية العالمية ولهذا تمضي السنغال في تنفيذ برامج الخصخصة وتفكيك سيطرة الدولة علي

المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

● ومن ناحية أخرى فالرئيس واد لديه أفكار عظيمة يعلنها ويمضي في تنفيذها مثل مشاركته في انشاء مبادرة نيباد التي يتبناها حاليا الاتحاد الأفريقي ودعوته الي الحرب علي الارهاب تأييدا للحملة الأمريكية بعد احداث سبتمبر ٢٠٠١ فقد دعا الي عقد قمة افريقية في داكار في اكتوبر ٢٠٠١ لاصدار ميثاق افريقي للعمل ضد الارهاب وهو يؤيد حاليا التقارب والتعاون مع المغرب وتنمو بين البلدين شراكة متينة علي المستوي السياسي والمستوي التجاري وفي مجالات النقل والمواصلات.

واخيرا فقد كان احد الزعماء الأفارقة الستة الذين تلقوا دعوة لحضور مؤتمر الثمانية الكبار في جورجيا بالولايات المتحدة هذا العام.

● وعلي الجانب الآخر من التنافس السياسي الأمريكي الفرنسي الأوروبي في افريقيا فان السياسة الفرنسية تشعر بالقلق امام تقلص وتراجع الوجود الفرنسي من مستوي السيطرة الكاملة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا لان الوجود الأمريكي علي مستويات سياسية واقتصادية والمعونات الفنية يتزايد وكذلك تنشط شركات ومؤسسات اقتصادية لدول أوروبية أخرى والمؤشر الذي يفصح عن هذا القلق هو مقدار المعونات الفرنسية للسنگال فقد تراجع من عام ١٩٩٩ حيث كانت المعونات ٨٢ مليون يورو واصبح ٣٦,٥ مليون يورو عام ٢٠٠٢.

● وبالإضافة لما سبق فان الحديث منتشر ومتداول عن الفساد والاضراق في الاتفاق بدون مبرر وقد صدر كتاب هام باللغة الفرنسية عام ٢٠٠٣ عن انتشار الفساد وأشار إلي دور لأسرة الرئيس عبدالله واد ولهذا يجري التحقيق البرلماني حاليا في هذه الاتهامات.

انتخاب الرئيس في غانا

● أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة يوم ٧ ديسمبر المقبل موعدا لاجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ، وكانت قد انتهت من عملية اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية باضافة ٣٠ دائرة انتخابية جديدة، كما سوف تقوم بإعلان موعد بدء اجراءات التنافس والترشيح للانتخابات خلال شهر سبتمبر الحالي، وفي الوقت نفسه توالي اللجنة اجراءات التسجيل في سجلات الانتخابات واصدار بطاقات الناخبين التي تحمل كل منها صورة الناخب وان كانت هناك شكاوي من جانب الاحزاب المعارضة من البطء في الاجراءات.

● قامت الاحزاب باجراء الانتخابات والاختيارات التمهيدية بين انصار كل حزب في مختلف الدوائر الانتخابية، وكشفت الانباء المعلنة عن مفاجآت بعدم نجاح عدد من الوزراء في الحكومة واعضاء البرلمان علي جانبي الحكومة والمعارضة، واسرع حزب المعارضة الرئيسي وهو تحالف انتخابي واسع . واسمه المؤتمر الوطني الديمقراطي . بإعلان برنامج الانتخابي يوم اول اغسطس ٢٠٠٤، ومازال الناخبون في انتظار اعلان البرنامج الانتخابي للحزب الحاكم وهو الحزب الوطني الجديد، ويجوار هذين الحزبين توجد مجموعة من الاحزاب الصغيرة والمنشقة وقيمتها في عملية التصويت هي الفوز بمقاعد انتخابية في مناطق معينة تمثل قواعدها الانتخابية ، ولكنها تؤثر في تشتيت اصوات الناخبين بالنسبة لانتخاب الرئيس القادم بين مرشح الحزب الحاكم ومرشح حزب المعارضة الرئيسي.

● أعلنت المعارضة الرئيسية ان مرشحها للرئاسة هو جوف اتاميلز ولم تتفق قيادات الحزب بعد علي اسم نائب الرئيس الذي يدون علي البطاقة الانتخابية للحزب، وتتداول اسماء كثيرة ولكن الانباء تقول انه من الحكمة الانتخابية ان يكون نائب الرئيس من منطقة الشمال، وان يكون مسلما حيث ان المرشح للرئاسة من الجنوب ويعتنيق المسيحية.

وهذا الموضوع موجود علي جانب الحزب الحاكم فالرئيس كوفور مسيحي من الاثنتي وان نائبه هو علي ماهاما مسلم من الشمال ، وحتى الآن لا يدري الرأي العام شيئا عن نوايا الرئيس كوفور الذي اعلن عن ترشيح نفسه للدورة الرئاسية القادمة بحكم النص الدستوري، وهل سيكون نائبه في الانتخابات المقبلة هو النائب الحالي، ام يختار اسما جديدا لمنصب نائب الرئيس؟

● المعارضة بدأت بتوجيه اتهامات للحكومة بالفساد وانها تتحرش بأنصار المعارضة مستخدمة في هذا قوات البوليس، وانها اقرت ضريبة جديدة تثقل كاهل المواطنين هي ضريبة القيمة المضافة بهدف تمويل برنامج التأمين الطبي في البلاد، وانها لم تقم بالتحقيق في قضايا قتل واغتياالات حدثت خلال الفترة السابقة ، وذلك لان الذين

توجه اليهم شائعات الاتهام هم من اعضاء وانصار الحكومة؟ ويضاف الي هذا فضيحة شحنة من الاسلحة الاسرائيلية التي وصلت الي غانا، وتساءلت الصحف لحساب من هذه الاسلحة الصغيرة والمتقدمة؟ واساءت الحكومة التصرف بإخفاء الموضوع او نفي الاخبار، ولهذا شنت المعارضة حملة بأن الحكومة تستعد لتزوير الانتخابات وتخويف وترويع المواطنين باستقدام عصابات متمردة من دول الجوار تقوم بمهاجمة انصار المعارضة وتخريب العملية الانتخابية، واضطرت الحكومة الي اعلان الحقيقة بأن شحنة الاسلحة وصلت لحساب الرئيس الانتقالي في ليبيريا الذي ارسل فرقة من المتطوعين الليبراليين للتدريب في غانا لتشكيل حرس خاص للرئيس وحمايته في عاصمة ليبيريا.

● الرئيس كوفور يعتمد في حملته الانتخابية علي انجازات حكومته في الداخل حيث شهدت البلاد تحسنا بالمعني النسبي في ميدان الاقتصاد ، ولكن الانجاز الاكبر كان في السياسة الخارجية، فقد تم اختياره متحدثا رسميا باسم الزعماء الافارقة الذين دعاهم الرئيس بوش لحضور قمة الدول الكبار التي انعقدت في جورجيا بالولايات المتحدة، كما اختاره الاتحاد الافريقي رئيسا للجنة اعداد قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد، وهو حاليا رئيس منظمة ايكواس وقام بدعوة قمة اقليمية في عاصمة بلاده حضرها كوفي امان الامين العام للأمم المتحدة وناقشت القمة النزاعات المسلحة في كوت ديفوار وفي دارفور.. الخ، ومن جانب آخر زار غانا زعماء ورؤساء عديدون من دول الانجلوفون الافريقي، وهذه النشاطات تصب في صالح الرئيس وسياسته الخارجية وعلاقاته الطيبة علي المستوي الافريقي وعلي المستوي العالمي.

● علي الرغم من الصورة السياسية السابقة فإن وسائل الاعلام العالمية تشير الي امكان حدوث مفاجآت انتخابية قد لا تكون في صالح الحزب الحاكم ، واعادة انتخاب الرئيس كوفور، والتركيز في الحديث هو عن دخول الاحزاب الصغيرة بمرشحين في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ، مما يؤدي الي تشتيت وتوزيع أصوات الناخبين في الدوائر الاثنية ومواطني القبائل والشعوب المختلفة في غانا.

الرئيس المنتخب في غانا

● فاز الرئيس جون كوفور في انتخابات رئاسة الجمهورية، وهي الولاية الثانية والاختيرة طبقا لنص الدستور، وسوف يشغل المنصب حتي ٢٠٠٨، وكانت غانا قد شهدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية يوم ٧ ديسمبر الحالي، وتنافس علي منصب رئاسة الجمهورية اربعة مرشحين وحصل الرئيس كوفور علي ٥٢,٨% من اجمالي اصوات الناخبين، وحصل مرشح المعارضة جون اتاميلز علي ٤٤,٣% من الاصوات وحصل المرشحان الآخرا علي ١,٧% و ١,٢% من اجمالي الاصوات الانتخابية.

● وهذه هي المرة الثانية التي يهزم فيها الرئيس كوفور والحزب القومي الجديد منافسه ميلز زعيم حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي المعارض والفارق بين المعركتين في عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠٠٤ ان انتخابات عام ٢٠٠٠ احتاجت الي جولة ثانية للاعادة علي مستوي الرئاسة الاولي ، اما في عام ٢٠٠٤ فقد حصل الرئيس كوفور علي اكثر من نصف عدد الاصوات وبذلك انتفت الحاجة الي انتخابات الاعداد. علما بأن اعداد المواطنين المسجلين في الدفاتر الانتخابية بلغ حوالي ١٠ ملايين ناخب وان عدد الذين ادلوا باصواتهم في انتخابات عام ٢٠٠٤ هو ٨٣,٢% من مجموع الناخبين المسجلين.

● وعلي مستوي الانتخابات البرلمانية فقد تنافست اربعة احزاب واعداد من المستقلين في ٢٣٠ دائرة انتخابية ، وكانت اللجنة الانتخابية المستقلة قد قامت برسم حدود الدوائر الانتخابية طبقا للتعديد السكاني العام وارتفع عدد الدوائر الانتخابية من ٢٠٠ في الانتخابات السابقة الي ٢٣٠ في الانتخابية الحالية، وفاز الحزب القومي الجديد في ١٢٩ دائرة ، وفاز حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي في ٨٨ دائرة وحصل الحزبان الثالث والرابع علي اربعة مقاعد وثلاثة مقاعد علي التوالي ، وذهبت باقي المقاعد للمستقلين وقد راقبت العملية الانتخابية فرق من المراقبين القادمين من الاتحاد الافريقي والاتحاد الاوروي والكومنولث والامم المتحدة.. الخ.

● كان الموضوع الرئيسي في الانتخابات هو القضايا الاقتصادية فقد طبقت حكومة الرئيس كوفور عديدا من الاصلاحات الاقتصادية بعد الاتفاق مع المؤسسات المالية والنقدية العالمية ، كما استفادت من تطبيق برامج تقليل وتخفيض الفقر والدول الاكثر فقرا والاكثر مديونية. وقد ترتب علي هذه الاصلاحات نتائج سياسية واجتماعية تراوحت بين التأييد والشكوي في ميادين تكلفة التعليم واسعار الوقود والكهرباء والماء.. الخ ، ومن جانب آخر فإن المشروعات الجديدة استقطبت عديدا من النازحين من الريف الي الحضر سعيا وراء العمل والاجور، ولهذا فإن الدراسات المتخصصة اشارت قبل الانتخابات الي التغيير في توزيع الكتل السكانية واتجاهات الرأي العام في المدن مقارنة بما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٠ .

● وقد اقتضي التنوع في اديان وثقافات السكان ووجود قواعد قبلية وعشائرية في

الريف، ان رشح كل متنافس في معركة الرئاسة نائبا له من المسلمين المقيمين في شمال البلاد، واعاد الرئيس كوفور ترشيح علي ماهاما نائبا له في الفترة الثانية ، واختار جون التاميلز الحاج محمد ميموني نائبا له في معركة الانتخابات . وبهذا الاسلوب تنافس المرشحان علي اصوات المواطنين المسلمين في الريف وفي المدن، وفي هذا المقام تقول الدراسات المنشورة ان مجموع الناخبين المسلمين مازال يدلي باصواته بوجه عام في اتجاه واحد وفي جانب واحد من جوانب المعركة الانتخابية ، ولكن هذا رأي يتطلب اعادة الدراسة في ضوء النتائج في انتخابات هذا العام.

● وقد اهتمت وسائل الاعلام الاوروبية والامريكية بسير المعركة الانتخابية كما تعددت فرق المراقبين القادمين من الخارج ، ويوجد اجماع علي ان الانتخابات كانت حرة ونزيهة طبقا للمعايير العالمية التي تتحدث عنها دول الشمال عامة، وان سلوك الناخبين يوم الادلاء بالاصوات كان سلوكا راقيا ومتحضرا ، وان العملية الانتخابية تمت في هدوء في الاغلبية العظمى من الدوائر ، وان المعارضة قدمت شكاوي متنوعة الي لجنة الانتخابات المستقلة التي فحصتها، واصدرت حكمها فيها، وتقول تعليقات الامم المتحدة المنشورة ان انتخابات غانا هي رسالة ذات مغزي الي جميع دول افريقيا ودول العالم المتقدمة حيث انها اتصفت بالحرية والنزاهة وتعتبر نموذجا للانتخابات في افريقيا.

انتخاب الرئيس فى الكاميرون

• فى انتخابات اكتوبر ٢٠٠٤ فاز الرئيس بول بيا بولاية رئاسية جديدة مدتها ٧ سنوات قادمة، وقد تنافس ضده ١٥ مرشحا انسحب منهم ثلاثة مرشحين قبل بدء التصويت بسبب شكاوى عدم النزاهة والانحرافات، ولكن الرئيس حصل على ٩٢.٥% من اصوات الناخبين. وطبقا لنص التعديل الدستورى عام ١٩٩٦ فان الرئيس يستطيع ان يشغل المنصب مرتين متتاليتين فقط، ولهذا رشح الرئيس بيا نفسه فى انتخابات عام ١٩٩٧ وفى انتخابات ٢٠٠٤، علما بان الرئيس يحكم الكاميرون منذ ٢٢ عاما فى عهد الحزب الواحد ثم فى عهد النظام الحزبى الديمقراطى فى البلاد منذ عام ١٩٩٢.

• النظام الانتخابى فى الكاميرون يسمح باجراء الانتخابات فى دورة انتخابية واحدة ويفوز المرشح الذى يحصل على اعلى الاصوات الانتخابية، وينطبق هذا على انتخابات البرلمان وانتخابات الرئاسة الاولى، وفى عام ٢٠٠٢ اجريت الانتخابات البرلمانية وفاز الحزب الحاكم بحصوله على ١٤٩ مقعدا وتلاه حزب المعارضة الرئيسى الجبهة الوطنية الاجتماعية وحصل على ٢٢ مقعدا، وينص الدستور على تشكيل لجنة انتخابية للإشراف على الانتخابات وان ظل اعلان النتائج من سلطات وزارة الحكم المحلى واللامركزية.

• المشكلة الاولى فى الانتخابات الأخيرة والسابقة هى جداول سجلات الاسماء للناخبين، وفى ٢٠٠٤ كانت الاسماء هى ٤.٦ مليون اسم، ولما اعترضت المعارضة على انها تحتوى على اسماء مكررة واسماء للمتوفين، اعلنت اللجنة الانتخابية انها راجعت السجلات وحذفت الاسماء المكررة وصار عدد اسماء الناخبين ما بين ٣.٦ مليون و٤ ملايين ناخب. فلما سألت وفود المراقبين القادمين من اوروبا وامريكا الشمالية كيف يمكن قبول هذا العدد؟ لان تعداد سكان الدولة يصل الى حوالى ١٦ مليون مواطن طبقا لتقديرات الحكومة ومطبوعات المنظمات الدولية، وان المعقول والمقبول هو ان يصل تعداد الناخبين البالغين اكثر من ٢٠ عاما الى حوالى ٨ ملايين ناخب! ولكن وفد مراقبى الكومنولث البريطانى بقيادة رئيس وزراء كندا السابق لم يتلق اجابة عن هذا السؤال.

• لقد ساعد الرئيس بيا على الفوز المريح فى هذه الانتخابات انه يحكم الدولة منذ ٢٢ عاما وان مدير حملته الانتخابية هو رئيس الوزراء الحالى، وان طليعة مؤيديه فى المسيرات والحملة الانتخابية هم ١٠٠ من نجوم كرة القدم الكاميرونيين ذوى الاسماء العالمية، اما السبب الثانى فهو تشتت احزاب المعارضة الذين لم يتعلموا من تجارب الانتخابات السابقة، فقد تفاهمت احزاب المعارضة على تشكيل جبهة واحدة وترشيح مرشح واحد ضد الرئيس بيا فى انتخابات عام ٢٠٠٤.. واعلنوا تشكيل التحالف من اجل الديمقراطية والمصالحة والتعمير الذى جمع تحت مظلته ١١ حزبا، ولكن اختلفت هذه الاحزاب حول اختيار اسم المرشح الواحد فى انتخابات الرئاسة، فانقسمت الاحزاب المتحالفة الى اكثر من فريق وهذا هو تفسير الاداء السيئ لاحزاب المعارضة فى

الانتخابات. ويضاف الى هذا الاتهامات بالانحرافات وعدم النزاهة في العملية الانتخابية التي تسيطر عليها اجهزة الحكومة.

• وعلى الجانب الاخر من الحياة السياسية في الكامبيرون فان الحزب الحاكم قد اصابه الترهل وظهرت بداخله الانشقاقات بين قوى التجديد والتحديث وقوى المحافظة على الوضع الراهن، وفعلا خرجت من صفوفه زعامات وقيادات كثيرة طوال السنوات الاخيرة وشكلت احزابا ومنظمات، ولكن ظل التششت هو طابع العلاقات المتبادلة بين الاحزاب المعارضة للرئيس بيا، ومع ان الاتهامات متداولة في الاعلام الاوروبي حول الفساد المنتشر في اجهزة الدولة، وان انتهاكات حقوق الانسان متعددة وواضحة، الا ان الحزب الحاكم يشدد من قبضته على امور البلاد، ويوجد حديث في الصحافة الفرنسية حول صحة رئيس الجمهورية، وذلك اثر زيارات متكررة الى فرنسا، وان عمره حاليا ٧١ سنة، ولكن هذه الاشارات والاحاديث تلقى نفيا قاطعا بان الرئيس في صحة جيدة وقدرة تامة على حكم البلاد.

• القضية الاساسية في الكامبيرون هي الاقتصاد، على الرغم من ان الدولة منتجة للبترول، وقد اصدر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تقارير عديدة تضيد بأن الدولة ضمن قائمة الاكثر فقرا والاكثر مديونية، وطلبا تعديلات وتنفيذ برامج في ميدان الاقتصاد، ولكن الاجراءات المطلوبة لم يكتمل تنفيذها ومازالت معروضة للتطبيق بعد اجراء الانتخابات الرئاسية، ومن المعروف في التقارير الدولية المنشورة ان الاغلبية العظمى من المواطنين تعيش تحت حد الفقر، ولهذا تستعد الجهات الدولية المانحة لجولة جديدة من المفاوضات مع الكامبيرون.

بعد انتخاب الكامبيرون

• نشرت المجلات والمطبوعات المتخصصة عددا من الدراسات والتعليقات حول نتائج انتخابات الكامبيرون في إطار المتابعة للمعارك الانتخابية الأفريقية قبل انتهاء عام ٢٠٠٤ ، فقد تلتها انتخابات الرئاسة والبرلمان في بوتسوانا وناميبيا وسوف يشهد شهر ديسمبر انتخابات غانا وموزمبيق.

• الموضوع الرئيسي في هذه المناقشات هو الديمقراطية عامة حاليا ومستقبلا في دول افريقيا جنوب الصحراء والموضوعات الفرعية تشمل سلامة ومراجعة سجلات الناخبين وضبط الاعداد طبقا لوقائع التعداد العام للدولة، ودور منظمات المجتمع المدني ونشاطها خلال العملية الانتخابية... ولكن اهم هذه الموضوعات هو السؤال عن مفاهيم الحكم الرشيد وحرية ونزاهة الانتخابات والشفافية في هذه العملية ، وفي هذا المقام استشهد عدد من المشاركين بنصوص من وثائق الاتحاد الافريقي ومبادرة النيباد، فضلا عن الاستناد الي وثائق حقوق الانسان العالمية والاقليمية.

• في إطار المعركة الانتخابية في الكامبيرون كان نجاح الرئيس بيا أحد مداخل النقاش فقد حصل علي ولاية رئاسة ثانية لمدة سبع سنوات تنتهي في عام ٢٠١١ ، طبقا لنص التعديل الدستوري في عام ١٩٩٦ ، ولهذا خاض معركتين انتخابيتين للفوز بالرئاسة الاولى عام ١٩٩٧ والثانية في عام ٢٠٠٤ .

ولكن هذا غير صحيح في إطار الحياة السياسية الكامبيرونية ، فالرئيس بيا يحكم هذه الدولة منذ عام ١٩٨٢ في ظل الحزب الواحد ثم في عهد التعدد الحزبي منذ عام ١٩٩٢ ، وبهذا تكون هذه هي الولاية الخامسة للرئيس بيا في حكم هذه الدولة، وبذلك تكون مرت ٢٢ سنة منذ بدء توليه منصب رئيس الجمهورية.

• وفي موضوع سجلات قيد اسماء الناخبين تتحدث المناقشات حول موضوع التعداد العام للمواطنين والسكان في الكامبيرون فقد كان اخر احصاء وتعداد عام ١٩٧٨ ، ومنذ ذلك التاريخ لم تجدد الدولة الارقام والاحصاءات، ولهذا فإن سجلات قيد الناخبين تحتوي علي حوالي ٤ ملايين ناخب وتقديرات اجمالي السكان ١٦ مليون نسمة . وعندما جرت عملية تنقية الجداول الانتخابية هبط عدد المقيدين في سجلات الناخبين الي مايتراوح بين ٣ ملايين و ٤ ملايين نسمة ، والاجماع بين الدارسين ان هذا اول مطعن في نزاهة وسلامة الانتخابات ، ومن ثم يكون القول بأن حصول الرئيس بيا علي حوالي ٧٢% من اجمالي الاصوات هو قول لايعني شيئا من الحقيقة لان عمليات التدخل في النتائج تجعل المرشح الذي يليه لا يحصل علي اكثر من ١٧% والمرشح الثالث يحصل علي حوالي ٤% من اجمالي اصوات الناخبين.

• واثار عدد من الدارسين موضوع احجام الاتحاد الافريقي عن ارسال وفد من المراقبين الي انتخابات الكامبيرون مع عدم ذكر الاسباب بينما ارسل الاتحاد بعد ذلك وفدا من

المراقبين الي انتخابات بوتسوانا وانتخابات ناميبيا، واعلن انه سوف يرسل وفدا الي انتخابات غانا ثم موزمبيق. وفي تقدير الآراء المنشورة ان السبب هو عدم رضا الاتحاد الافريقي علي الانتخابات في الكاميرون ، ولكن هذا القول يثير سؤالا عن دور الاتحاد الافريقي في متابعة نزاهة وشفافية العملية الانتخابية والتمسك بمضاهيم الحكم الصالح والرشد طبقا لما صدر من وثائق افريقية؟ وفي هذا المقام ظهر التباين والتناقض بين صياغات الوثائق عن التحول الديمقراطي وبين وقائع تزوير وتشويه العملية الانتخابية في بعض الدول مثل الكاميرون.

● واختلفت الآراء المنشورة حول موضوع تقديم الدولة اعانة مالية للمرشحين المتنافسين في معركة رئاسة الجمهورية ، ففي حالة الكاميرون حصل كل متنافس علي حوالي ٤٠ الف دولار امريكي، وفي دولة افريقية فقيرة تعتبر من بين الدول الاكثر فقرا والاكثر مديونية فإن هذا المبلغ ثروة طائلة وهو استنزاف لميزانية الدولة ، بينما يدافع بعض الدارسين عن المبدأ لان المرشحين لا يمثلون شريحة الاغنياء او القادرين علي الانفاق، وان تقديم هذا المبلغ هو اجراء يهدف الي موازنة ومواجهة احتمالات سيطرة رأس المال علي العملية الانتخابية للدعاية وشراء الاصوات.

● ولاستكمال الصورة التي عرضتها هذه المناقشات، سوف توالي الصفحة متابعة الانتخابات وقضاياها في ناميبيا وبوتسوانا وغانا وموزمبيق التي تحددت مواعيدها خلال شهري نوفمبر وديسمبر من العام المقبل .

الرئيس القادم في الكونغو

• أعلنت لجنة الانتخابات المستقلة في الكونغو الديمقراطية «كينشاسا» جدول مواعيد الانتخابات في عام ٢٠٠٥ وسوف تبدأ في شهر ابريل علي مستوى مجالس المحليات والاقاليم ثم في شهر يونيو تجري الانتخابات البرلمانية واخيرا في شهر يونيو انتخاب رئيس الجمهورية.

ولهذا بدأت المعركة الانتخابية علي مستوياتها المتنوعة، وعلن حتي الان عن تشكيل ٨٠ حزبا سياسيا استعدادا لخوض الانتخابات.

• وعلي الجانب الاخر من الاستعدادات ينهك البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ في مناقشة القوانين الواجب اصدارها لتنظيم العملية الانتخابية، وفي مقدمتها قانون الجنسية والمواطنة وهو امر ضروري لمواجهة التنوع الشديد في الاثنيات واللغات والاديان والانتماء الجهوي والاقليمي خاصة في شرق البلاد، وتقول الانباء المنشورة ان القانون يلبي مطالب الكثرة الغالبة من اهل البلاد، ويبي هذا قانون التعداد العام لان البلاد لم تعرف من قبل الاحصاء العام للسكان، وخاصة بعد سنوات الحرب الاهلية وكثرة القتلي والنازحين، وهذا القانون يمهد لاصدار قوانين تحديد الدوائر الانتخابية وتحديد مقار اللجان الانتخابية وتوزيع الموظفين المسؤولين عن تسيير العملية الانتخابية علي مستوياتها المحلية والبرلمانية والرئاسية.

• يضاف الي هذا قانون تكوين وتشكيل الاحزاب السياسية التي سوف تتنافس في الانتخابات وهذا امر ضروري لان بعض هذه الاحزاب سوف يكتفي بالنشاط والترشيح علي المستوي البرلماني وان لم يفكر في الترشيح في جميع الدوائر الانتخابية في الدولة، ولكن توجد احزاب سوف تخوض هذه الانتخابات علي جميع مستوياتها مثل حزب الرئيس كابيلا وحزب زعيم المعارضة السياسية المخضرم منذ ايام الرئيس الاسبق موبوتو وهو اتيان تشيكيدي واحزاب تمثل فصائل المعارضة المسلحة سابقا قبل المصالحة الوطنية.

• ومازال البرلمان بمجلسيه يستكمل مناقشة نص الدستور الدائم للدولة والذي سيدعي المواطنون للاستفتاء عليه ويحتوي المشروع المعروض للمناقشة علي المبادئ الاساسية الخاصة بحقوق الانسان ودورية الانتخابات وغيرها من المبادئ التي طلب خبراء الامم المتحدة والدول المانحة النص عليها في الدستور الدائم وقد ثار نقاش طويل حول شكل نظام الحكم الرئاسي والبرلماني، ويتجه النقاش العام نحو الأخذ بالنظام الرئاسي وتحديد مدتين متتاليتين لتولي المنصب كما تدور المناقشة حول توزيع السلطات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والحكومة الفيدرالية والحكومات الاقليمية.

• وتنشغل الامم المتحدة والدول المانحة باجراءات وتفاصيل الانتخابات القادمة اذ ان

اتمام هذه الانتخابات سوف يمنح النظام السياسي المشروعية والشرعية الدستورية بانتهاء المرحلة الانتقالية الحالية وقد اعلن الاتحاد الاوروبي عن الاستعداد للانفاق علي هذه الانتخابات ومن ناحية ثانية حينما ابدي الرئيس كابيلا مخاوفه من تجديد الصراع الاثني والجهوي خلال المرحلة القادمة فاعلنت انجولا عن استعدادها الكامل لتدريب قوات الامن وقوات الجيش اللازمة لحفظ الامن والاستقرار حتي اتمام العملية الانتخابية القادمة، وهذه التعهدات لاتمنع من دور قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والتي ارتفع عددها الي حوالي ١٦ الف جندي من دول افريقية واسيوية ولكن الاغلبية العددية تأتي من الهند وباكستان.

• ومن المبكر حصر اسماء المتنافسين علي مستوي انتخابات الرئاسة الاولى لان العملية سوف تحتاج الي تمويل كبير وهذا التمويل قد ينص قانون الانتخابات علي ان تقدم الدولة مساعدة مالية لكل من تقبل اللجنة الانتخابية المستقلة اوراق ترشحه لمنصب الرئاسة الاولى وقد تقدم الدول المانحة مساعدات مالية للمرشحين وان كانت الانباء تقول انها لن تفعل هذا منعا من تزايد اعداد الراغبين في الحصول علي المعونات المالية الخارجية، ولكن المعلن حتي الان هو رغبة الرئيس كابيلا في الترشيح للرئاسة الاولى وايضا اعلن ايتان تشيكيدي زعيم حزب الاتحاد من اجل الديمقراطية والتقدم عن رغبته ثم اعلن ايضا جن بيير بمبا زعيم حركة تحرير الكونغو ويشغل حاليا منصب نائب رئيس الجمهورية في حكومة المصالحة الوطنية الانتقالية.

ومن ناحية ثانية فإن القضايا المعلنة في المعركة الانتخابية هي محاربة الفساد والتنمية الاقتصادية وحماية الامن القومي ووحدة البلاد وكل المتنافسين يتحدث عنها.

انتخابات في بوتسوانا وناميبيا

● شهدت بوتسوانا الانتخابات التشريعية والرئاسية ، ويقضي الدستور الصادر منذ عام الاستقلال ١٩٦٦ ان المواطنين ينتخبون اعضاء الجمعية الوطنية وعددهم ٥٧ لمدة خمس سنوات، وفي اول اجتماع لها يقوم الاعضاء بانتخاب رئيس الجمهورية ومن الامور المقررة ان كل حزب يتنافس في الانتخابات يكون قد اعلن عن اسم مرشحه لرئاسة الجمهورية. وفي الانتخابات عام ٢٠٠٤ اعلن الحزب الديمقراطي الحاكم انه سوف يرشح رئيس الجمهورية لفترة ولاية ثانية بحكم الدستور، وهي الفترة الاخيرة بالنسبة لمن يشغل منصب الرئاسة الاولى.

● تنافست في الانتخابات خمسة احزاب وكان عدد الناخبين حوالي نصف مليون ناخب من بين التعداد العام لمواطني الدولة وهو ١,٧ مليون نسمة، ويجري الانتخاب علي اساس الدوائر الانتخابية الفردية، وكانت النتيجة هي التالي بالنسبة لمجموع مقاعد الجمعية الوطنية وهو ٥٧ مقعدا : حصل الحزب الديمقراطي علي ٤٤ مقعدا ونسبة اصوات الناخبين ٥١,٧%.

حصل حزب الجبهة الوطنية علي ١٢ مقعدا ونسبة اصوات الناخبين ٢٦,١%.

حصل حزب المؤتمر علي مقعد واحد ونسبة اصوات الناخبين ١٦,٦%.

ولم يحصل الحزبان التاليان علي مقاعد بالجمعية الوطنية.

● ويتكون البرلمان من مجلسين: الجمعية الوطنية وعضويتها بالانتخاب كل خمس سنوات وهي التي تنتخب رئيس الجمهورية وهو السلطة التنفيذية ويرأس مجلس الوزراء ويعين نائبا له الذي يشغل منصبا وزاريا. اما المجلس الآخر فهو مجلس الرؤساء ويشغل عضويته رؤساء القبائل الثمانية الكبرى ، وينضم اليها عدد من رؤساء العشائر. وعندما يخلو منصب الرئيس ينتخب البرلمان رئيسا جديدا لاستكمال مدة الرئاسة حتي موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة.

● وفي هذا العام تم انتخاب الرئيس فيستوس موجاو رئيسا لفترة ولاية ثانية وهو رئيس الحزب الديمقراطي، وعين الرئيس نائبا له من قيادات حزبه وهو ايان خاما.

● تعتبر بوتسوانا من النماذج الديمقراطية الناجحة في القارة الافريقية، فمنذ الاستقلال لم تشهد انقلابا عسكريا او محاولة الانقلاب، والحكم فيها للمدنيين بترشيح من الاحزاب المتنافسة في الانتخابات البرلمانية، وتشهد وفود المراقبين الافارقة والاجانب ان الانتخابات تتصف بالحرية والنزاهة وتستوفي المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية.

● في ناميبيا جرت الانتخابات التشريعية والرئاسية في منتصف شهر نوفمبر ٢٠٠٤ ويتكون البرلمان من مجلس واحد هو الجمعية الوطنية التي تتكون من ٧٢ مقعدا وتجري

الانتخابات علي اساس الدوائر الفردية، ويقوم الناخبون باختيار اعضاء البرلمان وايضا اختيار رئيس الجمهورية ويتم ترشيح الرئيس علي اساس حزبي بواسطة الاحزاب المتنافسة ، علما بأن اجمالي تعداد المواطنين في الدولة هو ١,٩ مليون نسمة وان اعداد الناخبين المقيدين في سجلات الانتخابات تزيد قليلا علي نصف مليون ناخب.

● تنافس في الانتخابات ثلاثة احزاب رئيسية هي حزب سوابو وحزب مؤتمر الديمقراطيين وحزب التحالف الديمقراطي وحصل حزب سوابو وهو الحزب الحاكم علي ٥٥ مقعدا وحصل مؤتمر الديمقراطيين علي خمسة مقاعد وحصل التحالف الديمقراطي علي اربعة مقاعد، وذهبت المقاعد الباقية الي المستقلين. كما فاز مرشح حزب سوابو بمنصب رئيس الجمهورية اذ حصل علي ٧٦,٤% من اصوات الناخبين.

● وبهذه النتيجة سيقوم حزب سوابو بحكم البلاد للمرة الرابعة لمدة خمس سنوات قادمة، بعد ان امضي رئيس الحزب سام نوجوما ثلاث فترات رئاسية متتالية مدتها ١٥ عاما منذ اعلان الاستقلال وقد رشح الحزب بطلب من رئيسه نائبه بوهامبا لتولي الرئاسة القادمة، وكان يشغل ايضا منصب وزير الاصلاح الزراعي.

● وطبقا لتقارير المراقبين الدوليين فإن الانتخابات قد جرت في جو من الحرية والنزاهة، ولكن القضية التي تشغل الدراسات المتخصصة هي التنبؤ بالسلوك السياسي للرئيس الجديد الذي اختاره الرئيس السابق مرشحا وخليفة له والسبب هو ان حالتين سابقتين في زامبيا ومالاوي جري فيهما نفس اسلوب الاختيار والترشيح، فأدي هذا الي انقسامات في داخل الحزبين ، كما ان رئيسي الجمهورية في كل منهما انقلب علي رئيسه السابق وساقه الي المحاكم بتهمة الفساد المالي والسياسي، ولايتوقع الدارسون ان يتم هذا في حالة ناميبيا حيث الفساد قليل، وان نوجوما سوف يشغل منصب رئيس الحزب الحاكم حتي ٢٠٠٧ .

انتخاب الرئيس فى موزمبيق

● فى يومى الثانى والثالث من ديسمبر الحالى شهدت موزمبيق الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ، وينص القانون الانتخابى على اجراء الانتخابات كل خمس سنوات على اساس القوائم النسبية بين الاحزاب المتنافسة التى تعلن قوائم اسماء مرشحيها لهذه الانتخابات، مع النص على أن الحزب الذى لا يحصل على ٥% من اجمالي اصوات الناخبين لا يمثل فى مجلس النواب ، وأن فوز الرئيس يكون باغلبية الأصوات من بين المتنافسين.

● وكان الرئيس شيساونو قد اعلن أنه لن يرشح نفسه للرئاسة فى انتخابات العام الحالى، وطلب من حزب فريليمو الحاكم أن يختار مرشحا للمعركة الانتخابية، وفعلا اختارت اللجنة القومية للحزب جوبوزا مرشحا للرئاسة الأولى ، ويقال إن اسباب تنحى الرئيس شيساونو هي انه حكم البلاد لمدة ١٨ عاما متتالية فى عهد الحزب الواحد وفى عهد التعدد الحزبي ، وانه تنافس فى عام ١٩٩٩ مع رئيس حزب رينامود الاكاما فى انتخابات الرئاسة الاولى وفاز بنسبة ٤% من الاصوات فقط ، ولهذا طعن دالاكاما فى النتائج بالتزوير .

● فى الانتخابات الحالية تنافس خمسة مرشحين على منصب رئاسة الجمهورية فى مقدمتهم مرشح الحزب الحاكم جوبوزا ومرشح حزب رينامو دالاكاما، ودومينجوس مرشح حزب السلام والتنمية والديمقراطية ، وتنافس مرشحو ١٨ حزبا حول مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٢٥٠ مقعدا . وتولت اللجنة القومية للانتخابات موضوعات التنظيم والاشراف على المعركة الانتخابية بدءا من تسجيل اسماء الناخبين حتى اعلان النتائج ، علما بان حق الانتخاب مكفول للمواطنين المقيمين فى الخارج، ولذلك اقيمت مراكز انتخابية فى البرتغال والمانيا وتنزانيا وزيمبابوى ، كما قررت اللجنة الانتخابية استعمال اجهزة الحاسب الالىكترونى فى فرز واحصاء الاصوات الانتخابية ، ولكن مع انهمار المطر الفزير يومى الانتخابات وياقى الاسبوع الأول .. قررت اللجنة أن الاعلان النهائى للنتائج سيكون يوم ١٥ ديسمبر ، ونظرا لأنها لم تتمكن من الوفاء بوعددها، فقد قررت تأجيل الاعلان حتى يوم ١٧ ديسمبر ٢٠٠٤ .

● اشتكى حزب رينامو وشاركته بعض احزاب المعارضة من ان الحكومة عمدت الي تزوير الانتخابات ، وعطلت وصول الناخبين الي مراكز الاقتراع في المحافظات، وان اللجنة الانتخابية تلاعبت في اجهزة الحاسب وحدثت خللا في قاعدة البيانات الانتخابية، الامر الذي ادى الي تزوير النتائج المعلنة، ولهذا طلب حزب رينامو اعادة احصاء الاصوات بالفرز اليدوى، وتقول اللجنة الانتخابية ان هذا هو سبب التأخير في اعلان النتائج النهائية.

● حرصت اللجنة الانتخابية على الاعلان تباعا عن نتائج فرز الاصوات في محافظات

الدولة . وجري هذا الاعلان في وكالة الانباء الحكومية وهي تشير حتى الان الي ان جويوزا سوف يحصل علي ٦٠% من اجمالي اصوات الناخبين وان دالاكاما سوف يحصل علي ٣٠% وتذهب باقي الاصوات الي المرشحين الآخرين . اما في البرلمان فقد تأكد تمثيل حزب فريليمو وحزب رينامو وفشلت الاحزاب الاخري في الحصول علي نسبة ٥% المقررة في قانون الانتخابات.

● استقبلت الدولة فرقا من المراقبين لمتابعة العملية الانتخابية من الاتحاد الاوروبي والاتحاد الافريقي والبرتغال ومنظمة سادك للجنوب الافريقي، ولم تعلن حتي الآن . تقارير المراقبين عن سير الانتخابات ، وان كانت الاشارات المعلنة في تصريحات لوسائل الاعلام تقول انها حرة، وبالإضافة الي هذا شكلت الحكومة فريقا وطنيا لمتابعة المجتمع المدني وهيئات التدريس بالجامعة، ويضم اعضاء من مجلس كنائس البروتستانت والمجلس الاسلامي ومؤتمر كنائس الكاثوليك والمنظمة القومية لحقوق الانسان ويرأس الفريق رئيس جامعة مونديلاني بالعاصمة مابوتو، وقد تعاون مع هذا الفريق مركز كارتر للديمقراطية والانتخابات بالولايات المتحدة، وقدم معونات فنية وتكنولوجية علي مستوي الاشراف والمتابعة للعملية الانتخابية.

● يوم ١٧ ديسمبر اعلنت وكالة الانباء الرسمية ان الفرز النهائي لاصوات الناخبين لم يتم مركزيا، وان كانت قد اكدت مرة ثانية فوز حزب فريليمو ومرشحه للرئاسة علي حزب رينامو ومرشحه للرئاسة، ووعدت وكالة الانباء بالاعلان النهائي عن نتائج الانتخابات في اقرب وقت ممكن.

تشاد فى مهب الريح

• ادى تراكم احداث المنطقة الى اتساع محيط دائرة الصراع حتى وصل الى تشاد ، وكشف عن تفاعلات هذه الاحداث علامة مفاجئة ، وهى اعلان تشاد يوم ١٨/٥/٢٠٠٤ عن احباط محاولة تمرد عكسى قامت بها مجموعات من الجنود فى العاصمة ، والسبب المعلن هو عدم استلام الجنود مرتباتهم الشهرية ، ويقال ان المتمردين من فرق وقوات خاصة مثل الحرس الجمهورى والحرس الوطنى ، وهذه علامة تثير القلق ولا تبشر بالخير ، لأن الاصل فى تدريب وتسليح هذه الفرق الخاصة هو انها خط الدفاع الاخير ضد اى محاولة انقلابية تهدد النظام القائم منذ عام ١٩٩٠ برئاسة الرئيس ادريس ديبي ، والذي يعتمد اساسا على ولاء فروع وعشائر قبائل الزغاوة التى ينتمى اليها الرئيس .

• هذه التفاعلات التى تتصارع وتتزاخم داخل الدائرة التشادية تعبر عنها مجموعات من المحاور التى يعرض المقال اهمها :

. محور توزيع ايرادات النفط الذى يستخرج من جنوب البلاد ، وينقل فى انبوب الى ميناء بالكامبيرون لتصديره ، وفى هذا الموضوع يظهر دور وتعليمات البنك الدولى بشأن النسب المئوية للتوزيع والاتفاق مع ضوابط محاسبية ورقابية ضد الفساد ، ولكن الوضع البترولى تدور حوله منافسات أمريكية وفرنسية وليبية ، فالشركات الامريكية هى صاحبة اليد العليا فى الاستثمار والضيخ ، والاستثمارات الليبية تمثلها الشركة الليبية للاستثمار الخارجى وهى تدير انشاءات فى الفنادق وفى المياه المعدنية وفى التصدير والاستيراد ، اما فرنسا فهى المستثمر والشريك القديم بالمعنى الاقتصادى ويواجه المنافسات الجديدة ، ولكن السياسة الفرنسية تمثلها قوات عسكرية تقيم فى القاعدة الفرنسية وهى السند والدعم عند اجهاض وتحطيم اى محاولة انقلابية ضد الرئيس الحالى .

. محور اثار الحرب الاهلية وانتهاك حقوق المدنيين فى دارفور خاصة ان تشاد هى الوسيط الدولى والافريقى المقبول من جانبى النزاع المسلح ، فقد اخترقت قوات الجيش السودانى والمليشيات العربية المتعاونة معه خط الحدود السياسية المشتركة مع تشاد وهاجمت اللاجئين فى معسكراتهم وخطوط تزويد المتمردين عبر تشاد ، فاشتبك معهم الجيش التشادى ، وطلبت الحكومة تدخل العقيد القذافى بصفته منسق السلام فى منطقة تجمع الساحل والصحراء ، كما وجه الامين العام للامم المتحدة رسالة الى العقيد يدعو فيه الى بذل مساعيه الحسنة لحل النزاع بوجه عام فى دارفور واحتواء تداعياته ، وهذا الموضوع يترك آثاره على الطبقة الحاكمة فى تشاد ، إذ بها انقاسامات حول تأييد المتمردين أو اتخاذ موقف الحياد والوساطة والتهدئة فى غرب السودان ، والرئيس ديبي يتمسك بالموقف الاخير لأنه يعرف الدعم السودانى لحركته الانقلابية التى قادها من دارفور حتى

وصل للحكم فى عاصمة تشاد.

. محور خاص بالجماعة السلفية للدعوة والقتال وهى جزائرية ، وإن كانت تتوسع فى نشاطها عبر الصحراء شمال مالى وشمال النيجر وشمال تشاد، وقد سبق أن قاد الزعيم الثانى بالجماعة واسمه الحركى «البارا» فصيلا عبر مناطق الصحراء واشتبك فى القتال مع الجانب التشادى ولكنه وقع فى أسر فصيل منشق فى تشاد يسمى الحركة التشادية من أجل الديمقراطية والعدالة ، وتم تسريب الخبر عبر وسائل الاعلام العالمية، وأعلن مكتب النائب العام فى ألمانيا عن اعتقاله ووجوده فى الأسر ، وألمانيا تطلبه للمحاكمة حيث سبق له اختطاف ٣٢ سائحا ألمانيا من الجزائر ، ونقلهم الى شمال مالى وأطلق سراحهم مقابل فدية قدرها ٥ ملايين يورو، ويقال إن الطائرات الامريكية الخاصة بالرصد الجوى هى التى كشفت خط مسيرته وأن السياسة الامريكية هى التى تدرب وتسليح الفرق الخاصة بمكافحة الارهاب فى الجزائر ومالى والنيجر وتشاد، والمشكلة الآن هى أن الوسطاء يتفاوضون لتسليم الزعيم الجزائرى ورجاله ولكن لمن يجرى تسليمهم؟ هل لألمانيا أو للجزائر أو لحكومة تشاد التى تحذر من التفاوض مع جماعة ارهابية سبق للسياسة الامريكية أن أعلنت عن وضع اسمها فى قائمة الجماعات الموالية للقاعدة؟

وحاليا تخشى حكومة تشاد أن يتم الاتفاق من وراء ظهرها ويتم تسليم المعتقلين إلى ألمانيا؟ وهذا يفضى بالجزائر التى تسعى بمعونة امريكية للاستلام.

. محور داخلى خاص بالتنافس والصراع فى داخل الحزب الحاكم وفيما بين عشائر وفروع الزغاوة والقبائل الاخرى المتحالفة مع النظام الحاكم، والسبب هو موضوع انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٦، فالدستور منع الرئيس ديبى من ترشيح نفسه لأنه حكم ولايتين متتاليتين فى الرئاسة الأولى ، والخلاف يدور حول امكانية تعديل الدستور أو الاتفاق حول مرشح آخر، وهى مكونات الخلاف عناصر من السلطة والثروة واعادة توزيع الاوراق والمغانم بين الاطراف الداخلية، وعلى جانب آخر من الصورة الداخلية توجد الجماعات السياسية والاحزاب المعارضة لحكم الرئيس ديبى فى جنوب وفى شمال البلاد وبعضها فى ساحة العمل السياسى والبعض الآخر فى ساحة التمرد المسلح، وهذا يعقد الصورة حاليا ويجعلها قابلة للتغيير على مستوى المواقف وعلى مستوى التحالفات وعلى مستوى التدخلات الأجنبية.

أزمة الحكم في تشاد

● يوم ٧ أكتوبر ٢٠٠٤ نشرت الصحافة التشادية بيانا يتهم كونسورتيوم شركات البترول العاملة في جنوب تشاد بالنصب والاحتيال وغبن الحكومة فيما وقعته من اتفاقيات، وردت الشركات الامريكية والماليزية والمكونة للكونسورتيوم بأنها تعمل وفقا لنصوص الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة وبشهادة من جانب المؤسسات المالية الدولية وانها ملتزمة بنصوص القوانين السارية في البلاد، واعلنت احزاب المعارضة رأيها في ان الشكوي يجب ان توجه الي اقارب ورجال الرئيس ديبي الذين تفاوضوا ووقعوا باسم الدولة منذ زمن سابق. وتساءلت لماذا الآن تتحدث الحكومة عن اموال النفط؟ بينما هي تتسلمها منذ تدفق النفط في انابيب النقل الي موانئ الكامبيرون.

● تقول وسائل الاعلام انها حاولت معرفة مصدر البيان ففي وزارة البترول يسود الرأي بأن البيان لم يصدر عن الوزارة، وفي رئاسة الجمهورية جري التقليل من قيمة البيان لانه ليس بيانا رسميا صادرا عن الرئاسة، وانما هو مجرد مقال كتبه احد الصحفيين العاملين بادارة الصحافة برئاسة الجمهورية. والتفسيرات التي تناقلتها وسائل الاعلام الاجنبية حول الموضوع ودوافع اهدافه تدور حول أزمة نظام الحكم الحالية وانها تتفجر او تتصاعد وتتراكم ويمكن اجمال هذه التفسيرات في النقاط التالية:

١. الانقسامات والصراعات في داخل نخبة الزغاوة الحاكمة وامتدادها بوجه عام الي قبيلة الزغاوة، واسباب انقسامات والتشرذم في النخبة الحاكمة ترجع الي اسباب عديدة الاول ان الرئيس ديبي صحته متدهورة وان الشائعات تقول انه يؤهل ابيه ابراهيم لتولي الحكم من بعده. وخاصة ان البرلمان قد وافق علي تعديل دستوري يسمح للرئيس ديبي برئاسة ثالثة متتالية وان الاستفتاء الشعبي علي التعديل سوف يتم في النصف الاول من عام ٢٠٠٥ والثاني هو الانقسام الواسع في داخل قبيلة الزغاوة حول التأييد والمعارضة تجاه اطراف التمرد والحكم في دارفور بالسودان، اذ يؤيد الرئيس ديبي ورجاله الحكومة ويؤيد قادة عسكريون ومدنيون في الحكومة التمرد الذي تشكل قبيلة الزغاوة عصبية في السودان، والثالث هو الاجراءات التنظيمية التي اتخذها الرئيس ديبي بعد فشل محاولة التمرد العسكري في مايو ٢٠٠٤ فقد قرر ادماج الحرس الجمهوري في القوات المسلحة للدولة وعين سياسيا جنوبيا من انصاره وزيرا للدفاع وهذا غضب العسكريين والضباط من قبيلة الزغاوة.

٢. انكماش قاعدة التأييد السياسي للنظام الحاكم لاسباب كثيرة منها انتهاء ثورة التطلعات وموجة الترقب الي ان يأس وعدم اكتراث بعد ان انتظر المواطنون تدفق اموال وعائدات البترول في شكل ميزانيات للصحة والتعليم والخدمات والبنية التحتية .. وبدأ السؤال يتردد في كل مكان اين اموال البترول؟ ومن

يحصل عليها ويقتسمها لحسابه؟ وخاصة بعد ان اصدر البنك الدولي تقارير عن اوضاع الاقتصاد والتنمية في تشاد وفيها يقول ان نموذج التنمية الذي تم الاتفاق عليه مازال حبرا علي ورق ومن الاسباب تحرك احزاب المعارضة السياسية للحديث حول الاتفاق علي مرشح واحد في انتخابات الرئاسة في عام ٢٠٠٦ حتي تتمكن من هزيمة الرئيس ديبي، ومن جانب اخر ظهرت تهديدات من فصائل المعارضة المسلحة تنذر بعودة دوامة الاقتتال الداخلي في مناطق من الشمال ومناطق من الجنوب.

٣. التنافس الدولي متعدد الاطراف لان نمو الازمة يندرا او يؤثر لتغيير الاوضاع ولذلك تحرك كل طرف اجنبي للتأكد من بقاء وضعه او تحسينه تجاه الاطراف الاخرى فالصراع الفرنسي الامريكي موجود لان فرنسا لديها قاعدة عسكرية قرب العاصمة وسبق ان ارسلت مفرزة من جنودها لحماية حدود تشاد من هجمات ميليشيات الجنجاون السودانية التي سبق لها مرارا اختراق الحدود ، كما حدثت محاولات لتأليب القبائل ذات الاصول العربية في تشاد ضد قبيلة الزغاوة الحاكمة. اما الولايات المتحدة الامريكية فقد طرحت من قبل خطة مبادرة عبر دول الساحل والصحراء التي تقوم فيها بتدريب فرق عسكرية خاصة ضمن الحرب الامريكية ضد الارهاب في افريقيا وتشاد هي احدي الدول المستفيدة من هذه الخطة واموالها، ويضاف الي هذا وجود الشركات الامريكية في استثمارات البترول الحالية مع وجود تعاون بترولي كندي في الكشف الجديدة، وفي ساحة التنافس الدولي توجد الصين في الاسواق وتسعي الي الحصول علي امتيازات للتنقيب عن البترول، وتوجد ايضا ليبيا باستثماراتها في ميادين انتاجية وخدمية متنوعة وكل الاطراف الخارجية تعرف ان ميدان الانتاج البترولي له مستقبل في الانتاج الحالي يصل الي ١٠٠ الف برميل يوميا وينتظر ارتفاعه في عام ٢٠٠٥ الي ٢٢٥ الف برميل يوميا. وهذا يعني ان الكعكة مغرية بالتنافس وكل طرف يريد نصيبا منها.

٤. يترتب علي ما سبق ان الاوضاع الحكومية تتعرض لسيولة وحركات متوقعة وغير متوقعة، وان التحالفات الحاكمة اليوم تتعرض لاحتمالات التغيير في تشاد ، ومن هنا يستحق المتابعة من جانب دول الجوار ايضا.

الاجتماع الأول لبرلمان عموم إفريقيا

● يوم ١٨ مارس ٢٠٠٤ انعقدت الجلسة الافتتاحية لبرلمان عموم إفريقيا في دورة انعقاده الأولى التي سوف تستمر خمس سنوات قادمة، ورأس الاجتماع الرئيس جواكيم شيسانو رئيس موزمبيق والرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي، وحضر هذا الاجتماع برلمانيون من ٤١ دولة إفريقية وبلغ عددهم ٢٠٢ عضو، وشارك في المناسبة التاريخية لانعقاد البرلمان رؤساء البرلمانات الإفريقية وشخصيات سياسية وممثلو عدد من المنظمات الدولية والإفريقية، وتحدث في بداية الاجتماع الرئيس شيسانو والبروفيسور ألفا عمر كوناري مفوض الاتحاد الإفريقي، ودارت موضوعات الحديث حول أهمية الحدث في حياة القارة ودور البرلمان في دعم وتعزيز المسيرة والمؤسسات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الحكم الصالح الرشيد في الدول وتحقيق الأمن والاستقرار.

● قبل بدء الجلسة الرسمية دارت مشاورات ومداولات بين الوفود البرلمانية على مستوى كل من اقاليم إفريقيا الخمسة للاتفاق حول أسماء المرشحين لشغل المناصب الرئاسية للبرلمان، وأعلنت مفوضية الاتحاد بياناً بأسماء الدول التي وقعت وصادقت على بروتوكول إنشاء برلمان عموم إفريقيا الملحق بالمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية طبقاً للقرار الصادر عن القمة الإفريقية المنعقدة في مدينة سرت الليبية يوم ٢٠٠١/٣/٢، والذي دخل حيز التنفيذ يوم ١٤ ديسمبر ٢٠٠٣، وكانت الدولة المصرية قد وقعت على البروتوكول يوم ٢٠٠٣/٨/١١، وصادقت عليه بموافقة مجلس الشعب يوم ٢٠٠٣/١١/٢٩، وقد اشتمل البيان على أسماء ٤٥ دولة وقعت وصادقت وأودعت وثائق التصديق لدى مفوضية الاتحاد .

● كما شهدت الفترة السابقة على الاجتماع الرسمي بياناً صادراً عن مفوضية الاتحاد يقول ان الجماهيرية الليبية قد تقدمت بطلب سحب طلبها السابق باستضافة مقر البرلمان الإفريقي في بلادها، وبهذا الاعلان الرسمي بقي في التنافس على استضافة المقر دولتان هما مصر وجنوب إفريقيا، وطبقاً للنص القانوني لإنشاء البرلمان فان قرار اختيار المقر هو من اختصاص مؤتمر رؤساء الدول والحكومات (القمة الإفريقية) في اجتماعه القادم في يوليو ٢٠٠٤، ومن جانب آخر شهدت هذه الفترة تفاعلات واتفاقات بين المجموعات البرلمانية التي تمثل كل اقليم فرعي في إفريقيا بشأن الترشيح للمناصب الخمسة الرئاسية للبرلمان، ومن الأمثلة حدوث التراضي حول ترك منصب رئيس البرلمان لمرشحة من تنزانيا وقيام كل من السودان وغانا وسيراليون بسحب أسماء مرشحيها لهذا المنصب.

● جرت الانتخابات حول مناصب الرئاسة التي تتكون من رئيس وأربعة نواب يمثل كل منهم اقليماً فرعياً بالقارة الإفريقية وكانت النتائج كالتالي:

الرئيس: السيدة جيتروود مونجيلا من تنزانيا (القليم الشرق)

. النائب الأول: بروفيسور جوزيه فان دونيم من انجولا (اقليم الجنوب)

. النائب الثانى: دكتور محمد لطفى فرحات من ليبيا (اقليم الشمال)

. النائب الثالث: السيدة لوم إليس من تشاد (اقليم الوسط)

. النائب الرابع: السيد جيروم جيزير من بنين (اقليم الغرب)

• ووافق المجتمعون على اختيار رؤساء وأعضاء اللجان البرلمانية طبقا لمبدأ التوزيع بين الاقاليم الفرعية، وقد فاز الاستاذ الدكتور عبدالأحد جمال الدين بمنصب رئيس اللجنة القانونية (ممثلا لأقليم الشمال الافريقى) ، كما فازت تونس ومصر بعضوية فى كل من لجنة الاعتماد ولجنة الميزانية ، وباتمام هذه الانتخابات تكون الجلسة الافتتاحية التى اختتمت اعمالها يوم ٢٠ مارس قد أدت واجباتها ومسئولياتها القانونية والتى تتلخص فى اقرار قواعد العمل والاجراءات الخاصة بالمناقشات والمداولات والميزانية واداء القسم الدستورى وانتخابات القيادات فى الهيكل التنظيمى للبرلمان الافريقى.

• الملاحظة السياسية التى تستحق المناقشة والتحليل هى ان ما دار فى الاجتماع يعبر عن توازنات القوى أو ميزان القوى الجديد الذى حدث فى القارة الافريقية وفى العلاقات الاقليمية الافريقية بعد انتهاء الحرب الباردة ، وفى اطار انشاء الاتحاد الافريقى وبناء مؤسساته ، وان هذه الأوضاع الجديدة تترك اثرها حاليا على المداولات والاتصالات العلنية والسرية والتكتلات الاقليمية والفرعية استعدادا لصدور قرار القمة الافريقية القادمة حول اختيار مقر برلمان عموم افريقيا.

الدفاع المشترك الإفريقي

• تنعقد قمة الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا يوم ٦ يوليو الحالي، وفي مقدمة جدول الأعمال المصادقة على اتفاقية عدم الاعتداء والدفاع المشترك بين الدول الإفريقية الأعضاء في الاتحاد، وقد صاغ الاتفاقية في صورتها النهائية اجتماع وزراء الدفاع، ثم وافق عليها وزراء الخارجية في اجتماع المجلس التنفيذي قبل اجتماع القمة.

• تنص الاتفاقية على مبادئ عدم الاعتداء والدفاع المشترك والرد الفردي والجماعي في مجالات حفظ الأمن وعدم استخدام القوة المسلحة ضد الأطراف الإفريقية الأخرى ومنع الصراعات المسلحة بين الدول وعدم استخدام التراب الوطني لأي دولة إفريقية كمنطلق للقيام بأعمال تخريبية أو عدائية ضد دول إفريقية أخرى، وتنص الاتفاقية على اعداد قوات مسلحة باسم قوات التدخل السريع لحفظ السلام والأمن وتطلب من الدول الأعضاء التعاون الوثيق مع اللجنة العسكرية التي تتولى مسئولية قيادة هذه القوات، وبالاتفاقية نص يطلب من الدول الإفريقية عدم الالتزام أو الارتباط بقانونا بإجراءات وتنظيمات تتعارض مع احكام اتفاقية الدفاع المشترك.

• وبهذه المصادقة يكون الهيكل العسكري العام قد اكتمل لحماية الوضع الإفريقي ابتداء من نصوص القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في المواد الثالثة والرابعة والتاسعة من القانون، الى انشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي في مايو ٢٠٠٤ بعد دخول البروتوكول المنشئ لهذا المجلس الى حيز التنفيذ في ديسمبر ٢٠٠٣ والمهام الأساسية للمجلس هي منع وتطوير الصراعات وتصدر قراراته بأغلبية أصوات ثلثي الأعضاء، وليس لأحد من هؤلاء الأعضاء حق الفيتو ولكن المشكلة الكبرى التي تواجه تفعيل الهيكل العسكري العام لاقرار السلم والأمن في إفريقيا هي تمويل عمليات حفظ السلام بإرسال قوات مسلحة أو إرسال مراقبين طبقا لكل حالة، لأنه من الثابت ومن تجارب السنوات الماضية أن عمليات حفظ السلام تتطلب ميزانيات ضخمة وأن الأمم المتحدة تقوم حاليا بهذا العبء بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي في دول إفريقية عدة.

• وقد سبق لاجتماع الدول الثماني الكبار في يونيو ٢٠٠٤ أن نظرت في موضوع السلم والأمن في إفريقيا، خاصة ان عددا من هذه الدول له سابق مشاركة واسهام في تدريب واعداد قوات حفظ السلام في الدول الإفريقية منذ اعوام التسعينيات من القرن الماضي.

لقد سبق للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا ودول الشمال الاوروبي (النرويج والسويد والدانمارك) الاسهام في الاعداد والتدريب في مراكز بالعواصم الإفريقية، وتقول الاحصاءات المنشورة ان اجمالي الجنود المتدربين تدريباً خاصاً لا يزيد عن ١١٥٠٠ في مطلع عام ٢٠٠٢، ولهذا وافق اجتماع الدول الكبار على مقترح قدمه الرئيس بوش بتدريب ٧٥ ألف جندي بالإضافة الى ما سبق حتى عام ٢٠١٠، وان تقوم الدول بالتمويل وتقديم الخبرات التدريبية والمعونات اللوجستية وان الولايات المتحدة سوف تخصص ٦٦٠

مليون دولار لهذه العملية حتى عام ٢٠١٠ وقد اعلنت بريطانيا وفرنسا قبول المبدأ.

• والبيانات المنشورة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تقول إن عدد قوات حفظ السلام في القارة الأفريقية التي تشرف عليها الأمم المتحدة قد بلغت في عام ٢٠٠٤ نحو ١٢ ألف جندي، وأن الاتحاد الأفريقي قدم ثلث هذا العدد، ولكن المطلوب الآن هو إرسال مزيد من القوات الأفريقية إلى ست دول هي ليبيريا وسيراليون والكونجو الديمقراطية وكوت ديفوار وبوروندي وعلى خط الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، كما أنه من المنتظر إرسال قوات حفظ سلام أفريقية إلى السودان وإن كان الحديث الآن يتراوح بين المراقبين والقوات المسلحة والحديث عن الأعداد لا يعتبر كافياً لأن قوات حفظ السلام يلزمها تدريب خاص ونوعية أسلحة خاصة، كما يلزمها حاملات جنود مصفحة ونقلات، وكذلك طائرات مقاتلة لحماية العمليات العسكرية التي تقوم بها هذه القوات في الدول الأفريقية، ومن ثم فإن الميزانيات المطلوبة أكبر من طاقة الدول الأفريقية ومن ميزانية الاتحاد، وذلك يلزم الاستعانة بالدول الأوروبية والأمريكية في هذا المجال.

• وفي الإطار العام لحفظ السلام الأفريقي فإن القبول والموافقة على دور أمريكي أوروبي ليس جديداً في حفظ السلام الأفريقي منذ أيام منظمة الوحدة الأفريقية.

حملة مكافحة الإرهاب في إفريقيا

• منذ بداية العام الحالي تأكد الاهتمام الأمريكي والأوروبي بدول إفريقية معينة تقع في إقليم الغرب وإقليم الشمال من القارة الإفريقية، وذلك بعد أن تم ترتيب وتنظيم الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب في القرن والشرق الإفريقي.

وهذه الدول هي موريتانيا والنيجر ومالي والجزائر والمغرب، وأخيرا انضمت تشاد إلى مجموعة هذه الدول، ويعرض المقال عددا من علامات ومظاهر الاهتمام الأمريكي الأوروبي:

• جرى انتشار أنباء في وسائل الإعلام العالمي عن نشاط لتنظيم القاعدة وعدد من المنظمات المرتبطة به في مناطق من الصحراء الإفريقية، وأن هذا النشاط يأخذ صورا من بينها نقاط انتشار ومعسكرات تدريب، ولهذا جرى الإعلان عن قيام القيادة العسكرية في أوروبا بدراسة الموقف عامة وفحص البدائل اللازمة لتطوير واقتلاع مثل هذا النشاط.

• تلا هذه الأخبار تسريب أنباء تقول أن السياسة الأمريكية تسعى لإقامة قواعد عسكرية في دول الساحل والصحراء والجزائر، ولكن القيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا أصدرت نفيًا قاطعًا بأن السياسة الأمريكية لا تسعى لإقامة مثل هذه القواعد، وإنما تتعاون مع هذه الدول في مجالات التعليم والتدريب والاعداد لفرق خاصة تنشط في مجال مكافحة الإرهاب وحراسة الحدود ومنع التسلل، وأن هذا التعاون يتم في إطار مبادرة أمريكية تسمى التعاون عبر مناطق الساحل والصحراء الإفريقية، وهي برنامج عسكري تموله الولايات المتحدة من خلال التدريب والاستكشاف البري والجوي ومتابعة تحركات المنظمات المسلحة عبر حدود هذه الدول، وتأكدت هذه الأنباء بعد قيام الجماعة السلفية للدعوة والقتال باختطاف سياح أوروبيين في الجزائر ونقلهم إلى مخابئ في الصحراء شمال مالي، حيث جرت مفاوضات إطلاق سراحهم مقابل فدية مالية.

• وفي الشهر الماضي تحركت مجموعة مسلحة من المتمردين الجزائريين من جنوب الجزائر إلى شمال مالي والنيجر حتى وصلت إلى شمال تشاد في منطقة تبستي حيث تقابلت مع جماعات مسلحة متمردة ضد حكومة تشاد، وأسرعت السياسة الفرنسية والسياسة الأمريكية إلى مساندة تشاد عسكريا ولوجستيا حتى تمكن الجيش التشادي من هزيمة المجموعة الجزائرية وخروجها من تشاد، وترتيباً على ما حدث انضمت تشاد إلى مجموعة الدول التي تهتم بها الحملة العالمية ضد الإرهاب، وعوملت معاملة الدول الإفريقية الأخرى التي تستقبل فرق المدربين الأمريكيين والأسلحة المتقدمة وطائرات التجسس الأمريكية لمراقبة المنطقة عامة.

• وعلى الجانب الآخر من الصورة أفادت وسائل الإعلام أن القيادة العسكرية الأمريكية تدرس حالياً الخيارات والبدائل حول أفضل الوسائل للإشراف العسكري على منطقة

الغرب والشمال، وأولها استمرار القيادة الأمريكية في أوروبا في المتابعة والإشراف، وثانيها إنشاء قيادة خاصة بالمنطقة، وثالثها إسناد الإشراف إلى القيادة العسكرية المشرفة حاليا على منطقة القرن والشرق الأفريقي.

وعلى الجانب الآخر من الدراسات يقوم حلف الأطلسي بترتيب نشاطه في مجال مكافحة الإرهاب في افريقيا من خلال حوار مفتوح حاليا مع دول الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط وهي كلها دول افريقية، وكل هذه الخيارات والدراسات تصب في مصلحة المفهوم الأمريكي لحملة مكافحة الإرهاب في المناطق الافريقية عامة.

● اتفقت السياسة الأمريكية والسياسة الفرنسية على العمل المشترك في ترتيب الحملة ضد الإرهاب في افريقيا، وحدث هذا من قبل في الشرق الأفريقي وحاليا في الغرب والشمال الأفريقي، ولكن هذا الاتفاق ينحصر فقط في هذا الهدف لأن السياسة الفرنسية لا تتخلى عن أفكار وترتيبات الدفاع عن نفوذها التقليدي في مجموع الدول الافريقية الفرنكفونية، وعند السياسة الفرنسية شك عميق في أن السياسة الأمريكية تهدف إلى اختراق واحتواء الدول المغاربية خاصة لتحقيق أهداف أخرى سياسية وتجارية وثقافية، ومن ناحية أخرى فإن هذه الدول الافريقية (فيما عدا الجزائر وموريتانيا) هي أعضاء في منظمة تجمع دول الساحل والصحراء التي تقودها ليبيا، وإن التسويات الأخيرة بالمعنى السياسي بين ليبيا والسياسة الأمريكية والسياسة البريطانية تدعو الاتحاد الأوروبي وفرنسا إلى القلق بشأن احتمالات المستقبل في إطار التفاهم الانجلوفوني مع ليبيا.

● آخر الأنباء هي اتفاق أمريكي - فرنسي - أوروبي لترشيح تشاد لتكون الوسيط الخارجي بين حكومة السودان ومتمردى دارفور، وقد أدى هذا الدعم المشترك لتشاد إلى قيامها بهذا الدور الذي قبلته الحكومة السودانية والمتمردون، كما تم قبول انضمام ممثلي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة إلى جلسات ومباحثات التفاوض المباشر بين الطرفين السودانيين لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين وتسهيلات وحول الإغاثة الإنسانية إلى كل مناطق دارفور، ويتولى الاتحاد الأفريقي أمور نشر المراقبين العسكريين في دارفور، وإن هؤلاء المراقبين يأتون من دول افريقية غير ناطقة باللغة العربية وهي دول نيجيريا والسنغال وغانا وناميبيا.

إعلان نيروبي للمصالحة السودانية

• على نمط أفراح القبائل والعشائر في المنطقتين الأفريقية والعربية وجهت كينيا . الحكومة والوسيط الجنرال لازارو سامبويو . الدعوات إلى الأهل والجيران والأصدقاء لحضور مراسم توقيع إعلان نيروبي يوم ٥ يونيو ٢٠٠٤ بين حكومة الانقاذ السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ، ولما كان هذا انجازا حقيقيا بعد مرور مايزيد على عشرين عاما من القتال والقتل والدمار والتخريب فقد تقاطر المدعون زرافات ووحدانا لحضور افراح نيروبي ويعرض المقال عددا من الملاحظات السياسية حول المناسبة التاريخية :

• ينتسب الحضور والمشاركون إلى جماعتين : الأولى هي ممثلو دول الاشراف والضغط الدولي التي تابعت الدور ومارست التأثير منذ المفاوضات الأولى لتوقيع اتفاق ماشاكوس عام ٢٠٠٢ حتى توقيع بروتوكولات نيفاشا عام ٢٠٠٤ ، ومن بين هؤلاء ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج وكندا ودول الاتحاد الأوروبي ودول ايجاد وجنوبي افريقيا ، وينضم اليهم ممثلو منظمات غير حكومية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي .

وقد اهتموا بالقضية وبالمصالحة وقاموا بتقديم النضقات المالية لعملية واجتماعات التفاوض واستعملوا اساليب الترغيب والترهيب وما يعرف بسياسة الجزرة والعصا .

والجماعة الثانية هي ممثلو الأهل والجيران وفي مقدمتهم وزير الخارجية المصري والأمين العام للجامعة العربية وممثلو الدول العربية والأفريقية الأخرى .. ومع ان الجانب الحكومي السوداني يؤكد ان مصر والمؤسسات العربية كانت على علم بمجريات التفاوض وتطورات المواقف عن طريق إبلاغه لهم بالتفاصيل إلا أن السؤال عن عدم مشاركتهم في اعمال الجماعة الأولى منذ اليوم الأول واجب ان يطرح وان تقييم المواقف وهل كان العزوف أو التريث في المشاركة هو نوع من حكمة الترقب والانتظار أم كان نوعا من سوء التقدير والتقييم في مجالات التحليل والتنبؤ السياسي ؟

• وفي مقدمة الجماعة الأولى للإشراف والضغط يبرز ويتصاعد دور كينيا السياسي في منطقة القرن وحوض النيل والشرق الأفريقي ، فقد حظى بالدعم والمساندة الأمريكية والأوروبية في مفاوضات المصالحة السودانية وفي المفاوضات الحالية للمصالحة الصومالية ، وفي تقديرى ان الدور الكينى صار دورا مؤسسيا لانه بدأ في عهد الرئيس السابق موى ثم في عهد الرئيس الحالى كيباكي ، وهذا يؤدي إلى متابعة السياسات الخارجية التي تدعم الدور الكينى ليصير في مستوى القوة الكبرى الإقليمية في تلك المنطقة عامة ، خاصة أن مجلس الامن اتخذ قرارات خاصة بإرسال فريق متقدم لدراسة ترتيبات السلام ، ومازال الخلاف دائرا حول توصيف الفريق بالمراقبين أم بقوات حفظ السلام ، وهذا النقاش له صلة بنصوص الباب السادس والباب السابع من ميثاق الامم المتحدة ، فصياغة القرار الأخير يوم ٦/١١ تركت الباب مفتوحا للانتقال من

احكام الباب السادس إلى احكام الباب السابع خاصة ان السياستين الامريكيتين والبريطانية سبق ان اعلنتا عن الرغبة في تطبيق احكام الباب السابع مباشرة بعد توقيع النصوص النهائية للمصالحة في أغسطس القادم وبدء فترة الشهور الستة ثم الانتقال الى فترة السنوات الست.

● المناقشات الدائرة بين المفكرين في مصر وفي السودان وباقي الدول العربية تكشف عن ان جوهر الاتفاق في المصالحة هو بناء وضع دباورشيرنج، بالمصطلح الانجلو فوني بمعايينة السياسية والقانونية ، وفي تقديري ان افضل ترجمة لهذا المصطلح هي تقاسم قوة الدولة بمعناها الشامل وليس فقط تقاسم لمنظمات المجتمع والمؤسسات الاقتصادية والميزانية ومصادر الانتاج والدخل القومي والثروة الوطنية وعلاقات وقنوات الثقافات واللغات وفي اطار التجارب السابقة في ذول افريقيا جنوب الصحراء مثل جنوب افريقيا وموزمبيق وانجولا وسيراليون وكوت ديفوار .. الخ ، لا يصل مبدأ وتطبيق مصطلح دباورشيرنج، إلى وضع تقسيم سيادة الدولة أو تقسيم ترابها الوطني وتجارب بعض دول افريقيا جنوب الصحراء شهدت نجاح التطبيق وبعضها الآخر مازال في حالة تعثر وقصور عن الوصول للتنفيذ الكامل كما يعبر عنه المصطلح في الفكر الأجنبي.

ويلزم النقاش في هذا الموضوع اضافة موضوع الديمقراطية والانتخابات الحرة النزيهة التي يصر عليها كل اتفاق من هذا النوع فالاصل في عملية التقاسم هو بين طرفين أو جانبين ومن ثم فالاطراف الداخلية الأخرى مدعوة إلى تفهم المعنى والاصطلاف على هذا الجانب أو ذاك ولها ايضا ان تظل في وضع المعارضة بدون التفاهم مع مستويات السلطة التنفيذية والحصول على نصيب منها ؛ لان الانتخابات الديمقراطية القادمة تحت الاشراف العالمي واستمرار دور جماعة الاشراف والضغط الدولي ستكون هي الاداة الوحيدة الصادقة لمعرفة قوة كل حزب أو جماعة سياسية بواسطة صندوق الانتخابات الحرة النزيهة بما في ذلك الطرفان اللذان وقعا اتفاق واعلان المصالحة ، ويكفي هنا ان نشير إلى المصطلح الانجلو فوني الذي يسمى الحكومة باسم حكومة صاحب الجلالة الملك ويسمى المعارضة باسم معارضة صاحب الجلالة والمساواة في المصطلح ليست شكلية أو اسمية انما هي نابعة من مبدأ تداول السلطة نتيجة لصندوق الانتخابات الحرة النزيهة.

التحرك لمنع صراع عربي افريقي

• تعمل ميليشيات جنجاويد في دارفور تحت المظلة السياسية والعسكرية لحكومة السودان ولكن الانباء الأخيرة تفيد بان الميليشيات تجاوزت الخطوط الحمراء لعلاقة التابع بالمتبوع، فقد تحركت إلى داخل حدود دولة تشاد ليس فقط للهجوم على معسكرات اللاجئين السودانيين الى تشاد، وإنما لحشد ابناء القبائل العربية للمشاركة في العمل ضد ابناء القبائل الافريقية، وكشف هذا التحول اعلان رسمي صدر عن مستشار الرئيس إدريس ديبي للشئون السياسية يهدد فيه بتراجع تشاد عن دورها كوسيط بين حكومة السودان والمتمردين في دارفور، وأشار إلى العصيان والتمرد الذي أحدثته ميليشيات جنجاويد نتيجة قيامها بالتجنيد حالياً في تشاد، وان معارضة مسلحة في طور التكوين في منطقة الحدود السياسية بين تشاد والسودان تعمل بصورة غامضة حتى الآن مع ميليشيات جنجاويد.

• هذا الاعلان يعبر عن قلق ومخاوف حكومة تشاد من تهديد النظام السياسي فيها وانقسام عربي افريقي في داخل الدولة نظرا لأن تشاد بها فصائل مسلحة متمردة حالياً ضد الحكومة، ولكن الوضع الجديد سوف يهدد بقاء الرئيس ديبي ويهدد باشتعال حرب عرقية إثنية بين العرب الافارقة، ولهذا هددت الحكومة التشادية علناً بإمكانية خروجها من دور الوسيط، وهو دور تسانده الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الافريقي، وكان رد الفعل السوداني سريعاً وإيجابياً، فقد اصدر الرئيس البشير قراراً بدعوة قوات الجيش والأمن بتجريد الميليشيات مهما كان اسمها من السلاح، ووضبط الحدود السودانية التشادية. كما أعلن ان اتفاقاً تم مع تشاد لنزع اسلحة جميع الميليشيات على جانبي الحدود، وقد اشار البيان السوداني إلى اسماء هذه الميليشيات طبقاً للتعريفات والمسميات المحلية وهي جنجاويد وبيشمركة وتورا بورا، ودعا الى منع عبور الحدود التشادية السودانية لأي من هذه الميليشيات، وعدم زعزعة الأمن في تشاد، كما أعلن النائب الأول للرئيس السوداني عن مبادرة لحل النزاع في دارفور.

• وعلى المستوى العالمي كان رد الفعل واسعاً والتحرك متنوعاً، فقد هددت الولايات المتحدة بتطبيق عقوبات جديدة على الحكومة السودانية تشمل قوائم بأسماء القيادات العليا الذين سوف يمنعون من السفر والتنقل خارج السودان، وأعلنت فرنسا عن تقديم مبادرة جديدة للحل حملها وزير الخارجية الفرنسي إلى الرئيس البشير، وفي أسبوع واحد توافد على الخرطوم ممثلو جماعة الضغط والاشراف الدولي المهتمين باستقرار السودان وهم ممثلو دول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والنرويج وسويسرا، كما زار الخرطوم أيضاً في نفس الأسبوع ممثلو المنظمات الدولية والأقليمية وهم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الانسانية وممثل المفوض العام لشئون اللاجئين، وزارها المفوض العام للاتحاد الافريقي ألفا عمركوناري، وتحدث كل منهم حول خطورة

الوضع فى دارفور واحتمالات اتساع نطاق الصراع المحلى الى صراع دولى يمتد خارج حدود السودان بين العرب والافارقة.

• وفى هذا الايطار تجب الاشارة الى تدفق المعونات الانسانية من جهات عديدة وفى مقدمتها الدولة المصرية، ولكن هذا لا يكفى فى تقديرى، واعتقد انه يجب ممارسة السياسة المصرية ضغوطا على الدولة السودانية، وكذلك لابد أن تتحرك الجامعة العربية تحت شعار موقف عربى عام لمنع انتقال الحرب الأهلية الداخلية فى السودان الى حرب تمتد عبر الحدود وتشعل نيران صراع مسلح عربى افريقى. ان السياسة المصرية حاليا تساند حكومة السودان فى مواقفها السياسية لتسوية النزاعات المسلحة بالتفاوض والحل السياسى، ويمكن استعمال أوراق المساندة السياسية للضغط من أجل الاسراع فى التسوية السياسية فى دارفور خاصة ان وسائل الاعلام العالمية قد تداولت انباء عن اتصالات واتفاقات بين حركة تحرير السودان فى دارفور وتنظيمات قبائل الرشيدة والبلجة فى شرق السودان، ولانستطيع تأكيد أو نفي هذه الأنباء حتى الآن ولكن معناها خطير إذا كانت صحيحة.

• لقد اعلنت قمة الاتحاد الأوروبى فى منتصف هذا الشهر عن دعوتها الحكومة السودانية لنزع أسلحة جميع الميليشيات المؤيدة والمعارضة نظرا لاتساع المعاناة والانتهاكات لحقوق الانسان، كما اعلنت القمة الأوروبية عن تقديم مبالغ تحسب بملايين اليورو لمواجهة الاحتياجات الانسانية للاجئين فى دارفور، وفى تشاد وآخر الانباء ان مفاوضات تجري فى باريس بين حكومة السودان وقيادة حركة العدل والمساواة المتمردة، وان ايطاليا وسويسرا تحاولان تنظيم مفاوضات بين الحكومة السودانية وقيادة حركة تحرير السودان ولهذا نقول ان نشاط الاتحاد الأوروبى على جميع المستويات جدير بالمتابعة.

مجلس الأمن وقضية دارفور

• يوم ٣٠ يوليو ٢٠٠٤ اصدر مجلس الامن الدولي قرارا بشأن الوضع في دارفور وصدر القرار بأغلبية ١٣ صوتا وامتناع دولتين عن التصويت ، هما الصين وباكستان ، لقد قدمت الولايات المتحدة مشروع القرار في صيغته الاولى . وتفاهمت مع دول الاتحاد الاوروبى والاعضاء بالمجلس حول التعديلات المقترحة حتى حصلت على تأييدها ، ولكن الاهتمام الاول كان بشأن موقف مجموعتين من الدول الاعضاء ، وهما المجموعة الافريقية وياقى الدول الاعضاء الدائمة بالمجلس ، وتفاوضت السياسة الامريكية مع الدول الافريقية الثلاث حتى حصلت على تأييدها للصيغة النهائية للمشروع وهذه الموافقة الافريقية اثرت في مواقف الدول الاعضاء من قارة اسيا وقارة امريكا اللاتينية .

اما مجموعة الاعضاء الدائمين بالمجلس وهما الصين وروسيا ، فقد قبلت روسيا ما قبلته الدول الافريقية ، وقبلت الصين ان تلتزم بموقف الامتناع عن التصويت بدلا من الرفض واستعمال حق الفيتو ، وقد تفهم مؤيد القرار اسباب الموقف الصينى واسبابه الاقتصادية مثل استثمارات الصين في بترول السودان وفي مد انابيب نقل البترول وانشاء سدود على نهر النيل والتنافس في الاسواق التجارية السودانية ، كذلك اتخذت باكستان موقف الامتناع عن التصويت ويقال في تفسير هذا ان باكستان والسودان بينهما من روابط التضامن من اكثر من عوامل الاختلاف ، فكلاهما ترى نفسها دولة اسلامية نموذجية ، وكلاهما تحت حكم العسكر ، كما تواجهان مشكلات واضطرابات داخلية عنيفة .

• يعرض المقال المبادئ الأساسية في القرار الذى أصدره المجلس كالتالى :

١. يطلب من حكومة السودان الوفاء بالتزاماتها التى قطعتها على نفسها مع الأمين العام للأمم المتحدة يوم ٣ يوليو الحالى بشأن نزع سلاح ميليشيات الجنجاويد واعتقال قاداتهم الذين قاموا بالتحريض على ارتكاب انتهاكات حقوق الانسان والقانون الانسانى الدولى وتقديمتهم للعدالة ، كذلك بما التزمت به من تسهيل اعمال الاغاثة الانسانية وتعزيز التحقيقات المستقلة فى انتهاكات حقوق الانسان بالتعاون مع الامم المتحدة واستئناف المفاوضات والمحادثات مع الجماعات المنشقة فى دارفور .

٢. الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير عما تحرزه حكومة السودان او لم تحرزه من تقدم خلال ٣٠ يوما من تاريخ إصدارها هذا القرار ، مع اعتزام مجلس الامن فى حالة عدم وفاء حكومة السودان بما تعهدت به . اتخاذ مزيد من الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٤١ من ميثاق الامم المتحدة (الفصل السابع من الميثاق) ، وسوف يقرر مجلس الامن مايجب اتخاذه من التدابير التى لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته .

٣. فرض حظر عسكري على ميليشيات الجنجاويد والميليشيات الاخرى في دارفور، ويطلب المجلس من جميع الدول اتخاذ التدابير اللازمة لمنع مواطنيها او القيام من اقاليمها او استخدام سفن وطائرات تحمل علمها ببيع مواد عسكرية الى جميع الاطراف غير الحكومية وجميع الافراد العاملين في ولايات شمال وغرب وجنوب دارفور بحظر توريد الاسلحة او المواد ذات الصلة من جميع الانواع ومنها الاسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية وشبه العسكرية وقطع الغيار .

٤. يؤيد المجلس قرار الاتحاد الافريقي بايفاد مراقبين دوليين تحت قيادة الاتحاد ، بما في ذلك قوة الحماية العسكرية المقررة من جانب الاتحاد بدعوة جميع الدول الى تعزيز فريق الرصد الدولي للالزامات التابع للاتحاد الافريقي .

٥. يؤكد المجلس دعمه الكامل لاتفاقات نيفاشا ، ويتطلع الى التنفيذ الفعال للاتفاقات وقيام السودان موحد يسوده السلام .

● وقد ظهرت ردود فعل عاجلة لقرار مجلس الامن ، فقد اعلنت قمة منظمة ايكواس لغرب افريقيا عن قرارها بزيادة عدد قوات حفظ السلام الافريقية في دارفور، ودعت حكومة السودان لاتخاذ اجراءات لاداء دورها في حماية السكان المدنيين ، كما اعلنت هولندا بأنها تتكفل بنفقات واجراءات النقل الجوي لقوة الحماية العسكرية الافريقية اللازمة لتنفيذ قرارات الاتحاد الافريقي (عدها ٣٠٨ رحلات)، ومن جانب آخر اعلن الاتحاد الافريقي ان الشركة المكلفة ببناء معسكرات وخدمات لوجستية لاقامة المراقبين وقوة الحماية . قد ابلغته بالانتهاء من عمليات التشييد والبناء هذا الاسبوع ، كما اعلنت فرنسا حالة الاستعداد في قواتها الموجودة في تشاد ، واقامت جسرا جويا لنقل الاغاثة الانسانية الى اللاجئين في دارفور وفي تشاد .

● ويقتضى المقام الاشارة الى ان حكومة السودان اصدرت بيانا ترفض فيه القرار ولكن يبقى امام المتابعين للشأن السوداني رؤية الموقف الواقعي للحكومة وتعاملها مع الاتحاد الافريقي والامم المتحدة طبقا للنص خلال ٣٠ يوما من تاريخ اصداره .

السياسة الليبية وقضية دارفور

• يعرض المقال قراءة في السياسة الليبية تجاه قضية دارفور، ويبدأ بمقتطف من حديث الاخ العقيد معمر القذافي في مناسبة احتفالات الفاتح من سبتمبر هذا العام، ونقلا عن المنشور في الصحافة العربية انه قال:

«إن الحرب لن تؤدي الى حل الازمة وإن القوة لن تحل المشكلة، ويتعين حلها في اطار الاتحاد الافريقي، ولو كانت القوة هي وسيلة الحل لكانت ليبيا اول من يسارع باستخدامها نظرا الى انها اقرب الدول الى دارفور».

• وتؤكد هذه الفقرة رؤية ليبيا بأن الطرفين المتقاتلين . الحكومة والمتمردين . وقعا في خطأ استخدام القوة والاستمرار في استخدامها للتوصل الى حل . وتري السياسة الليبية ان الحل السياسي التفاوضي هو البديل للوضع الحالي علي ان يتم في اطار الاتحاد الافريقي. والملاحظة هي ان ليبيا لم تعرض دورا او وساطة لمنظمة تجمع دول الساحل والصحراء التي تضم حاليا ٢٢ دولة بانضمام اربع دول جديدة لعضويتها في اجتماع قمة المنظمة في مالي في شهر مايو ٢٠٠٤ . وان هذه المنظمة لها آلية لمنع وادارة وتسوية المنازعات، وان الاعضاء بالمنظمة وقعوا علي اتفاقيات أمنية ودفاعية مشتركة، وانه سبق للمنظمة وان تدخلت لمنع النزاعات المسلحة مع دول اعضاء بها او بداخل الدول الاعضاء، وفضلا عن هذا فإن اعضاء المنظمة قد فوضوا الاخ العقيد في القيام بدور ومسؤوليات منسق السلام في قضاء تجمع دول الساحل والصحراء، وقد قام بهذا الدور مرارا من قبل.

• ومن ناحية ثانية فإن الدور الليبي موجود ومطلوب في قضية دارفور، فقد طلبت تشاد وهي عضو بالمنظمة، اكثر من مرة تدخل ليبيا، ودعت الحكومة السودانية وقوي المعارضة السودانية العقيد معمر القذافي للتدخل، ويضاف الي هذا دعوات للقيام بدور ليبي صدرت من الامين العام للامم المتحدة والرئيس أوباسانجو بصفته رئيسا للاتحاد الافريقي، كما اجتمعت الاطراف الدولية والاطراف الافريقية اكثر من مرة في ليبيا للبحث عن سبل واساليب الحل السياسي التفاوضي، واخيرا وافق العقيد معمر القذافي علي ارسال مبعوث خاص لحضور مفاوضات أبوجا بين الحكومة والمتمردين، وهذا المبعوث هو وزير سابق للشئون الافريقية وحاليا دبلوماسي يمثل بلاده في الامم المتحدة، وتجدر الاشارة الي ان قمة دول الساحل والصحراء التي اجتمعت في مالي في شهر مايو الماضي وحضرها الرئيس التشادي والرئيس السوداني ، واصدرت قرارات بدعم دور الاتحاد الافريقي بدون اشارة الي دور للتجمع مع ان التجمع هو منظمة اقليمية فرعية يعترف بها الاتحاد الافريقي.

• علي الجانب الآخر من التساؤلات وطلب المزيد من الاستفسارات حول الموقف الليبي . فإن تصريحات وزير خارجية ليبيا الي الصحافة الاوروبية والعربية تكشف عن رفض

ليبيا القاطع لتدخل قوات اجنبية اوروبية وامريكية، وتشرح التصريحات ان مثل هذا التدخل سيكون كارثة، وسيأتي الاسلاميون بحجة الجهاد وسيقاتل كذلك اهل دارفور، وليبيا لا تقبل هذا في منطقة حدودها الجنوبية، وفي مزيد من الشرح اكد الوزير وجود مشروع من متطرفين اسلاميين لاقامة دولة او مملكة عازلة في المنطقة الحدودية بين ليبيا والنيجر وتشاد والسودان، وان هذه المحاولات تقوم علي اساس الرغبة في التعاون مع المتمردين التشاديين المسلحين في شمال دولة تشاد. وفي تقديري فان هذا القول هو تعبير عن مفهوم الامن الوطني الليبي ودرء مخاطر تغيير الحدود السياسية الموروثة في المنطقة بعد تصفية الاستعمار الاجنبي.

● واستطرادا من الملاحظة السابقة فقد تداولت وسائل الاعلام العالمية اخبار وصول جماعة جزائرية مسلحة بقيادة عبدالرزاق البادا من قيادات الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر، وبدأت رحلتها من دولة مالي جنوبي الجزائر واتجهت غربا حتي وصلت منطقة الشمال ودخلت في قتال عنيف مع الجيش التشادي ومع الحركة التشادية من اجل الديمقراطية والعدالة وهي الحركة المتمردة والمتمركزة في جبال شمال تشاد. وقد وقع هذا القائد بعد قتل العديد من رجاله اسيرا في يد الحركة المتمردة، والتي عرضت تسليمه مقابل فدية مالية الي عدد من الدول مثل المانيا وليبيا والجزائر.. الخ، ولكن هذا العرض لم يتحقق له نتائج حتي الآن، وهو اسير لدى الجماعة المتمردة، ونشرت تصريحات له تقول بأنه جاء يطلب المعونة من القبائل المسلمة في شمال تشاد وفي النيجر لانشاء قاعدة عسكرية بالمعني الجغرافي يمكن استخدامها ضد الجزائر، وهذه تفسيرات ساذجة لأن القاعدة العسكرية المنشودة سوف تشعل نيران الحرب والارهاب في دول الساحل والصحراء جنوب الدولة الليبية، كما انها سوف تكون في حالة نجاح اهدافها اقرب ما تكون الي دارفور، علما بأن احدي الحركتين المتمردين في دارفور وهي حركة العدل والمساواة حركة اسلامية تسعى الي اقامة دولة اسلامية في منطقة الغرب السوداني.

● ان اسراراً وتفسيرات كثيرة حول هذه الموضوعات مازالت في الملفات السرية للدول، ولكن ما نشر ينذر بأن المخطط له صور وتطبيقات هدفها انشاء بؤرة قتالية في المنطقة التي تمتد فيها دول عديدة جنوب الدولة الليبية. واري ان الموضوع يستحق المتابعة خاصة ان المنطقة قريبة من نقطة التقاء الحدود الليبية والسودانية والمصرية.

كينيا وماء النيل

• نشرت مجلة الأهرام الاقتصادية في عددها الصادر يوم ١٥ سبتمبر ٢٠٠٣ ملخصا لتقرير اعده التجمع البرلماني لجماعة دول شرق افريقيا (كينيا وأوغندا وتنزانيا) حول اتفاقية ماء النيل عام ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا ، وطلب التقرير مراجعة نصوص الاتفاقية مع اقتراح بيع مياه البحيرات العظمى لمصر والسودان ، وكانت وسائل الاعلام العالمية قد نشرت التقرير وتعليقات حوله في أغسطس ٢٠٠٣.

• وخلال شهر ديسمبر ٢٠٠٣ في مناسبة انعقاد مؤتمر وزراء مياه عموم افريقيا ثم المؤتمر الوزاري لدول حوض النيل العشر تضجر النقاش حول الموضوع في الصحافة المصرية التي نشرت تصريحات للوزير الدكتور محمود أبو زيد ومقالات لعدد من الكتاب وامتد الحوار حول الموضوع إلى موعد انعقاد مؤتمر رؤساء البرلمانات الأفريقية بالقاهرة في يناير ٢٠٠٤ ، وألقى الوزير الدكتور محمود أبو زيد محاضرة حول السياسات المائية في دول حوض النيل نشرتها صحف القاهرة ، وفيها جوانب قانونية خاصة بمبدأ التوارث الدولي ، وفيها جوانب سياسية وتنظيمية خاصة بالسياسة المصرية التي تتخذ اسلوب التعاون بدلا من المواجهة مما أدى إلى النجاح في تجاوز الأزمة بين مصر وكينيا ، ومن جانب آخر نشرت الصحف العربية حديثا لوزير خارجية السودان يقول إنه قام باتصالات ومسامح لدى كينيا حتى يعالج موضوع المياه في اطار المؤسسات التي تجمع دول الحوض ولا داعي للمواجهات ، وان الجانب الكيني تفهم الموضوع وانه قام بنقل هذا الموقف إلى الأخوة في مصر مما أوجد ارتياحا لديهم ومن ثم انحسر التوتر بين مصر وكينيا.

• ويعرض المقال عددا من الحقائق والمعلومات حول الموضوع وقد سبق أن نشرت في كتابي «السياسة المصرية ومياه النيل» الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عام ١٩٩٩ مايلي :

١. في مايو ١٩٢٩ تبادل رئيس وزراء مصر مذكرتين مع المندوب السامي البريطاني الذي وقع نيابة عن الادارة الاستعمارية البريطانية الحاكمة في كينيا واوغندا وتنجانيقا وفي هذه الاتفاقية اقرار قانوني بحصة مصر المكتسبة من المياه ، وان لمصر نصيبا عادلا من كل زيادة تطرأ على موارد النهر في حالة انشاء مشروعات جديدة على النهر وروافده وان حصة مصر تحددت (٤٨) مليار متر مكعب وحصة السودان (٤) مليارات متر مكعب سنويا.

٢. في ١٩٤٩ اتفقت مصر وبريطانيا نيابة عن اوغندا بإنشاء قناطر شلالات أوين لتوليد الكهرباء من بحيرة فكتوريا ، ودفعت مصر نصيبها من تكاليف المشروع مع تعويضات للسكان الذين تضرروا من اقامة القناطر ، وفي الاتفاق اقرت اوغندا بحقوق مصر والسودان المكتسبة في اتفاقية ١٩٢٩ ، ثم تكررت الموافقة الأوغندية عام ١٩٩١ عند موافقة مصر والسودان على تعلية سد وقناطر أوين باقرار اتفاقية

الانتفاع الكامل بمياه النيل عام ١٩٥٩ (المعروفة باسم اتفاقية السد العالي) .

٣. بعد إعلان استقلال تنجانيقا ثم وحدتها مع زنجبار في دولة تنزانيا عام ١٩٦٤ ، أصدر الرئيس نيريري إعلانا باسم «مبدأ نيريري» يقول بعدم الاعتراف بالاتفاقيات التي عقدها الدولة الاستعمارية قبل إعلان الاستقلال ومن بينها اتفاقية ١٩٢٩ ، وانضمت إلى هذا المبدأ أوغندا وكينيا وطلبت الدول الثلاث من مصر التفاوض معها حول الموضوع ثم وقعت تنزانيا مع رواندا وبوروندي اتفاقية نهر كاجيرا عام ١٩٧٧ مما اعتبر موافقة من الدولتين على مبدأ نيريري واستطردا نشير إلى أن حكومة السودان بعد إعلان الاستقلال طلبت أيضا من مصر إعادة التفاوض حول اتفاقية ١٩٢٩ ، وأعلنت مصر في ذلك الوقت أن ماسبق من اتفاقيات يظل ساريا طبقا لمبدأ التوارث الدولي إلى أن تحل اتفاقيات تفاوضية جديدة محل الاتفاقيات القديمة ، وأن تكون هذه الاتفاقيات برضاء جميع الأطراف المعنية.

٤. أعلنت اثيوبيا رفضها لاتفاقية ١٩٢٩ واتفاقية ١٩٥٩ في جميع العهود السياسية أيام حكم الامبراطور ثم النظام الماركسي حتى النظام الحالي ، ولكن كينيا كانت أعلى صوتا في الرفض والتنديد منذ استقلالها في جميع المؤتمرات والمناسبات الدولية ، والأسباب موجودة في بياناتها وهي أسباب جغرافية وأسباب اقتصادية مثل نتائج إنشاء سد أوين وتعليته ورغبتها في تنفيذ مشروع استصلاح زراعي ، وبناء عدد من السدود لحجز المياه في داخل حدودها .. واستطردا نشير إلى أنه في اجتماع تكوينيل في أوغندا عام ١٩٩٦ اشتمت أوغندا علنا من اتفاقية ١٩٢٩ ، واقترحت أن تدفع مصر والسودان تعويضات مالية لأوغندا بسبب استعمالهما مياه بحيرة فكتوريا واستمرت تنزانيا في التمسك بموقفها الخاص بمبدأ نيريري..

● إن إثارة الموضوع أخيرا هي في تقديرى استمرار مواقف قديمة وسابقة تعرفها السياسة المصرية ، ومن المفترض أن تكون مصر في حالة متابعة ومراقبة لهذا الموضوع ، وأنه من الخطأ أن تنشر الصحف المصرية مقالات وتصريحات تقول إن إسرائيل وراء إثارة الموضوع أخيرا ، وأن أجهزة الاعلام الأجنبية تتلاعب للوقية بين مصر وجيرانها من دول حوض النيل أو أن هذه الأجهزة الاعلامية هي سبب الأزمة المفتعلة ، ونشير إلى أن الصحافة الكينية نشرت تصريحات منسوبة لوزير الري المصري ولكنه سارع بنفيها وعدم صحتها.

● إن دول حوض النيل تتسابق الآن في مشروعات الري والكهرباء وتبحث عن تمويل دولي لمشروعاتها وآخر الأنباء أن السودان ينشئ سد مروي ومحطات توليد الكهرباء اعتبارا من يناير ٢٠٠٤ وتمول العملية صناديق التمويل السعودية والكويتية والاماراتية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي بعد إتمام إنشاء سد كجبار في النوبة السودانية.

ماذا يحدث فى كينيا؟

• شهدت الاسبوع الثلاثة الأولى فى شهر يوليو الحالى مجموعة من التفاعلات الحادة التى تراكمت نتيجة أحداث سابقة منذ تولى الرئيس كيباكي رئاسة الجمهورية فى يناير ٢٠٠٣ ومرجع الاهتمام بهذا الموضوع هو أن كينيا دولة جوار فى حوض نهر النيل وانها تمارس ادوارا مباشرة وغير مباشرة مع اصدقائها من دول الانجلوفون فى موضوعات المصالحة السودانية والمصالحة الصومالية ومبادرة دول حوض النيل وهذه موضوعات تهتم بها اشد الاهتمام السياسة المصرية.

• فى الاسبوع الأول من يوليو سارت المظاهرات الغاضبة فى شوارع العاصمة نيروبي تهاجم الحكومة وتتهمها بعدم الوفاء بالوعود التى اعلنها الرئيس كيباكي فى معركته الانتخابية التى فاز فيها بالرئاسة الأولى ضد الرئيس السابق موى، ومرت سنة ونصف السنة على تولى الحكومة الجديدة لأمر الحكم ولم يتحقق إلا القليل خاصة ان الدستور الجديد لم يصدر وان الفساد مازال مستشرياً وظهرت انواع جديدة منه، ومازالت معدلات البطالة مرتفعة ومستويات المعيشة منخفضة والاسعار فى ارتفاع ولمالقى المتظاهرون الحجارة واحرقوا الاطارات رد البوليس بإطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين وتساقط القتلى والجرحى.. ورأت وسائل الاعلام الخارجية ان هذا كان أسوأ اسبوع فى استعمال العنف الحكومى.

• فى الاسبوع الثانى دعا المندوب السامى البريطانى الى اجتماع يحضره رجال الاعمال وممثلو الاعلام وقراء عليهم بياناً مكتوباً هاجم فيه الحكومة الكينية واتهمها بالفساد والجشع والرشوة والمحسوبية وان العهد الحالى يشهد انواعاً جديدة من الفساد لم يعرفها العهد السابق وكشف عن صفقة انشاء رصيف بحرى وانشاءات ميناء على المحيط الهندى وتزويده بمعدات تكنولوجية حديثة وان الشركات الكينية التى تعاقدت مع الحكومة هى فروع وتوكيلات لشركات بريطانية وان عقوداً من الباطن منحت لفروع شركات أوروبية مقرها سويسرا وأكد البيان ان اسعار العقود أعلى بكثير من الاسعار العالمية الأمر الذى ترتب عليه خسارة الميزانية الكينية مبلغ ١٨٨ مليون دولار أمريكى ثم ذكر ان صفقة اخرى سبقت عقد هذه الصفقة وكانت خاصة بطباعة جوازات سفر جديدة وان الاسعار المرتفعة فى الصفقة الأخيرة كان سببها دفع رشاوى وكراميات وعمليات كسب غير مشروع لاتمام التعاقد وأضاف بذكر اسماء عدد من المسؤولين فى الحكومة وفى رئاسة الجمهورية ممن كان لهم دور فى اتمام الصفقتين وقال ان لجانا فى مجلس العموم البريطانى تبحث الموضوع لصلته بالشركات البريطانية التى قدمت رشاوى ولم تتمسك بالشفافية.

وقد احتجت كينيا فوراً ويشدة لدى الحكومة البريطانية فردت وزارة الخارجية بأنها راجعت بيان السفير قبل القائه وتوزيعه على وسائل الاعلام ولم تجد فيه شيئاً يستحق

التغيير.

● في الاسبوع الثالث أصدر رئيس الجمهورية قرارا بتعديل في الوزارة خرج بموجبه عدد من الوزراء من مناصبهم الوزارية وتغيرت مواقع عدد من الوزراء ولاحظت الصحافة البريطانية تغيير وزير الخارجية مع انه في نظرها شخصية قوية ويتصف بالكفاءة والسمعة الحسنة.

ومع ذلك اصدر الاتحاد الأوروبي قرارا بتجميد كل انواع المعونات المقررة من قبل كينيا خلال العام الحالي ومقدارها ٤,٧ مليار شلن كيني وصاحب القرار اخبارا بان مجموع الرشاوى والكسب غير المشروع في كينيا منذ تولى الرئيس كيباكي في يناير ٢٠٠٣ بلغ حوالى ٨% من اجمالى الناتج القومى لكينيا وان هذا المبلغ كان يكفى لنفقات تشييد ١٥ ألف فصل دراسى جديد لطلاب التعليم الابتدائى واصدرت الدول المانحة بيانا تقول فيه انها سوف توقف مساعداتها إذا لم تتخذ حكومة كينيا اجراءات فعالة ضد الفساد والكسب غير المشروع. ولهذا أصدر الرئيس كيباكي قرارا بتشكيل لجنة تحقيق قضائية للتحقيق في هذه الاتهامات.

● وقبل انتهاء الأسبوع الثالث أصدر الرئيس كيباكي قرارا باعلان الدولة في حالة كارثة قومية نظرا لوجود ٣ ملايين مواطن يواجهون نقصا شديدا في الطعام بسبب استمرار القحط وانتشار المجاعة في خمسة اقاليم من اقاليم الدولة الثمانية وطالب المجتمع الدولى بسرعة تقديم معونات واغاثة انسانية مقدارها حوالى ١٠٠ مليون دولار حتى نهاية هذا العام، ومن جانب آخر اصدرت منظمات الأمم المتحدة للغذاء والاغاثة الانسانية بيانات تطلب فيه معونات عاجلة لمواجهة انتشار المجاعة والامراض في كينيا.

● طوال هذه الفترة الزمنية والرأى العام يسأل عن مصير مشروع الدستور الجديد الذى تم اعداده والانتهاه من صياغته ومازالت الرئاسة والحكومة تبحث هل تعرضه على البرلمان لاجازته أم تعرضه على الاستفتاء العام؟ وكلا الرأيين له مؤيدوه ومعارضوه بسبب صراع القوى بين الأحزاب والقبائل والمصالح.

هولندا والمصالحة فى بورندى

• صارت هولندا آخر الوسطاء الدوليين الذين يتوسطون للمصالحة بين حكومة بوروندى وآخر فصيل متمرد يرفض اتفاق المصالحة وتقاسم السلطة التى سبق التوصل إليه بين الحكومة وأقوى الفصائل المسلحة تحت رعاية دولة جنوب افريقيا فى شهر أكتوبر ٢٠٠٣، وفى تقديرى ان هذه الوساطة تمت بالتفاهم بين هولندا وبلجيكا والاتحاد الأوروبى، لأنها أطراف ذات اهتمام مستمر بالمصالحة والأمن والاستقرار فى منطقة هضبة البحيرات الاستوائية حيث منابع نهر النيل.

• عندما تعثرت المفاوضات بين حكومة بوروندى وهذا الفصيل . الذى يسمى حركة تحرير الشعب وقوات الهوتو الوطنية، ويتزعمه أجاثون رواسا . واتهم الفصيل المتمرد نائب رئيس جمهورية جنوب افريقيا . الذى قام باسم دولته بالوساطات السابقة . بالانحياز لصالح حكومة بوروندى، تدخلت هولندا وتم ترتيب لقاء سرى بين رئيس جمهورية بوروندى ورئيس الفصيل المتمرد فى مكان ما فى هولندا، وجرى ترتيب انتقال الطرفين الى المكان واخفاء خطوات الترتيب والانتقال والمكان عن الاعلام العالمى والداخلى فى كل من البلدين هولندا وبوروندى، ولكن التفاوض المباشر بين الجانبين حضره السفير الدواجيلو المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبى، وهو ايطالى الجنسية وله اسهام معروف فى قضايا المصالحة فى بوروندى والكونغو كينشاسا وموزمبيق من قبل، وتم الاجتماع خلال شهر يناير ٢٠٠٢، وأعلن السفير أجيلو ان النتائج طيبة لأن الجانبين المتفاوضين تبادلوا الراى والمقترحات واتفقا على مقابلة ثانية سوف يجرى تحديد موعدها ومكانها ، وتقول وسائل الاعلام انها ربما تتم قبل نهاية شهر فبراير ٢٠٠٢.

• وقد سبق انعقاد الاجتماع السرى فى هولندا، ان عقدت بلجيكا فى منتصف شهر يناير ٢٠٠٤ مؤتمرا للمانحين الدوليين المعنيين بالاستقرار والسلام فى بوروندى، وكان الموضوع الأساسى هو برامج الاعمار ونزع سلاح المقاتلين واعادة بناء الجيش الوطنى وتدريبه، وقد وعد الاتحاد الأوروبى والبنك الدولى ودول أوروبية بصفتها المنفردة مثل بلجيكا وفرنسا وبريطانيا بالاسهام بمبالغ اضافية أخرى لتنفيذ اتفاقية المصالحة وتقاسم السلطة فى بوروندى، ومن الواضح وجود نوع من توزيع العمل أو تقسيم العمل الدولى فى المنطقة، فقد اخذت دول الاتحاد الأوروبى الأولوية فى بناء المصالحة فى بوروندى بينما اخذت الولايات المتحدة الأولوية فى بناء المصالحة فى الكونغو كينشاسا، وفى كل من الحالتين حضر ممثلو الدول الأوروبية والأمريكية والأفريقية والمنظمات العالمية المالية والنقدية فى مقدمتها البنك الدولى الذى وعد بزيادة مساهمته فى عملية الاعمار.

• ومن القضايا محل الخلاف بين الحكومة والفصيل المتمرد هى ان الفصيل يرفض توقيع نموذج اتفاق تقاسم السلطة الذى تم التوصل إليه من قبل ويقضى بتخصيص

مناصب محددة بنسب مئوية في مجلس الوزراء والبرلمان وقيادات الجيش الحكومي ويطالب بإضافة اعلان الحكومة عن عقد اجتماع جديد بين الحكومة وكل فئات وطبقات الشعب من الهوتو والتوتسى بدون استثناء أو تمييز، ويستند في هذا المطلب إلى ان انصاره ومؤيديه موجودون في الريف وفي الفئات المهمشة في المدن ومناطق الحضر، ويرى ان النموذج السابق الذي قبلته الفصائل الأخرى يلبي طلبات النخبة ولا يلبي طلبات وتوقعات مؤيديه.

● بالإضافة إلى هذا فان دولة بوروندي تستعد لأجراء الانتخابات قبل نهاية هذا العام اذا تمت المصالحة العامة وقامت حكومة الوحدة الوطنية، ولذلك فان القيادات الحكومية الحالية والقيادات المتمردة السابقة بدأت تتحدث عن توزيع المناصب والمقاعد في قيادات وهياكل الحكم التشريعية والتنفيذية تأسيسا على ان المصالحة الوطنية مازالت تحتاج إلى وقت قادم لاتمام تنفيذها وظهور نتائجها، ومن ناحية ثانية فان العيون تتجه إلى التشكيل الجديد للجيش الحكومي الذي تقوم بعثة هولندية حاليا بإعادة تنظيمه وتدريبه في ضوء اتفاق تقاسم السلطة، خاصة ان جيش الحكومة يخضع حاليا لقيادات من التوتسى، وهذا يثير القلق لدى اصحاب المصالح في بقاء الأشياء على ما هي عليه ، واصحاب المصالح في تغيير الأوضاع الراهنة إلى أوضاع جديدة تتوافق مع اطار حفظ السلام الذي تتولى مسئوليته قوات من جنوب افريقيا.

● هذا المقال هو متابعة لمقال نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي»، في أكتوبر ٢٠٠٣ عن المصالحة في بوروندي.

ملف اغتيال الرئيس عام ١٩٩٤

• يوم ٦ أبريل ١٩٩٤ كانت الطائرة الرئاسية الرواندية تستعد للهبوط في مطار العاصمة كيجالي، وعلى متنها رئيسا رواندا ويوروندي عائدان سويا من تنزانيا، وفجأة انطلق صاروخ فأصاب الطائرة إصابة مباشرة وتناثر حطامها على أرض المطار مع مقتل جميع ركابها، وتلا هذا الحادث انطلاق الميليشيات الرواندية من الهوكو في القتل والذبح للتوتسي فيما عرف بحرب الإبادة التي استمرت ١٠٠ يوم ومقتل ١٠٠ ألف رواندي، ولم تتوقف إلا بعد استيلاء الجبهة الوطنية المتمردة على العاصمة وسيطرة كاجامي رئيسها على الدولة، وقد تابعت مقالات منشورة بمجلة الاهرام الاقتصادي هذه الاحداث المأسوية في مقالات عدة عام ١٩٩٤.

• خلال شهر مارس من العام الحالي انفتح الحديث والتحقيق فيما سبق من أحداث، وأكثر من مناسبة هي التي دعت الى هذا الأولى هي استعداد رواندا لاحتفاء ذكرى الإبادة البشرية وتدشين المصالحة والوحدة الوطنية في عهد الرئيس كاجامي، والثانية هي اشتداد التلاسن وتبادل الاتهامات في الصحافة الرواندية والصحافة الفرنسية حول مسئولية ما سبق من أحداث مريرة، والثالثة هي اعلان الأمم المتحدة في نيويورك بأنها تحتفظ بالصندوق الاسود للطائرة المنكوبة منذ ذلك التاريخ، والرابعة هي زيارة رسمية قام بها الرئيس كاجامي الى بلجيكا والمؤتمرات الصحفية التي عقدها واشترك الصحافة البلجيكية في مناقشة أحداث التاريخ الماضي منذ عشر سنوات ونشر تقارير الاتهام للجبهة الرواندية الحاكمة حاليا.

• نشرت صحيفة الموند الفرنسية ملخصا لتقرير أعده القاضي الفرنسي المتخصص في تحقيقات مكافحة الارهاب، والذي قضى ست سنوات في متابعة القضية الرواندية وعاونته في هذا وحدة أمنية مكلفة بمتابعة الارهابيين، ويقول المنشور بالصحيفة إن الصاروخ هو من نوع سام (١٦) سوفيتي الصنع وأنه جزء من صفقة باعته موسكو عام ١٩٨٧، وقد تأكد القاضي من هذا عندما زار موسكو عام ٢٠٠٢، وأن عددا من هذه الصواريخ أرض جو وصل الى اوغندا التي سلمتها الى الجبهة الوطنية الرواندية المتمردة، وأن رجال هذه الجبهة هم الذين اطلقوا الصاروخ باعتراف ومعلومات حصل عليها القاضي من اثنين من كبار العسكريين على جانبي الحرب الاهلية في عملية فحص منصة اطلاق الصاروخ، وأن مجموع هذه المعلومات مسجل في تقارير للمخابرات الفرنسية والبريطانية والبلجيكية وتقرير القاضي هو تأكيد لما سبق من روايات لم تكن مؤكدة من قبل ولكن الاختلاف بين هذه الروايات هو حول من اشترى صفقة الصواريخ من موسكو عام ١٩٨٧ فالرواية الاولى تقول إنها بيعت الى العراق والرواية الثانية تقول إنها بيعت الى اوغندا، وتستند الرواية الاولى الى أن القوات المتحالفة في حرب الكويت بعد الغزو العراقي قد ضبطت في مخلفات الحرب عددا من الصواريخ وارقامها المسلسلة

عقب الانسحاب وأنها انتقلت من العراق الى اوغندا قبل الحرب .

● وخلال الحوار والاتهامات المتبادلة ظهرت معلومات تشير الى أن فرنسا كانت تؤيد الرئيس الرواندي المقتول وحكومته، ولم تكن على علاقات مع الجبهة المتمردة ، وأن هذا يبرئ فرنسا من شبهة الاتهام، ولكن هذه المعلومة فتحت بابا جديدا للسجال وهو اتهام رواندا بأن فرنسا هي التي أمدت حكومة رواندا وقتذاك بالأسلحة التي استخدمتها ميليشيات الهوكو في مذابح المواطنين من التوتسي، وترى رواندا أن هذه المعلومة تثبت تورط فرنسا في حرب الإبادة ، وأنها لم تتخذ أى إجراء عسكري يوقف المذابح خاصة أن قواتها العسكرية كانت موجودة مع قوات الأمم المتحدة هناك، ومن جانب آخر اثار اعلان الأمم المتحدة عن وجود الصندوق الأسود للطائرة لديها وأنها احتفظت به عشر سنوات، تساؤلات عديدة حول الهدف والمعنى من الاخفاء لهذه المعلومة؟ وكانت التعليقات هي أن الصندوق يثبت تحطم الطائرة ولكن لا يكشف عن الجهة التي اطلقت الصاروخ.

● هذا السجال وفتح أبواب الاتهامات المتبادلة ألقى بظلاله على حديثي صاحبا الحديث عن التكريرات السابقة الأول : هو أن زيارة الرئيس كاجامي الى بلجيكا شهدت انقساماً شديداً بين الحكومة والمعارضة في بلجيكا، مما جعل الهدف من الزيارة لتوثيق العلاقات بين الجانبين . يبدو بعيد المنال، حتى إن الابناء تقول إن الزيارة الرسمية للرئيس كاجامي الى القصر الملكي البلجيكي اتسمت بالفتور وغلب عليها طابع الشكليات البروتوكولية، والحدث الثاني هو الاثر الذي يصيب الاقتراح الفرنسى لعقد مؤتمر لدول هضبة البحيرات العظمى والمقرر أن ينعقد في وسط هذا العام، وتأمل فرنسا من عقد المؤتمر والحديث عن التنمية والمعونات والتعاون أن تؤكد دورها ووجودها مرة ثانية لدى دول المنطقة، ولكن الانباء تقول إن احتمال غياب رواندا عن هذا المؤتمر أصبح قائما ومحتملا، وقد تساندها في موقفها بوروندى، ومن ثم سيكون الفشل نصيب المؤتمر إذا انعقد هذا العام، أو قد يؤجل الى موعد في العام القادم بعد الاستعدادات الفرنسية الواسعة التي لم تكن تتوقع له هذا الفشل المذموم.

محكمة جرائم الحرب في سيراليون

• بدأت المحاكمات يوم ٥ يونية ٢٠٠٤، وكان المتهم المائل امامها سام هينجا من قادة الميليشيا المتمردة ضد الحكومة وخلال الحرب الاهلية في سيراليون والمتهم بجرائم حرب وكانت المحكمة قد اصدرت قرارها قبل نهاية شهر مايو برفض الاستئناف المقدم من تشارلز تايلور بأن له حصانة تعفيه من المحاكمة والملاحقة القضائية، اذ كان رئيسا لدولة ليبيريا ولم يكن طرفا في القتال الدائر بين حكومة سيراليون والمتمردين في تلك الفترة الزمنية واكدت المحكمة من جديد ضرورة ملاحقته واحضاره امامها لمحاكمته بتهم جرائم الحرب وجرائم ضد الانسانية، كما اعلنت وسائل الاعلام الدولية بوجود وثيقة معروضة علي المحكمة باتهام تايلور بالعمل وسيطا بين تنظيم القاعدة ومهريي الالماس في سيراليون وانه متورط بشكل مباشر في دعم عمليات استثمار مالية لتهريب الالماس لحساب القاعدة وان عددا من المتهمين بتفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا اقاموا فترات زمنية في ليبيريا.

• وقد اعلن الرئيس اوباسانجو رئيس نيجيريا انه مستعد لتسليم تشارلز تايلور اذا طلبت حكومة ليبيريا منه ذلك ورد الرئيس الانتقالي لحكومة ليبيريا بأن وجود تايلور في المنفى في نيجيريا هو جزء لا يتجزأ من اتفاقية اقرار الامن ووقف الحرب الاهلية والمصالحة في ليبيريا ؛ ولهذا لن يطلب الرئيس الانتقالي تسليمه والا هدد الطلب كل اجراءات الفترة الانتقالية والمصلحة الوطنية في ليبيريا وفضلا عما سبق فان تايلور له ايضا مؤيدون في الحزب الوطني الذي كان يرأسه قبل الخروج للمنفي، وله ايضا نشاط مالي وسياسي في البلاد كما ان عددا من قادة الميليشيات المسلحة الذين تعاون معهم مازالوا هاربين ومقيمين في مناطق الغابات.

• هذه الاشكالية السابقة تكشف عن الموقف الحرج الذي تواجهه محكمة جرائم الحرب في سيراليون حيث ان عددا من المتهمين الكبار غير موجودين تحت سلطة المحكمة مثل فوداي سنكوح زعيم الجبهة الثورية المتمردة وقائد الحرب الاهلية الذي توفي في السجن عام ٢٠٠٣ ونائبه سام بوكاري الذي قتل رميا بالرصاص في أحد شوارع مونروفيا عام ٢٠٠٣ ومازال بول كوروما القائد الميداني للجبهة هاربا وينطبق هذا القول ايضا علي عيسى ساسي وعلي اوجستين جباو وغيرهم.

• اثار المحامون المدافعون عن هينجا وغيره من المتهمين دفوعا قانونيا كثيرة ، نشير الي بعضها مثل الشهود الذين جمعتهم المحكمة ونقلتهم خارج سيراليون في اماكن غير معلنة لحمايتهم من التهديد او القتل وتبين ان الادعاء ينفق عليهم مصاريف الاقامة والسفر والطلبات الاخرى وان عددهم حوالي ١٧٠ حاليا ، ومثل تفويض المحكمة الصادر من مجلس الامن الذي سوف ينتهي في عام ٢٠٠٥ ، ومن ثم يجب الانتظار حتي يصدر مجلس الامن تفويضا جديدا ويقرر ميزانية جديدة ، ولهذا قررت المحكمة تأجيل

المحاكمة حتى سبتمبر ٢٠٠٤ .

● ومن ناحية ثانية ثار جدل قانوني بين القضاة والمحامين حول من يتحمل مسؤولية جرائم الحرب هل هو القائد الذي اصدار الاوامر؟ اما هم القادة الميدانيون والمتمردون الذين نفذوا جرائم الحرب البشعة؟ كذلك هل قضية تجنيد الاطفال والزواج القسري للفتيات تعتبر من جرائم الحرب خاصة وان القانون الاساسي لمحكمة الجنايات الدولية صدر عام ١٩٩٨، وان قسما كبيرا من هذه الاتهامات الموجهة للمتمردين حدثت قبل هذا التاريخ وحسم القضاة هذا الموضوع للمتمردين بالرجوع الي قرار الامم المتحدة الذي صدر عام ١٩٩٦ باعتبار تجنيد الاطفال واجبارهم علي الحرب واغتصاب القاصرات والزواج القسري هو من جرائم الحرب.

● والانتقال من الجانب القانوني الي الجانب السياسي يكشف عن ان المشكلة مازالت ساخنة وان الاطراف المتمردة قبلا لم تهدأ بعد ، فالمتمردون يعيشون في مناطق الغابات علي الحدود الفاصلة مع غينيا وكوت ديفوار وان غينيا تشعر بالتهديد حيث لا توجد بها قوات حفظ السلام ولذلك قامت الولايات المتحدة بتدريب حوالي الف من رجال الفرق الخاصة لمجابهة اي تحرك من جانب القوي المتمردة، اما كوت ديفوار فإن الحكومة رأت الاستعانة بالمتمردين الاجانب ضد القوي المتمردة في داخل كوت ديفوار ، ويقال ان رئيس كوت ديفوار زار رئيس غينيا مرتين في هذا العام طبقا للتحالف بين البلدين والسماح للمتمردين العاملين لصالح حكومة كوت ديفوار بعبور اراضي غينيا ومهاجمة القوي المتمردة من الشمال بينما تطبق عليهم قوات الحكومة من الجنوب، وتقول الانباء ان هذه شائعات ليس لها اساس من الصحة حتي الآن.

المأزق فى كوت ديفوار

• نجحت السياسة الفرنسية فى تطويق موقف وسياسة الرئيس جباغبو على المستوى العالمى وعلى المستويات الاقليمية حتى الان، وهو يواجه نتائج المستويات الخارجية، كما يواجه تداعيات الموقف الاقتصادى المتدهور داخليا، مع استمراره فى الحصول على تأييد شعب جنوب البلاد الذى يناصب العداء شمال الدولة، وايضا يشعر بالاطمئنان لموقف القوات المسلحة بعد قيامه بعزل قائدها وتعيين احد انصاره المتشددىن قائدا جديدا للجيش.

• ان اهم ما حدث على المستويات العالمية والاقليمية كان انعقاد قمة ابوجا برئاسة رئيس نيجيريا وحضور زعماء من الغرب الافريقى ثم الافريقى ثم اصدار قرارها بطلب لمجلس الأمن بفرض عقوبات على كوت ديفوار، وساندت بالتأييد مفوضية الاتحاد هذا الطلب، واصدر مجلس الأمن قراره بفرض العقوبات الخاصة بمنع توريد السلاح، وان القرار باجماع اعضاء المجلس، ثم عقدت المنظمة الفرنكوفونية قممتها الدورية فى عاصمة بوركينا فاسو واصدرت قراراتها بالادانة لهجمات جيش كوت ديفوار على مطارات شمال البلاد، وطالبت بتطبيق صارم لاتفاقيات باريس بشأن الازمة، وان اتفاقيات باريس واكرا الثالثة تشكل السبيل الوحيد لمصالحة دائمة فى كوت ديفوار، مع ادانة شديدة للتجاوزات التى استهدفت المدنيين من المواطنين والمقيمين والاجانب. وأخيرا اعلن الاتحاد الافريقى انه دعا مجلس الأمن والسلم الافريقى الى عقد اجتماع فى اديس ابابا يوم ١٠ ديسمبر الحالى لبحث الوضع فى كوت ديفوار.

• واستمرارا للسياسة الفرنسية فى احكام تجفيف القنوات الخارجية أمام حكومة كوت ديفوار، فقد طلبت من اسرائيل بصفة رسمية التوقف عن امداد الرئيس جباغبو بالاسلحة والمعونات الفنية والاستخباراتية، كما ان فرنسا على اتصال مستمر مع الصين لضمان عدم قيامها بأى اختراق للطوق الفرنسى نظرا لأن جباغبو يحاول دعوتها الى دعمه اقتصاديا مقابل عقود وامتيازات. أما محاولة حكومة جباغبو للتأثير فى السياسة الامريكية فإن الانباء تقول أن الولايات المتحدة الامريكية لن تغير من موقفها المؤيد لفرنسا الا اذا تلقت نصيحة من اصدقائها الافارقة مثل نيجيريا وغانا وجنوب افريقيا .

وهذه الدول هى حاليا اشد الدول المعارضة لسياسة جباغبو واشد الداعمين لمصالحة سياسية تفاوضية على اساس اتفاقيات باريس واكرا الثالثة .

• وتنقل وسائل الاعلام الاوروبية اخبارا عن تدهور الاحوال الاقتصادية فى جنوب الدولة الذى تسيطر عليه حكومة جباغبو، فتقول ان خزانة الدولة خاوية فى بداية شهر ديسمبر الحالى وتبحث الحكومة عن مورد خارجى لدفع مرتبات الموظفين وسداد المنحة المالية التقليدية التى تدفع فى مناسبة اعياد الميلاد والعام الجديد، ولهذا قامت باجراء

اتصالات مع الصين لتقديم قرض عاجل، وتستعمل على هذا المستوى اغراء منح عقود وامتيازات في مجال الخدمات والاستثمارات، وتقول الانباء المنشورة ان عقود مؤسسات خدمية كبرى في كوت ديفوار سوف تنتهى في ختام عام ٢٠٠٤ وهى الكهرباء والماء والتليفون ، وتديرها حاليا شركات فرنسية.

• ومن ناحية اخرى فان اغلاق المصانع والمحلات ومؤسسات الخدمات والتشغيل حدث على نطاق واسع بعد الاضطرابات والمسيرات المؤيدة لجباجبو، وتقول الاقلام المنشورة ان ٨٧ شركة كبرى مغلقة حاليا، وان ١٠٦ مؤسسات متوسطة مغلقة بصفة مؤقتة حتى يتوفر الامن والاستقرار، وان عدد الموظفين الذين سرحوا من النشاط الاقتصادي ويتراوح ما بين ١٠ آلاف الى ٣٠ ألفا من الافارقة. ولهذا يقال ان الطبقة المتوسطة في الجنوب بدأت تشعر بنتائج الازمة الاقتصادية والتضخم وارتفاع الاسعار.

• وينتظر المراقبون يوم ١٥ ديسمبر الحالى موعدا في قرار مجلس الامن الاخير لتطبيق مجموعة جديدة من العقوبات اذا لم تنفذ حكومة جباجبو الاصلاحات المطلوبة وتلتزم بتنفيذ الالتزامات الواردة باتفاقيات باريس ومن بينها عقوبات تحظر سفر القيادات الحكومية والحزبية والعسكرية لخارج البلاد. وعلى الجانب الآخر من الساحة ينشط القادة الشماليون في نشر الراى والسياسات الخاصة لهم في الاعلام الفرنسى والافريقى، وقد سافروا الى جنوب افريقيا للتباحث مع الرئيس مبيكى الوسيط الافريقى لحل النزاع في كوت ديفوار وفي مقدمة هذه القيادات الحسن واتارا الزعيم السياسى الشماليين عامة، وجيليوم سورو الزعيم السياسى لحزب القوى الجديدة الذى يضم المتمردين الشماليين ويسانداهم في مواقفهم زعماء دول الضرانكوفون الافريقية وفي مقدمتهم الرئيس عبدالله واد رئيس السنغال علما بأن تعداد الشماليين عامة يصل الى ٤٠% من اجمالى سكان البلاد البالغ حاليا ١٧ مليون نسمة.

جنوب أفريقيا والمغرب العربي

● في منتصف سبتمبر ٢٠٠٤ أعلنت جنوب أفريقيا اعترافها بالجمهورية الصحراوية دولة افريقية مستقلة، وتحدث الرئيس مبيكي في افتتاح جلسات البرلمان الافريقي بأن بلاده تؤيد حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وان هذه القضية مازالت بدون حل بعد عقود طويلة من الصراع، وان بقاء القضية علي هذا الحال هو عار كبير للقارة الافريقية. وشرحت صحافة جنوب افريقيا لماذا التوقيت؟ فقالت ان الجمهورية الصحراوية عضو في البرلمان الافريقي الذي اتخذ مقرا له في جنوب افريقيا، وكان من الصعب علي الدولة استقبال اعضاء البرلمان الذين يمثلون الجمهورية الصحراوية بدون الاعتراف بها وفضلا عن هذا فإن الجمهورية الصحراوية عضو مؤسس في الاتحاد الافريقي وعضو بمنظمة الوحدة الافريقية منذ عام ١٩٨٤ .

● هذا القرار له آثار واسعة المدي علي ميزان القوي السياسي في منطقة دول المغرب العربي عامة وبين المغرب والجزائر خاصة، وان الميزان اهتز لصالح الجزائر والجمهورية الصحراوية، وغطي علي نتائج سياسية كثيرة كانت المملكة المغربية قد عملت من اجلها، وتشير الي زيارات الملك محمد السادس لدول غرب افريقيا الفرنكوفونية مثل السنغال وبنين والكاميرون والجابون والنيجر، فضلا عن مساهمته الايجابية في حل نزاعات افريقية مثل المصالحة بين موريتانيا والسنغال والمصالحة بين دول حوض نهر مانو وهي سيراليون وليبيريا وغينيا، وان السياسة المغربية قد رفعت شعار التعاون جنوب جنوب، والسعي لتمتين وتعزيز الشراكة مع الدول الافريقية وتأكيد احترام الوحدة الترابية للدول الافريقية، وقد ترتب علي هذا النشاط المغربي ازدياد معدلات التبادل التجاري والثقافي والسياسي مع دول افريقيا الفرنكوفونية، من ناحية ثانية فإن السنغال والجابون قد اعلنتا عن اعداد مبادرة افريقية لعودة المملكة المغربية لعضوية الاتحاد الافريقي علي اساس ان المنظمة لاتستطيع ان تعمل بكفاءة في غياب المملكة المغربية.

● واستطرادا يجمال المقال موقف الجزائر والمغرب من هذه القضية طبقا لما تحدث به رئيسا البلدين في اجتماعات الامم المتحدة في شهر سبتمبر الحالي، فقد قال الرئيس بوتفليقة ان الجزائر لن تحل محل شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره وان القضية هي قضية تصفية استعمار لم تستكمل الحل، وان مخطط الامم المتحدة لمقترحات الحل السياسي يلقي تأييدا كاملا من الجزائر، والحديث يشير الي مقترحات جيمس بيكر ممثل الامين العام والوسيط الدولي السابق لحل القضية . وعلي الجانب الاخر من الرؤية السياسية تحدث الملك محمد السادس بأن الحل الوحيد المضمون لقضية الصحراء الغربية هو الحكم الذاتي في اطار السيادة المغربية وهو حل سياسي تفاوضي نهائي، وذلك حتي لا تنفلت الاوضاع الامنية في منطقة افريقيا جنوب الصحراء عامة.

● وعلى المستوى الدولي فإن هذا العام يشهد اشتداد المنافسة الأوروبية الأمريكية والمنافسة الفرنسية الأمريكية، فقد تمت زيارات رسمية ومتبادلة من وزراء ومسؤولين من الجانب الأوروبي والجانب الأمريكي، وأعلنت الصحافة عن اعداد مبادرة اسبانية فرنسية لدعوة الجزائر لدور نشط وفعال مع المملكة المغربية لحل القضية مقابل وعود بتأكيد الشراكة الأوروبية المغربية، بينما الولايات المتحدة تتحدث عن شراكة جديدة أخرى مع دول الشمال الأفريقي، ودعت دول المنطقة لحضور اجتماعات حلف الأطلسي في اسطنبول هذا العام، وأعلن الرئيس بوش قراراً بأن المملكة المغربية هي حليف أساسي للولايات المتحدة من خارج دول حلف الأطلسي، والاعلان بالمفهوم السياسي الأمريكي يعني نتائج واسعة في مجالات المساعدات المالية والتعاون العسكري والدعم السياسي.

● بقي رد الفعل المغربي، فعلى المستوى الرسمي صدر بيان يقول ان الاعتراف مفاجيء ومخيب للتوقعات وان اعتراف جنوب افريقيا يؤثر بالسلب على جهود الامم المتحدة، واصدرت الاحزاب والنقابات والشخصيات العامة في المملكة المغربية بيانات استنكار واتهام مباشر بأن الجزائر وراء القرار، واستدعت المملكة سفيرها من جنوب افريقيا للتشاور. وردت صحافة جنوب افريقيا بأن المغرب كانت عندها اشارات بأن الدولة علي وشك اتخاذ موقف تجاه القضية منذ اوائل صيف هذا العام، وان وزير خارجية المغرب زار جنوب افريقيا في شهر اغسطس لاقناع جنوب افريقيا باتخاذ موقف مؤيد للمملكة المغربية .

● السؤال المطروح الان علي الساحة الافريقية هو تحليل وتقييم اعتراف جنوب افريقيا علي باقي الدول الافريقية في الجنوب الافريقي وفي جماعة الانجلوفون؟ وهل سيتوالي الاعتراف لضعاف موقف فرانكوفون الافريقي؟
ان القضية خطيرة الاثار والنتائج تستحق المتابعة.

السوق الكبير وباب الدخول لأفريقيا

• تأكيد الوجود في السوق الأفريقي الكبير وإن تعددت ابواب الدخول . هذا هو الهدف والغاية من الزيارتين اللتين قام بهما كل من الرئيس الصيني والمستشار الألماني في شهر يناير من العام الحالي ٢٠٠٤ الي عدد من دول القارة الأفريقية . والسوق الكبير ليس احصاءات وارقاما اقتصادية فقط بل يرتبط به وتترتب عليه علاقات وتعاون سياسي وثقافي وعسكري وتكنولوجي الخ . ويعرض المقال قراءة سياسية لمعني واهداف الزيارتين ويترك التقييم الاقتصادي للمتخصصين في شئون التجارة والاقتصاد الدولي .

• المعلم الاول لكل من الزيارتين هو القطيعة مع التاريخ السابق القريب أو البعيد وتأكيد الانسجام والتوافق مع التيار العالمي الفكري والتطبيقي المعاصر ، فإلمانيا تريد أن ينسى الافارقة تاريخها الاستعماري القبيح الذي انتهى بتسويات الحرب العالمية الاولى وخروجها من حلبة التنافس الاستعماري في افريقيا ، وإن استمرت الكتابات والدراسات تفصل في قسوته وبشاعته حتي اليوم ، ولهذا لم يكن في جدول زيارة المستشار دول مثل تنجانيقا وروندا وبورندي والكاميرون وتوجو وناميبيا ، وإنما اختار في الشرق اثيوبيا وكينيا وفي الجنوب جنوب افريقيا وفي الغرب غانا ، وهي قواعد ارتكاز وانتشار للتوجه الألماني المعاصر في ميادين الاستثمار والتجارة والمعونات وحفظ السلام الأفريقي ومحاربة الفقر وتفعيل خطة نيباد للاتحاد الأفريقي كما قال المستشار .

• أما الصين فقد تناست وتريد من الافارقة نسيان فترة العقائدية الثورية في عهد ماوتسي تونج حين كانت الاولوية للتحالف والتضامن الثوري العالمي ضد الامبريالية الامريكية ودعم حركات التحرير والحروب الاهلية المنشقة علي سياسة الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو مثل انجولا وزيمبابوي .. الخ واختارت في جدول الزيارة دولا هي مصر والجزائر والجابون وهي منطلقات وساحات للنشاط الاقتصادي المتنوع والضخم في القارة الأفريقية ، وتعبر تمام التعبير عن الدخول الصيني الي افريقيا تحت شعار وسياسة التنافس في السوق بدون النظر الي قواعد الاوضاع السياسية الداخلية والخارجية .

• ولهذا كانت احاديث وتصريحات كل من الرئيس الصيني والمستشار الألماني تنسجم وتتوافق مع باب الدخول . فالصين تري أن افريقيا تكتظ بالموارد الطبيعية والمواد الأولية الهائلة وإن السوق الصيني لديه طلب ورغبة في الاستيراد لحدود لها ولا توجد شروط او تحفظات سياسية ترتبط بالتبادل التجاري والاستثماري من قريب او بعيد أما ألمانيا فهي جزء لا يتجزأ من الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي وهي عملاق اقتصادي ينشط في جميع انحاء العالم المعاصر ، ولذلك اختارت الباب الفكري والتطبيقي الذي ينسجم مع تحالفاتها الدولية ، فتحدث المستشار عن الرغبة في الاسهام والدعم للتنمية وخطة نيباد ، ومحاربة الفقر والبطالة والارهاب والحروب الاهلية ودور بلاده في دعم

الديمقراطية وحرية الصحافة وقرار الأمن والسلام. واضاف مؤكدا دعم المانيا لدور جنوب افريقيا في عمليات حفظ السلام الافريقي والاسهام الالمانى في اقامة مركز حفظ السلام في غانا.

• ان الوجود والنشاط الالمانى الكبير في اسواق افريقيا يلزمه مفهوم سياسي واعلامى وانسانى كما تفعل دول اوروپا وامريكا الشمالية ولهذا كان التاكيد على التعاون الامنى والعمل المشترك ضد الارهاب في اثيوبيا وكينيا وفي خطابه بالامانة العامة للاتحاد الافريقى في اديس ابابا، فالقوات الالمانية والاسطول موجود في جنوب البحر الاحمر والمحيط الهندي ولديها تسهيلات في جيبوتي وكينيا وتبحث عن موضع قدم في الصومال ولها القيادة على قوات التحالف الدولى ضد الارهاب في هذه المنطقة ولها مشاركة في قوات الامم المتحدة في حفظ السلام في الكونغو، كما اعلنت عن رغبتها في المساهمة في حفظ السلام في السودان بعد الاتفاق النهائى بين الحكومة والحركة الشعبية بقيادة جون جارج وهو الذى ترعاه الولايات المتحدة ودول اوروبية اخرى.

• وللصين ايضا وجود ونشاط اقتصادى متنوع في دول القارة الافريقية فقد سجلت احصاءات التبادل التجارى عام ٢٠٠٢ المنشورة ارتفاعا ضخما لصالح الصين في دول مثل مصر والسودان والجابون وانجولا واثيوبيا وهي تشتري البترول من الجابون وانجولا والسودان ولها رجال اعمال وشركات تقوم بالعمل في ميادين الانشاءات والاستثمارات ورصف الطرق وشبكة الاتصالات وبناء السدود ومد السكك الحديدية .. الخ، ولكن هذا النشاط المستمر لا يكفي بل ولا بد له من لمسات انسانية بمنطق الدول العظمى المعاصرة، فهي تشارك حاليا في قوات الامم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو وليبيريا، وهي ترصد منحا مالية ومعونات للاتحاد الافريقى ولنشاط الامم المتحدة في القارة الافريقية وهي تقدم انواعا من المعونة الفنية لدول متنوعة في اقاليم القارة الافريقية.

• الملاحظة الاخيرة هي مستوي الزيارة التي يقوم بها الرئيس الصينى والمستشار الالمانى فهما يحتلان ارفع منصب في النظام السياسى لبلديهما ولم تكتف كل بلد بما سبق ارساله من وفود فنية وسياسية تشمل سياسيين ووزراء ورجال اعمال وفنيين واكاديميين .. الخ ، وهذا له معنى في مطلع العام الحالى.

الصندوق والبنك وحكومة جامبيا

● في الأسبوع الأول من مارس ٢٠٠٤ أصدر صندوق النقد الدولي بيانا يتهم فيه حكومة جامبيا بتقديم معلومات مزيفة عن أوضاع الاقتصاد الجامبي، خاصة في قطاعات الميزان التجاري والاحتياطيات المالية والأرصدة الموجودة تحت يد البنك المركزي من العملات الأجنبية، وأن هذه التقارير قدمت للحكومة للحصول على التسهيلات التي يمنحها الصندوق لمكافحة الفقر ودعم التنمية .

وانضم إلى الصندوق البنك الدولي ومجموعة الدول المانحة، وطالبوا جامبيا بتعيين مراجع مستقل للعمليات المصرفية بالبنك المركزي من بين شركات ومكاتب المحاسبة الأوروبية أو الأمريكية، ولم تستجب الحكومة لهذا الطلب فأصدر الصندوق بيانا يطالب الحكومة بسداد مبلغ عشرة ملايين من الدولارات كانت تمثل الدفعة الأولى من قرض قدمه في إطار هذه التسهيلات، وهكذا تعقدت العلاقات بين الجانب الدولي وحكومة جامبيا ووصلت الأزمة إلى الذروة.

● كان رد الفعل واسعا في داخل البلاد وبين أحزاب المعارضة والحكومة، وردت الحكومة بأن البلاد على وشك الدخول في عصر البترول المستخرج من المياه الإقليمية في المحيط الأطلسي، وثار الجدل بين الأطراف الداخلية والخارجية لأن استخراج البترول المنتظر مازال متوقعا بكميات قليلة لأن الكشف تحت المياه لم تتم بعد، ومن ناحية أخرى فإن كل عمليات الكشف والامتيازات البترولية تتبع رسميا بحكم القانون مكتب الرئيس برئاسة الجمهورية، ولهذا كان من المطالب أن تنتقل التبعية إلى وزارة التجارة أو الصناعة، وهذه المنطقة فتحت ملفات هدايا البترول اليومي الذي سبق أن منحها حاكم نيجيريا الجنرال ساني أباتشا قبل تحول بلاده إلى الحكم الديمقراطي عقب اغتياله عام ١٩٩٨، وكانت هذه الهدية اليومية مقدارها ٢٠ ألف برميل من شهر أغسطس ١٩٩٦ حتى شهر يونية ١٩٩٨، وقد انكشف موضوع الهدية وعوائدها المالية التي قدرت بمبلغ خمسة ملايين دولار سنويا، بعد نزاع قانوني نشب بين مجموعتين من السماسرة وشركات التوزيع في لندن حول أحقية كل طرف في العمولات، وكشف النزاع القانوني أن المبالغ العائدة لجامبيا من هذه الهدية لم تقيد في حسابات ميزانية الدولة ، وإنما وضعت في بنوك سويسرية وبريطانية.

● وأمام كل هذه الاتهامات بالفساد لم يجد الرئيس جامع بدا من التوضحية بعدد من مساعديه فالقى القبض عليهم وقدمهم للمحاكمة ، التي بدأت في ديسمبر الماضي ومازالت مستمرة حتى الشهر الحالي، والأشخاص المتهمون هم من قيادات البنوك المركزي ومعهم أيضا رجل من أكبر مساعدي الرئيس ويدعى بابا جوب، وكان يشغل منصب زعيم الأغلبية الحكومية في البرلمان، ومنصب زعيم منظمة شباب الحزب، وله نشاط مالي وتجاري مع عديد من الشركاء في الحياة الاقتصادية، وهم جميعا متهمون

بالفساد والتلاعب في الرسوم الجمركية وتهريب العملات الأجنبية خارج البلاد.. الخ.

● تقول الأنباء المتداولة في وسائل الإعلام الأجنبية إن الرئيس جامع شديد القلق بشأن اتهامات الفساد لأنه قاد انقلابا عسكريا عام ١٩٩٤ ضد الحكومة السابقة ، واتهمها بالفساد وسرقة المال العام وافقار الدولة، وأنه واجه انتقادات الدول الأوروبية والأمريكية التي تعارض مبدأ الانقلاب العسكري لتغيير أوضاع الحكم في الدول الأفريقية، وكان أسلوبه في المواجهة هو التخلص من زملائه أعضاء مجلس الثورة وتشكيل حزب مدني وأجراء انتخابات تعددية فاز فيها بالرئاسة وياغلبية مقاعد البرلمان، والأوضاع مستمرة على هذا النحو منذ ذلك التاريخ، وتذكر الأنباء ان التهم التي وجهت إلى الزملاء السابقين من العسكريين كانت الفساد واختلاس المال العام وأحيانا كانت الخيانة العظمى لاتهامهم بمحاولة قلب نظام الحكم .

● على الرغم من كل ماسبق فإن الميزانية الجديدة فيها تقشف شديد نتيجة المصاعب الاقتصادية وأثار الجفاف الذي أصاب البلاد منذ عام ٢٠٠٢، ولكن الدول المانحة والبنك والصندوق تطالب باصرار على الشفافية ونظام محاسبي منضبط واخضاع عمليات البنك المركزي للمراجعة .

وهذا المناخ السياسي يفتح أبواب الأمل أمام المعارضة التي تتوزع إلى أحزاب شخصية وقواعد قبلية واثنية وليس بينها حاليا احتمالات الموقف الموحد أو التكتل في معركة الانتخابات المقبلة .

متابعات في أخبار أفريقيا



• شركات خدمات الأمن :

آخر أخبار هذه الشركات التي تجند المرتزقة المعروفين باسم كلاب الحرب .. إنها تعمل حالياً في العراق، وإن أعداد العاملين تصل حالياً إلى حوالي ١٠٠٠ عسكري متقاعد أغلبهم يأتي من جنوب أفريقيا وفرنسا ودول البلقان ، والباقي يأتي من دول في قارة آسيا وجزر المحيط الهادي وأنهم يعملون لحساب الإدارة الأمريكية بالعراق حالياً.

وقد نشرت الخبر أولاً مجلة أفريكاكونفيد ينشال يوم ٢٠ فبراير ٢٠٠٤ ، ثم أعدت وكالة الأنباء الفرنسية تقريراً عن الموضوع نشرت صحيفة الحياة ملخصاً له يوم ٢٤ فبراير ، وتقول المعلومات المنشورة أن دولة جنوب أفريقيا قد أصدرت قانوناً يعتبر هذه الأنشطة غير مشروعة قانوناً ويفرض عقوبات رادعة لمن يتعامل في تجنيد المرتزقة ، ومع ذلك فإن فرع جنوب أفريقيا لشركة إيرنيس العالمية قام بتجنيد أعداد كبيرة من المرتزقة البيض الذين عملوا سابقاً في الفرق الخاصة أيام الحكم العنصري قبل عام ١٩٩٤ ، ولديهم خبرات وتخصصات في العمليات الأمنية مثل العمليات الخاصة وإبطال مفعول الألغام وحراسة الشخصيات المدنية الكبرى وأنابيب النفط واغتيال أو استهداف القيادات المعادية ، وقد انكشف الموضوع في أوائل فبراير عندما انفجرت قنبلة فقتلت الضابط الجنوب أفريقي فرانز سبريدوم وجرح زميله جرحاً بالغا ، وتقول الأنباء أن شركة فرنسية أخرى تعمل في تجنيد عسكريين سابقين من الفرقة الأجنبية الفرنسية ، وأن لهذه الشركات مكاتب حالياً في بغداد ، وأن مدير الشركة الجنوب أفريقية له علاقة عمل طيبة مع أحمد جليبي المعارض العراقي وعضو مجلس الحكم الانتقالي، كما تتحدث الأنباء عن قيمة العقود المالية التي يعمل بموجبها هؤلاء المرتزقة ، وتقول إنها تحسب بمئات الملايين من الدولارات سنوياً.

• الاتحاد الأفريقي

قبل انعقاد القمة الاستثنائية للاتحاد في مدينة سرت الليبية في فبراير ٢٠٠٤ أعلن في شهر يناير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا ، أن اتفاقية إنشاء مجلس الأمن والسلم الأفريقي والمعاهدة الأمنية الأفريقية المؤسسة للمجلس قد دخلت حيز التنفيذ بتوقيع النصاب القانوني المنصوص عليه وهو ٢٧ دولة أفريقية ، وأيضاً أعلن أن اتفاقية إنشاء محكمة حقوق الإنسان الأفريقية قد دخلت حيز التنفيذ وأن القمة الأفريقية القادمة في يوليو ٢٠٠٤ سوف تعين قضاة المحكمة وأنها استوفت توقيع النصاب

القانونى المنصوص عليه وهو ١٥ دولة افريقية ، وفى كل من الحالتين لم يكن اسم الدولة المصرية من الدول الافريقية التى وقعت على انشاء مجلس الامن والسلم أو المحكمة الافريقية لحقوق الانسان.

• الاتحاد المغارى :

مرت الذكرى الخامسة عشرة لإنشاء هذا الاتحاد يوم ١٧ فبراير ٢٠٠٤ ، وقد مرت أيضا على هذا الاتحاد العشر سنوات الأخيرة بدون ان ينعقد اجتماع القمة للدول المؤسسة وهى ليبيا والمغرب وتونس والجزائر وموريتانيا ، واستطرادا نشير إلى ان ميثاق الاتحاد ليس به بند أو مادة تنظم قبول اعضاء جدد ، أو تشرح اجراءات التقدم للعضوية مما يجعله منظمة اقليمية مغلقة على الدول المؤسسة له.

• الإرهاب والسودان :

يوم ١١ فبراير ٢٠٠٤ نشرت الصحف العربية الصادرة فى لندن خبرا عن تقديم رسالة إلى ادارة الرئيس بوش ، وقعها عضوان بالكونجرس أولهما جمهورى وثانيهما ديموقراطى يطلبان فيها فتح تحقيق بشأن ارتباط اسماء (١٢) من كبار قيادات حكومة السودان حاليا بالعمليات الارهابية ومن بينها محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا عام ١٩٩٥ ، وقد ردت حكومة السودان على لسان وزير خارجيتها بالنفى وقالت إن العضوين الموقعين هما أصلا من العناصر المعادية للسودان وهما معاديان لأى تحرك سودانى نحو المصالحة والتفاوض وإيقاف الحرب الأهلية.

٢

• الكونغو كينشاسا :

تعيش هذه الدولة حاليا فى مرحلة انتقالية تشهد المصالحة الوطنية وتقاسم السلطة ولهذا فإن الدول التى ساعدت فى انتهاء الحرب الأهلية وفى مفاوضات التسوية السياسية، بدأت تسعى لحصاد نتائج جهودها وسياساتها لصناعة الاستقرار والامن فى الكونغو الديمقراطية ، وفى مقدمة هذه الدول دولة جنوب افريقيا فقد اهتم الرئيس مبيكي بهذا الموضوع وزار الكونغو كينشاسا عام ٢٠٠٣ ومعه وفد من كبار المسؤولين الحكوميين والحزبيين ورجال الاعمال وقعت الكونغو وجنوب افريقيا مذكرة تفاهم ويجري الان اعداد الاتفاقية النهائية للتوقيع عام ٢٠٠٤ ومن بين المشروعات التى تم الاتفاق على ان تشملها الاتفاقية بين الطرفين مايلي:

. تقوم شركة الكهرباء الحكومية «اسكوم» بتنفيذ مشروع سد انجا (رقم ٣) الذى

يولد كميات اضافية من الكهرومائية التي سوف تتجه الي مناطق الجنوب الافريقي، ولهذا سوف تتعاون في التنفيذ شركات من انجولا وبوتسوانا وناميبيا والكونغو.

ويلي هذا مشروع سد انجا الكبير الذي تقول عنه الدراسات المنشورة انه سوف ينتج كميات هائلة من الكهرومائية الكافية لسد حاجات كل مدينة ومنجم ومصنع في جنوب افريقيا ويبقى بعد هذا ما يمكن تصديره الي دول اخري في افريقيا.

. شبكة التليفون المحمول وتقوم بتنفيذ عمليات التوسع والانشاءات الجديدة شركة فوداكوم الجنوب الافريقية ، وهي حاليا تتنافس مع شركة كندية تعمل في الكونغو حول التوسع في الشبكة واعداد المشتركين والمدن التي تغطيها الشبكة.

. شركة دينيل وهي شركة حكومية لصناعة السلاح ومشروعاتها تأتي ضمن اعمال اللجنة المشتركة بين البلدين لبحث مشروعات الدفاع والاتصالات .

. اتفاقات للاستثمار في مناجم الذهب والنحاس والكوبالت في اقليم كاتانجا وفي هذا المجال ستقوم شركات جنوب افريقيا بدعوة شركات امريكية واوروبية متخصصة للمساهمة في عمليات الاستثمار المشترك.

. السماح لشركات جنوب افريقيا للنشاط في مجالات الاعمال الهندسية والانشاءات والتعدين مثل شركات جريناكر ومينبروك .. الخ ، وهذه المجالات قد اوصي بالنشاط فيها البنك الدولي ويساند الدعم عمليات مشروعات الانشاء والتعمير بعد ان اصدرت حكومة الكونغو قوانين التعدين والاستثمار والبنوك التي سبق ان طلبها البنك الدولي.

● زيمبابوي

اعلنت زيمبابوي يوم ١٠ مارس الحالي الاستيلاء علي طائرة شحن توقفت في مطار العاصمة هراري للتزود بالوقود وبالبطائرة ٦٤ مرتزقا وشحنة كبيرة من المعدات العسكرية ، وظنت زيمبابوي في اول الامر ان هؤلاء المرتزقة هم مقدمة انقلاب او غزو لاراضيها واسقاط النظام السياسي بها ، فأعلنت الطوارئ واستدعت الجيش واذاغت الانباء عالميا خاصة وان الطائرة التجارية مسجلة بالولايات المتحدة.

● ولكن الشركة المالكة للطائرة اعلنت ان الركاب هم من فرق الخدمات الامنية ، وان محطة الوصول علي الكونغو لحراسة مناجم الالماس التابعة لشركة استثمارية ، واعلنت جنوب افريقيا وانجولا ان هذه المجموعة هم من المرتزقة الذين يعملون ضد القانون الساري في كل منهما ، والذي يحرم النشاط العسكري ضد اي دولة اجنبية ، وانهم يخضعون لطائلة القانون ، واعلنت الولايات المتحدة ان هذه الطائرة ورجالها لاعلاقة لهم بالادارة الامريكية ومؤسساتها المدنية والعسكرية، ولذلك اعلنت زيمبابوي انها القت

القبض علي الرجال وصادرت الطائرة وانها ستقدمهم للمحاكمة طبقا للقانون الساري ببلادها ، وهو يجرم هذا النشاط ويوقع عقوبات متنوعة تصل الي حد الاعدام في بعض حالات الارتزاق العسكري.

● وكشفت الانباء ان هؤلاء الرجال يحملون جوازات سفر جنوب افريقية ، وانهم يعملون لحساب شركة خدمات امنية بجنوب افريقيا ، وان قائدهم مرتزق معروف شارك في عمليات عسكرية عديدة آخرها في كوت ديفوار لحساب الحكومة ، وان الرجال ينتمون الي جنسيات دول هي: جنوب افريقيا، ناميبيا، انجولا، كونغو كينشاسا، زيمبابوي ، كازاخستان، ارمينيا، المانيا، وهم من البيض والسود الذين يحترفون هذه المهنة.

● اعلنت حكومة غينيا الاستوائية بالضغط ان تجمعاً من المعارضين المنفيين في اسبانيا والشركات متعددة الجنسيات ورجال اعمال محليين هم الذين مولوا استئجار هؤلاء الرجال بهدف احداث انقلاب في غينيا الاستوائية ، وانه جري القاء القبض علي ١٥ شخصا من المشتبه بهم من الاجانب في البلاد ، وان المعلومات الخاصة بالموضوع وصلت الي الحكومة من اجهزة مخابرات دول افريقية واوربية وامريكية .. وهكذا انتهت المغامرة في مطار هراري قبل تنفيذها في غينيا الاستوائية.



● زيمبابوي:

في شهر مايو ٢٠٠٤ اعلن موجابي انه سوف يعتزل الرئاسة الاولى عام ٢٠٠٨ ، وفي شهر يونية الحالي اصدر قانونا يقضى بتأميم الارض ، ويحظر الملكية الفردية في جميع انواع الارض في الدولة.

. في حديث مع تليفزيون كينيا نشرته صحف كينيا وجنوب افريقيا اعلن الرئيس عن رغبته في الراحة والتفرغ للكتابة بسبب العمر الذي بلغ ٨٠ عاما حاليا، ولذلك لن يرشح نفسه في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٨ ، وانه قرر البقاء في المنصب الي ذلك التاريخ حتى يختار خليفته في حكم البلاد وقيادة الحزب الحاكم، وقال انه عند الاعتزال يكون قد حمل المسؤولية لمدة ٢٨ عاما في الحكم، وانه سوف يدعو المؤتمر العام للحزب للانقضاء في شهر ديسمبر المقبل استعدادا للانتخابات البرلمانية القادمة في شهر مارس ٢٠٠٥ ، وتتكهن الاخبار العالمية بأنه يريد ضمان الاغلبية في السلطة التشريعية قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة لضمان فوز مرشحه وخليفته في الرئاسة الاولى.

. وفي الاسبوع الاول من الشهر الحالي صدر قانون تأميم الاراضي بما في ذلك اراضي المحميات الطبيعية المملوكة لافراد، ونص القانون على ان الملكية الفردية

صارت غير قانونية وغير شرعية من تاريخ صدور القانون، وان على جميع الملاك الحاليين تسليم اراضيهم اولا للدولة، ثم يتقدمون بعد ذلك بطلب الايجار او حق الانتفاع في الارض الزراعية لمدة ٩٩ عاما كحد اقصى، وفي غير ذلك من الملكيات لمدة ٢٥ عاما كحد اقصى. وان القانون الجديد ينطبق على جميع الملاك الحاليين من ذوى الاصول البيضاء ومن ذوى الاصول الافريقية، وان وزير شئون رئاسة الجمهورية هو المسئول عن شئون اصلاح الزراعى واستثمار واستغلال الارض الزراعية المملوكة للدولة طبقا لهذا القانون، ومن ناحية ثانية ينص القانون على ايقاف اجراءات الاقتراض من البنوك لبناء منازل او مصانع فوق هذه الاراضى لانها صارت ملكا للدولة الآن حتى تصدر قرارات منح المتقدمين عقود ايجار او عقود حق الانتفاع.

• ناميبيا:

اجتمع المؤتمر العام للحزب الحاكم سوابو يومى ٢٨ و ٢٩ مايو ٢٠٠٤ لتسمية مرشح الحزب فى انتخابات الرئاسة الاولى عام ٢٠٠٧، بعد قرار الرئيس نوجوما الاعتزال وعدم ترشيح نفسه والاكتفاء برئاسة الحزب الحاكم. وكان مرشح الرئيس لهذا المنصب هو بوهاما نائب الرئيس حاليا، ولكن وزير الخارجية هاميو تينيا كان قد اعلن عن ترشح نفسه ومنافسة نائب الرئيس فى الاقتراع فى اجتماع المؤتمر العام للحزب، وتقول الانباء المتداولة ان وزير الخارجية قام بنشاط واسع على مستوى القيادات والقواعد الحزبية التى انشغلت فى الفترة الماضية فى انتخاب ممثليها الى المؤتمر العام للحزب ؛ ولذلك تدخل الرئيس نوجوما لمساندة مرشحه ونائبه، فأصدر قرارا فى مساء يوم ٢٧ مايو بعزل وزير الخارجية من منصبه واتهمه بالقيام بنشاط ضار بوحدة الحزب والعمل على انقسام وتشردم الانصار والمؤيدين للحزب، وكانت النتيجة لهذا القرار الرئاسى واضحة فى اجتماع المؤتمر العام يومى ٢٨ و ٢٩ ، وعلى الرغم من تصريحات وزير الخارجية المقال بانه سيظل فى المنافسة، الا ان نتيجة التصويت كانت ٣٤٩ صوتا لمصلحة نائب الرئيس بوهاما وكانت ١٧٦ لمصلحة وزير الخارجية السابق، وهكذا حسم امر ترشيح بوهاما لرئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٧.

• تشاد:

فى النصف الثانى من شهر مايو ٢٠٠٤ وافق البرلمان على تعديل مادة الدستور التى تحدد مدة رئاسة الجمهورية بفترتين متتاليتين فقط، ويقضى التعديل بأن تتوالى مدد الرئاسة الاولى الى ثلاث فترات متتالية ، كل فترة مدتها خمس سنوات، وحيث ان الرئيس ادريس ديبي قد شغل الرئاسة الاولى فترتين متتاليتين وتنتهى الفترة الثانية الحالية عام ٢٠٠٦، فانه يصبح من حقه الترشيح والفوز فى الانتخابات المقبلة والاستمرار فى رئاسة البلاد لمدة مقبلة.

ومن الواضح ان الحديث عن التعديل الدستورى كان مرتفعا طوال السنتين الاخيرتين،

ولكن الظروف الدولية والاقليمية الحالية ساعدت الرئيس والحزب الحاكم على اصدار التعديل ، فالرئيس هو الوسيط الافريقى والدولى فى موضوع الحرب الاهلية فى دارفور بالسودان، ويحظى بمساندة امريكية وفرنسية واوروبية لمواصلة مساعيهِ الحميدة فى هذا الشأن، كما انه فى الشهر الماضى اشترك مع رئيس الكامبيرون فى افتتاح محطة ضخ البترول التشادى الذى ينقله انبوب النفط من المنابع فى تشاد حتى ميناء التصدير فى الكامبيرون

96
6m



0481678